

سيداتي، سادتي،

إنه مبعث افتخار كبير أن نلتقي اليوم حول موضوع يسائل بيت عيشنا المشترك، موضوع يهم المكتسبات والتحديات، ويتعلق بعناصر القوة في الثقافة الديمقراطية وبالمخاطر التي تهددها، موضوع قيم المجتمع الديمقراطي.

أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد حسن أوريد و مؤسسة فرديش إبرت والسفارة السويسرية على ما قدموه من دعم لهذا اللقاء.

لا نحتاج بداية إلى التذكير بأن القيم تفضيلات جماعية تحيل على طرق للوجود والتصرف والتعامل. وبالإضافة إلى مثلها العليا، فإنها تحيل على وظائف عملية، حيث تلهم وتقود وتشكل أساسا موجها للخيارات والممارسات والسلوكيات والأفعال الجماعية.

تكمن وراء اختيار الموضوع عدة أسباب يحيل بعضها على العناصر الإيجابية التي تطبع الحياة السياسية والثقافية لبلادنا التي شهدت في السنوات الأخيرة تحولات كبرى مست السياسة والثقافة والمجتمع وتباينت بشأنها التقديرات والمواقف من حيث التوصيف والتشخيص، ولكنها التقت حول قضايا التحول وواكبتها حوارات وآراء؛

وكان وراء الاختيار أيضا جميع المخاوف والمخاطر التي لم يتردد تقرير الخمسينية في وصفها بكل وضوح ومرارة، مستخلصا أن المغرب يوجد في مفترق الطرق، وأنه أمام وضع تاريخي، متسم بتعدد الاختيارات، التي تدور، في نهاية المطاف حول خيارين رئيسيين ومتعارضين: خيار التجديد والتنمية، وخيار المسار التراجعي؛

ولو تعلق الأمر فقط بخيار التجديد والتنمية كخيار وحيد، لكان الوضع شينا آخر، ولكن خيار المسلسل التراجعي يضع الأمة جمعاء، وفي مقدمتها، المفكرون والمثقفون الأحرار والمجتمع المدني والطبقة السياسية أمام سؤال التناظر العمومي : أي قيم لمواجهة الاختيار السيء؟

يصف تقرير الخمسينية لوحة المسلسل التراجعي بأنه سيناريو يظل محتملا إذا لم تصبح الإصلاحات الجارية متينة وراسخة وإذا ظلت عناصر التوتر مطروحة، ومن معالمها البارزة: تصاعد ظاهرة "مغرب بسرعات مختلفة"؛ الولوج غير المتكافئ للخدمات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ تعرض البلاد للمخاطر الطبيعية والتكنولوجية؛ فعالية غير أكيدة للحكومة؛

وبذات الدرجة لا ينفصل ما يجري في بلدنا عما هو موجود في العالم، وبصفة خاصة في ضفافه الجنوبية، وفي مفترق طرق مناطقه الجيوستراتيجية، الكثيرة النزاعات والتناحرات، مما يجعل التثبيت بالسلم والتعايش أكثر المثل التي يمكن أن تراود البشرية، زد على ذلك أن المغرب يحتل موقعا جيو استراتيجيا هاما، وليس رهان النزعات الإقليمية ببعيد عنه؛

سيداتي، سادتي،

ليس موضوع القيم في بلدنا بجديد على الممارسة، فقد تأتي لفكرة القيم ومجمل الأفكار الكبرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية أن تغرس جذورها بفضل عمل الرواد، نساء ورجالا، وجهودهم وتضحياتهم ويفضل تواصل الأجيال السابقة...

عندما قررنا في بيت الحكمة اختيار هذا الموضوع كنا نعرف دقته وندرك صعوبته، خاصة وأنا لم نجد تراكما معرفيا يمكن الانطلاق منه لمناقشته.

ولذلك اخترنا لهذا اللقاء، طابع لقاء تحاوري للأفكار التي من شأنها أن تساعد في المستقبل على التشخيص ومتابعة منظومة القيم، وهو الأمر عينه الذي انتهت إليه اللجنة العلمية الفرعية التي اشتغلت في إطار تقرير الخمسينية عندما سجلت محدودية الأبحاث وندرتها وألحت على ضرورة مواكبة المعرفة للواقع؛

كما أن التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة بدوره قد أسس لموضوع حوار قيم المجتمع الديمقراطي من خلال منظومته الاقتراحية الإصلاحية القوية التي تهيكلت وتجسمت في أفكار مناهضة لكافة القيم المدانة والتي لم تكن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سوى عنوانها البارز؛

وفي هذا الأسبوع نكون على مشارف نهاية الشهر الثاني عشر لرحيل الفقيد العزيز إدريس بنزكري رحمه الله، ذلك المدافع اللامع والصبور عن القيم. إننا نعتبر، ببالغ التأثر، لقاء اليوم جزءا من البرامج التي تستحضر ذكراه.

سيحتاج حوار قيم المجتمع الديمقراطي، كما أكدنا على ذلك في بطاقة الدعوة، إلى حوار دائم ومتجدد، حفاظا على المكتسبات وحتى يذهب بلا رجعة، الاستبداد والظلم والرأي الوحيد وغياب الحرية السياسية واضطهاد حرية الفكر وغياب النقد السياسي ومصادرة الحق في تكوين الجمعيات وغياب الصحافة الحرة والانتخابات الدورية النزاهة ومنع التجمع السلمي و إبعاد النساء من المشاركة السياسية وغيرها من الحقوق والحريات الفردية والجماعية التي تتعرض للتهميش والإقصاء في غياب المجتمع الديمقراطي؛

إن لقاءنا الذي اخترنا له مدينة مكناس، مدينة العطاء والإبداع الخصب، هي أيضا صلة وصل ونقطة تقاطع لهويتنا المغربية حيث تلتقي وتتمازج ضفاف الحضارة المغربية الأندلسية الأمازيغية الصحراوية، مكناس التي ظلت فضاء

خاصا للإبداع والتعبير عن القيم في كفاحها التاريخي الوطني وفي بقائها من أرقى  
فضاءات التعبير الفني والأدبي المغربي؛

فهذا اللقاء مدعو بدون شك بالنظر إلى قيمة المشاركين فيه، نساء  
ورجالا، للمشاركة في لقاء الحوار حول قيم المجتمع الديمقراطي. ولذلك وجه بيت  
الحكمة الدعوة لنساء ورجال ينتمون إلى عالم الثقافة والبحث العلمي والاتجاهات  
المدنية والفكرية والسياسية، مما سيعطي لمناقشاته طعما خاصا. فالحوار هدفنا  
ووسيلتنا خلال هذه الأيام، وهو الذي نتطلع إليه بعد انتهاء الأشغال، حوار حر حول  
موضوع يبني على الحرية والمساواة والاعتراف والتعاضد والكرامة الإنسانية  
والتسامح و العدل والوطنية الموحدة؛

خديجة الرويسي

رئيسة بيت الحكمة

## فهرس تفصلي

مدخل: اختيار الموضوع والمنهجية  
المعمدة ..... ص5

1- حول اختيار موضوع قيم المجتمع الديمقراطي

1.1- ما القيم عموماً؟ وما العناصر المكونة؟

1.1.1- ملاحظات علمية للجنة

1.1.2- عناصر أساسية مكونة لمفهوم القيم، عموماً

1.1.3- مجالات ملاحظة القيم

2- اختيار الموضوع والمنهجية المعمدة

2.1- أسباب الاختيار

2.1.1- أي قيم لانتقال البلاد إلى الديمقراطية؟

2.2- المنهجية المعمدة في الدراسة ذات طبيعة تركيبية

### الجزء الأول

ثقافة حقوق الإنسان وقيم المجتمع الديمقراطي

1- المبادئ

والقيم.....

ص10.....

1.1- لماذا منظومة حقوق الإنسان العالمية، منظومة إنسانية

2.1- المنظور المعياري المؤسس لمنظومة القيم في القانون الدولي

لحقوق الإنسان

3.1- الإحالات الواردة في الإعلان العالمي والعهد الدولي

1.3.1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

1.3.2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

4.1- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والقيم الكبرى للقرن

الجديد..... ص13

1.4.1- إطار صدور الإعلان وموضوعاته

- 1.4.2- القيم والمبادئ
- 1.4.3- السياسات الكفيلة باحترام حقوق الإنسان
- والديمقراطية والحكم الصالح
- 1.4.4- خصائص الحكم الصالح

**1.5- مسؤولية الأفراد والجماعات في الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان**

- 1.5.1- مسؤولية الدول في حماية حقوق الأفراد وحررياتهم
- 1.5.2- مسؤوليات وواجبات الأفراد في احترام قيم المجتمع الديمقراطي

**1.6- التسامح قيمة القيم في مجتمع ديمقراطي/ بأي**

معنى؟ ..... ص16

- 1.6.1- المنطلقات والأسس المعيارية للتسامح
- 1.6.2- المخاطر والممارسات المسيئة أو الضارة بالتسامح
- 1.6.3- معاني التسامح ودلالاته
- 1.6.4- تعزيز التسامح كبعد اجتماعي
- 1.6.5- تشجيع التعليم والبحث العلمي حول التسامح والحريات المشتركة

**1.7- اجتهادات إنسانية حول واجبات المواطن في اتفاقيات إقليمية لحقوق الإنسان**

- 1.7.1- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- 1.7.2- الإعلان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

**1.8- مبادرة إعلان عالمي حول مسؤوليات**

الإنسان..... ص24

- 1.8.1- لماذا مسؤوليات الإنسان من خلال إعلان عالمي؟
- 1.8.2- إعادة قراءة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- 1.8.3- محتويات مشروع إعلان عالمي حول مسؤوليات الإنسان

## 1.9- خلاصات لبرنامج "اقتدار" حول موقع الفرد من قيم المجتمع الديمقراطي

- 1.9.1- اعتبارات مبادرة اقتدار
- 1.9.2- القيم التي يحتاج إليها المجتمع الديمقراطي
- 1.9.3- مظاهر وتجليات لقيم المجتمع الديمقراطي من حيث السلامة العامة، والنظام العام، والأمن القومي
- 1.9.4- مظاهر وتجليات لقيم المجتمع الديمقراطي من حيث الأخلاق العامة وحرريات الآخرين

### الجزء الثاني

#### الوطنية والديمقراطية قيم موجهة

أولاً: الوطنية قيمة قيم النضال ضد

الاستعمار.....ص31

#### 2.1- الوطنية وقيم المواطنة، آراء مفكرين إصلاحيين كبار

1.2.1- الحاجة لتأصيل الوطنية ضرورة فكرية تساءل منظومة القيم

1.2.2- أفكار العلامة الأستاذ أبو بكر القادري

1.2.3- آراء المفكر، الأستاذ عبد الكريم غلاب

#### 2.2- الوطنية بوصفها قيمة مجددة ومنفتحة: الحكم الذاتي للصحراء

نموذجاً

ثانياً: الفكرة الديمقراطية كقيمة

ملهمة.....

ص36

#### 2.1- فضيلة الديمقراطية على المصالحة

السياسية.....

ص38

2.1.1 - جوانب من الأفكار السياسية للمغفور له الملك

الحسن الثاني حول الانتقال السياسي

2.2.2- آراء سياسية للأستاذ عبد الرحمان يوسف حول

التناوب

ثالثا: أفكار مغربية حول نظام القيم في تقرير

الخمسينية ..... ص 45

3.1-مجتمع متسم بتحويلات عميقة

3.2- القيم والأسرة

3.3- الدين والتغيير الاجتماعي

3.4- تحول نظام القيم

رابعا: مضامين ذات صلة بمنظومة القيم في الخطاب

الملكي ..... ص 48

4.1- مدلول الالتزام بحقوق الإنسان والدين الإسلامي الحنيف

4.2- تجديد الالتزام بمبادئ الألفية الجديدة

4.3- مفهوم الديمقراطية

4.4- المغرب والقيم

4.5- التعددية المغربية

4.6- القضاء كضامن القيم

الجزء الثالث

المحور الأول

الكرامة الإنسانية قاعدة مشترك القيم

1.1- انشغالات خاصة للقانون الدولي بضحايا سوء المعاملة والعنف

والاستغلال ..... ص 50

1.2- الأطفال ضحايا سوء المعاملة والاستغلال

1.2.1- آراء لبرلمان الطفل حول سوء المعاملة والاستغلال



1.2.2- من خلاصات المرصد الوطني لحقوق الطفل

1.2.3- ظاهرة تشغيل الطفلات القاصرات كخدمات بالبيوت

1.3- تزايد العنف المبني على النوع الاجتماعي

1.3.1- نتائج ونسب دالة

1.3.2- أمثلة من أنواع العنف وأشكاله

1.3.3- التكلفة العالية

1.4- الكرامة الإنسانية وبنيات الاستقبال، المؤسسات السجنية/

نموذجاً.....ص56

1.4.1- وضع أصبح تحت رحمة السلفية الجهادية و جماعات الجريمة المنظمة

1.4.2- نماذج من معاینات على سبيل المثال

1.5- ضحايا الهجرة غير القانونية، نماذج من استنتاجات أولية

## المحور الثاني

قيم: الاعتراف والمعرفة والحوار العمومي

2.1- الحلم والقيم ورأي للدكتور عبد الله

العروي.....

ص59

2.2- قيمة الاعتراف، الأحزاب، الإسلام السياسي، المجتمع المدني

2.2.1- الاعتراف بدور الأحزاب السياسية

2.3- الاعتراف بحدود دور المجتمع المدني

## 2.4- الإسلام السياسي نتاج التربة المغربية

.....ص 62

2.4.1- نزعات الإقصاء المتبادل تتخلل الأزمات وتبدو بمناسبتها

2.4.2- هل الإسلام السياسي المغربي حركة ديمقراطية؟

3.4.3- أهمية تقدير التطور الحاصل في حركة الإسلام السياسي

3.4.4- أهمية إقامة الفرق بين الخلاف مع الإسلام السياسي وتجديد

الفكر الديني

### المحور الثالث

قيمة حرية الرأي بواسطة الإعلام

- قضية الصحافة نموذجا -

3.1- الصحافة في قلب حوار

القيم

.....ص 68

3.2- أزماتان تسانلان حوار قيم المجتمع الديمقراطي

3.2.1- مصدر مهني يستعرض الأزماتين

3.2.2- أزمة الوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار

3.3.3- أزمة أخلاقيات المهنة في منظور التقرير

3.3.4- تقرير شجاع يسائل حوار القيم

### المحور الرابع

الإعلاء من قيمة المعرفة والحوار العمومي  
حول المشترك الجماعي

- 4.1- آراء مثقفين حول تقاليد الحوار العمومي.....ص76
- 4.2- رأي للدكتور المشيشي العلمي حول التأصيل لموضوع القيم، حالة المواطنة نموذجاً
- 4.3- ومع ذلك، لا بديل عن قيمة المعرفة والحوار السياسي

استنتاجات

أولية.....ص79

اقترح مداخل لمواصلة الحوار حول موضوع قيم المجتمع الديمقراطي.....ص80

مدخل

اختيار الموضوع والمنهجية المعتمدة

1- حول اختيار موضوع قيم المجتمع الديمقراطي

1.1- ما القيم عموماً؟ وما العناصر المكونة؟

- شارك، ولأول مرة في تاريخ البلاد منذ استقلالها عام 1956، أزيد من مائة وثلاثين مثقفا مغربيا، يمثلون أفاقا جامعية متنوعة، في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم القانونية والسياسية والدستورية، في إعداد أول دراسة وطنية حول المغرب الممكن، تم نشرها وأضحت معروفة بتقرير الخمسينية؛

- كونت اللجنة الموسعة، في إطار أعمالها التمهيدية، لجنة علمية فرعية، عهد إليها بإعداد بحث وطني حول القيم وتشكلت من الأساتذة: رحمة بورقية، عبد اللطيف بنشريف، محمد الطوزي، محمد عبد ربي، وحسن رشيق عضو مقرر؛
- انتهت اللجنة العلمية المكلفة بإعداد البحث الوطني حول القيم إلى جملة ملاحظات حول موضوع القيم في المغرب، كما قامت ببلورة عناصر مكونة للمفهوم؛
- اعتمدت الدراسة الملاحظات والعناصر المبلورة من قبل الفريق المغربي حول الموضوع.

### 1.1.1- ملاحظات علمية للجنة:

- انتهت اللجنة العلمية إلى جملة ملاحظات علمية حول موضوع القيم حيث تأكد:
- تحدث مثقفين وفاعلين سياسيين وباحثين في العلوم الاجتماعية وكذا صحفيين، عن أزمة القيم؛
  - وجود اتجاهات وميولات حول القيم، التقليدية منها والحديثة؛
  - تزايد الحديث، أكثر فأكثر، عن تخليق الحياة العامة، وانتصاب الشفافية كقيمة ملهمة في مجال السياسات العامة؛
  - وجود تنوعات وممارسات مدنية تخص علاقة القيم ببعض الحقوق الإنسانية؛
  - تزايد وإغناء دينامية المجتمع المغربي، خصوصا خلال العشاريتين الأخيرتين، بالقيم المتعلقة مثلا بالتسامح، والشفافية، والحوار، والمواطنة، والمساواة بين المرأة والرجل، والتعدد الثقافي، وموازة لها أضحت الأفكار والأفعال المضادة للقيم مدانة: التعذيب، التمييز الجنسي، العنف الزوجي، الرشوة، الزبونية....

- بقاء البحوث في العلوم الاجتماعية مبعثرة، مما يدعو الدينامية المجتمعية والدينامية العلمية، للتحرك بشكل متواز؛
- اعتبار الدراسات المنشغلة بدينامية القيم، نادرة وجزئية، وتبقى الحاجة ماسة إلى تحقيقات وطنية.
- وأكدت اللجنة في نهاية ملاحظاتها؛ أن:

القيم تقود وتوجه الأعمال الاجتماعية، وتخترق المؤسسات، والسياسات العمومية.

- كما أكدت اللجنة أن البحث الوطني الذي أنجزته، يعتبر الأول من نوعه، وحججه بالمغرب، ويعبر في حد ذاته عن تغير مهم في اتجاه القيم وقد أتى لسد فراغ كبير، متمنية:

أن يشكل البحث أداة لإطلاق مسلسل معرفي بأنظمة القيم التي يعرفها المجتمع المغربي، لأن ذلك من المقاصد الأساسية له، كما تتمنى أيضا، أن تتوفر من خلاله قاعدة للبيانات؛ بهدف إنشاء مرصد لتحليل تحولات القيم، يتم وضعها رهن إشارة أصحاب القرار ومختلف المتدخلين في مجالات السياسات العمومية والقطاع الخاص.

### 1.1.2- عناصر أساسية مكونة لمفهوم القيم، عموماً:

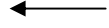
بلورت اللجنة العلمية مجموعة عناصر مكونة للمفهوم، تتمثل في:

- القيم، تفضيلات جماعية تحيل على طرق للوجود والتصرف، يرى فيها أشخاص أو جماعات، اجتماعية مثلاً علياً؛
- القيم، شحنة عاطفية، باعتبارها ترتبط بمشاعر قوية؛ وتتعلق بالقيم، تعرف اختلافاً في الدرجة، فبعض القيم تدعو إلى انخراط أكثر جاذبية من قيم أخرى، إذ لا يمكن مثلاً وضع الفعالية الإدارية، كقيمة في نفس المستوى مع الوطن أو الأسرة، والشحنة العاطفية هي التي تفسر بشكل كبير، استقرار القيم؛
- القيم، لا تحيل فقط، على "مثل" يتم التطلع إليها ، بل لها بالأساس وظائف عملية، إذ تقود وتلهم، وتنص على أحكام وخيارات وآراء وأفعال فردية وجماعية؛

### 1.1.3- مجالات ملاحظة القيم:

تؤكد اللجنة العلمية، أن مجالات ملاحظة القيم واسعة ومتنوعة حيث:

- يمكن استخراجها انطلاقا من الأدب الشفهي أو المكتوب، ومن نصوص القانون، ومن الخطابات السياسية، ومن المعتقدات الدينية، ومن الكتب المدرسية والمنشورات الإشهارية؛
- هي سلوكيات يمكن الاستدلال من خلالها على مواقف (سلبية أو إيجابية) ؛
- تعكس آراء وأحكام قيمة، أو مواقف تحببذ، وينتج حكم ما، بكونه حكم قيمة، عندما يتعارض مع حكم الواقع.



## 2. اختيار الموضوع والمنهجية المعتمدة:

### 2.1- أسباب الاختيار:

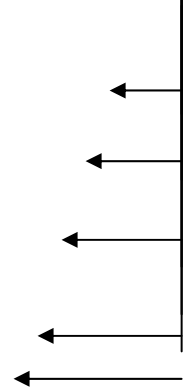
- يندرج اختيار موضوع "قيم المجتمع الديمقراطي" في سياقات الحوارات الحقوقية الثقافية السياسية، التي تواكب، التحولات التي طالت وتطال السياسية والثقافة والمجتمع، ولا يحمل مفهوم "المجتمع الديمقراطي" أية إحالة قيمة على الوصف والتشخيص، الذي لا زال بدوره موضوع جدل فكري؛
- طرح التقدير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، أول قراءة وتشخيص لماضي المغرب من زوايا نظر متعددة، مست الإنسان والحقوق والحريات ومؤسسات الدولة، وآفاق بناء دولة الحق والقانون، دولة الديمقراطية، وهي على أساس ذلك نتائج تخصص الثقافة الديمقراطية ومكتسباتها، التي عانت في الماضي، من الأفعال والممارسات المضادة لها؛
- انتهى تقرير الخمسية، إلى أن المغرب، يوجد في مفترق

الطرق؛ وهو بذلك أمام وضع تاريخي، متسم بتعدد الاختيارات، التي تتحدد، في نهاية المطاف حول خيارين رئيسيين ومتعارضين: خيار التجديد والتنمية، وخيار المسار التراجعي؛

- يسائل خيار المسلسل التراجعي، بقوة الدولة والطبقة السياسية والمجتمع المدني، إنه يسائل الأمة جمعاء، وفي مقدمتها، المفكرين والمتقنين الأحرار من زاوية قيم الديمقراطية، بأي معنى؟

يصف تقرير الخمسينية، لوحة، المسلسل التراجعي ب:

- سيناريو يظل محتملا إذا لم تصحح الإصلاحات الجارية متينة وراسخة؛
- تصاعد ظاهرة "مغرب بسرعات مختلفة"؛
- الولوج غير المتكافئ للخدمات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعرض البلاد للمخاطر الطبيعية والتكنولوجية؛
- فعالية غير أكيدة للحكومة؛



ويشير التقرير لبعض ملامح الحكامة -طبعا وليس كلها- بقوله:



فعالية غير أكيدة للحكومة، قد تضر بتنمية البلاد، إذا لم يتم استدراك مواطن القصور والاختلال التي يعاني منها نظام تدبير الشأن العام: الرشوة، الاختلال في سير القضاء، غياب ثقافة تقويم البرامج، تشتت وتجزئية الحلول القطاعية والمرافق الوزارية، غياب التخطيط والتدبير المعقلن للزمن في السياسات العمومية.

- انحياز الدولة لتيارات سياسية حزبية دون أخرى؛
- استمرار الزبونية والريع والرشوة؛
- النزاعات السياسية التناحرية التي تلجأ للعنف؛
- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- تهميش القانون وتسخير السلطة القضائية لفائدة السياسات النافذة؛
- التضيق على حريات التعبير والفكر؛
- تهديد السلم المدني وتعميق التهميش والإقصاء بين الفئات والجهات؛

إن استحضار آثار المسلسل التراجعي، يعني العودة إلى الممارسات المضادة للقيم الديمقراطية والتي سادت سابقا ومن نماذجها السلبية:

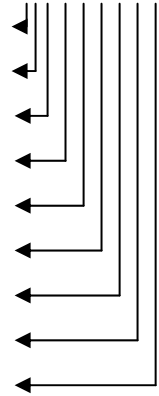
#### 2.1.1- أي قيم لانتقال البلاد إلى الديمقراطية؟

- لا تصدر الدراسة حكم قيمة قطعي حول وصف المرحلة التاريخية، باعتبار أن الجدل والحوار لا زال قائما ومفتوحا داخل الحقل المغربي: السياسي الحزبي، والأكاديمي، والمدني حول قضايا تقويم نتائج حكومة التناوب، واقتراع 7 شتنبر 2007، و الإصلاحات الدستورية، وفرص

- الإصلاح...؟
- لكن المغرب يتحرك ذلك أمر، لا ينبغي، الفاعلون السياسيون، والمدنيون، والملاحظون الدوليون؛
  - إن القيم، كما ورد في بداية التقديم، توجه، وتقود، وتلهم، السياسات، وتنبري، كأساس محكم في أوقات السراء والضراء؛
  - إن المبادئ التي تحكم القيم في مجتمع ديمقراطي، هي مبادئ إنسانية توافقت عليها البشرية جمعاء، وأخذت طريقها حسب الأوضاع الثقافية السياسية سواء في الديمقراطيات العريقة (فرنسا، إنجلترا..) أو في الديمقراطيات المعاصرة (الهند، تركيا..) أو في الديمقراطيات الناشئة (جنوب إفريقيا، أندونيسيا، الأرجنتين، الشيلي...)
  - إن القيم المنشودة لانتقال المغرب إلى الديمقراطية، لن تكون، سوى شينا مخالفا، لما جرى في الماضي ومن بينها الحقوق والحريات مضمون القيم الموجهة والقائدة، على سبيل المثال والترجيح، لا على سبيل الحصر والتحديد:

- الكرامة الإنسانية، المساواة ومشاركة النساء؛
- الوطنية الموحدة، التباري الديمقراطي الحر والتعايش والتسامح؛
- احترام حقوق الإنسان وحكم القانون؛
- استقلالية الدولة وترفعها عن الصراعات الخاصة بالفاعلين السياسيين؛
- العدل والإنصاف والشفافية، وعدم الإفلات من العقاب؛
- اختيار حكام جيدين؛
- .....

2.2- المنهجية المعتمدة في الدراسة ذات طبيعة تركيبية:



- تأكد، حسب الملاحظات البليغة للجنة العلمية التي اشتغلت بموضوع القيم، ندرة الدراسات ووجود فراغ كبير، وأهمية انخراط العلوم الاجتماعية حتى تواكب الدينامية العلمية، والدينامية المجتمعية؛
- ولذلك لا تضع هذه الدراسة على نفسها، منهجا، يعلو على هذا الواقع، الذي لا زال "بكرا"، خاصة وأن الطبيعة الثقافية السياسية للموضوع، جديدة بدورها؛
- ونظرا لأن الحوار حول موضوع قيم المجتمع الديمقراطي، هو حوار مفترض، قد يعتبره البعض ذات أولوية، وقد يصفه البعض الآخر بأنه ثانوي، كما قد يحكم عليه آخرون بأنه مجرد ترف ثقافي؛
- وعليه، وتناديا لأي أحكام جاهزة، أو مسبقة، غلب على الدراسة، أو بالأصح على التقرير الموضوعاتي، طابع تركيبي يجمع ما أمكن، آراء وأفكار ومعطيات، مشفوعة بأسئلة وتعليقات، ومداخل للحوار ليس إلا؛
- وينصب التركيب المنهجي على الموضوعات والقضايا الآتية:
  - الوقوف من خلال الجزء الأول على الأفكار والمبادئ ذات الصلة بالقيم الإنسانية، وعلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان وبعض الاجتهادات الفكرية الإنسانية الخاصة بالموضوع؛
  - العودة في جزء ثان إلى قيمة الوطنية، كقيمة ملهمة في التاريخ المغربي المعاصر، مع آراء لمصلحين مغاربة، عايشوها وواكبوها في علاقتها بحقوق الإنسان والمواطنة والفكرة الديمقراطية؛

- تقديم قراءة عامة في إطار الجزء الثاني للمسار الذي طبع المطالبة بالديمقراطية، كقيمة عليا، ملهمة وموجهة للحياة السياسية المغربية؛ مع استحضر آراء فاعلين كبار، تواجهوا بصدها، وكذا بعض الأفكار انتهت إليها نخبة مغربية، لأول مرة حول نظام القيم، مع اختتام المحور، باستخراج مبادئ وأفكار ذات صلة بالموضوع، وردت في الخطاب السياسي الملكي وأسئلة ذات صلة بحقوق الإنسان؛
- التوقف في إطار الجزء الثالث ومن خلال ثلاثة محاور، في محور أول قيم المجتمع الديمقراطي في علاقتها بالكرامة الإنسانية المتأصلة، وذلك باستعراض أوضاع إنسانية تعاني من الإهمال والإساءة، وقد تم التركيز على حالات نموذجية، تخص العنف ضد النساء، وسوء معاملة الأطفال، وأوضاع السجناء، والهجرة غير القانونية وذلك باعتبارها قضايا تسائل المشترك الإنساني، حتى لا تصبح هذه الأوضاع يورا للإقصاء والتهميش؛
- التوقف في محور ثان، على قيم المجتمع الديمقراطي في بعدها الخاص بحرية التعبير، كقيمة إنسانية عليا تتعلق بالحوار العمومي والترقية المدنية، وتم اختيار الصحافة كنموذج، وكألية من أرقى آليات التعبير، يمتلكها أصحابها كما يمتلكها الجمهور، باعتبار حرية التعبير حق مشترك وتساءل قيم المجتمع الديمقراطي، من خلال أزمتين هما: أزمة الوصول إلى المعلومات، وأزمة أخلاقيات المهنة، وتم الارتكاز في هذا الصدد، للتطرق إليهما، على آراء وتقديرات صادرة عن

المهنيين؛ كما تم التوقف أيضا حول قيم تخصص التدبير المشترك وتتعلق بالثقافة الديمقراطية، كالاعتراف والحوار العمومي والمعرفة.

- وتختتم الدراسة التركيبية -أو التقرير الموضوعاتي التركيبي- باستنتاجات وباقتراح مداخل لمواصلة الحوار حول قيم المجتمع الديمقراطي، انسجاما مع طبيعة اللقاء، بما هو لقاء، حوار وتبادل الأفكار.

### الجزء الأول

#### ثقافة حقوق الإنسان وقيم المجتمع الديمقراطي

##### 1- المبادئ والقيم:

##### 1.1- لماذا منظومة حقوق الإنسان العالمية، منظومة إنسانية

- ليست منظومة حقوق الإنسان، بدين جديد ولا بايديولوجية جديدة، هي عصارة خلاصات مختلف الحضارات والديانات والمذاهب الفلسفية ... وتجارب الأمم والشعوب الخارجة من أتون ولهيب الانتهاكات الجسيمة التي أثارت، بهمجيتها الضمير الإنساني، في الشرق أو الغرب، في الشمال أو الجنوب، حيث لم تسلم منها الشعوب التي حققت ثوراتها الصناعية، أو تلك التي بقيت رهينة الاستبداد والعبودية؛
- منظومة حقوق الإنسان العالمية، أفكار ومبادئ عامة وأخرى توجيهية، مستوحاة من مختلف الديانات والمذاهب الفلسفية، تقدم نفسها في إطار حماية النظام القانوني، في مجتمع ديمقراطي، حتى لا يضطر البشر من جديد إلى اللجوء إلى العصيان والتمرد على

الطغيان والاضطهاد، وحتى لا يصبح بفعل تمرده بالمقابل، ضحية الانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية؛

- منظومة حقوق الإنسان لا تتعالى على السياسة أو تستبعدّها، بل لها سياستها الخاصة، سياسة حقوق الإنسان تتأسس على القيم من حيث المرتكزات والغايات والمقاصد، وتدعو إلى أنسنة السياسة حتى لا تبقى مجرد مصالح ضيقة أو لعبة حسب التعبير المشاع؛
- يتجلى المدلول الأخلاقي لسياسة حقوق الإنسان في مجتمع ديمقراطي، في الارتكاز على الحقوق والحريات والمسؤوليات وحكم القانون في إطار التعددية والتباري الحر...؛
- تساعد حقوق الإنسان كثقافة وكفكر، السياسة على أن تكون أكثر إنسانية ما أمكن، ولذلك يلجأ إليها الفرقاء والأطراف والمتنازعون كلما اشتدت الأزمات، ملتجئين آليات الوساطة والتحكيم التي توفرها قيمها؛
- وبالدرجة ذاتها، وعلى عكس ما يذهب إليه المتشددون من مختلف المواقع، لا تعلق ثقافة حقوق الإنسان، على المبادئ الدينية والخاصيات والمقومات الثقافية الوطنية للشعوب والأمم؛
- يقدم مثلاً، الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي،<sup>1</sup> اعترافاً و اعتباراً القانون الدولي لحقوق الإنسان، بمدلول الخصوصيات الوطنية، ويمكن التوقف على الأفكار المؤسسة له كما يلي:

---

<sup>1</sup> - اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الحادية والثلاثين في 2 نونبر 2001

- ينظر إلى الثقافة بوصفها عمل السمات المميزة، الروحية والمادية، والفكرية والعاطفية التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية؛
- وتشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة وأساليب العيش معا، ونظم القيم، والتقاليد والمعتقدات؛
- تمثل الثقافة مكان الصدارة من المناقشات المعاصرة بشأن الهوية والتلاحم الاجتماعي وتنمية اقتصاد قائم على المعرفة؛
- يكتسي احترام تنوع الثقافات، والتسامح، والحوار، والتعاون، في جو من الثقة والتفاهم، خير ضمان لتحقيق السلام والأمن الدوليين؛
- ولذلك لم يتردد الإعلان في "استصدار" التزام الدول، عند اعتماده، باعتبار، السياسات التي تشجع على دمج ومشاركة، كل المواطنين، هي تلك، التي تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام؛
- وهي، بهذا المعنى، أي التعددية الثقافية، هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي، وحيث إنها لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي.

## 2.1- المنظور المعياري المؤسس لمنظومة القيم في القانون الدولي لحقوق الإنسان

- أدرك المنتظم الدولي من خلال الأمم المتحدة، منذ وقت مبكر وبذكاء وبعد نظر أنه يصعب إصدار اتفاقية دولية خاصة حول الديمقراطية؛
- ترجع صعوبة إصدار اتفاقية حول الديمقراطية إلى عوامل تاريخية، سياسية وعسكرية عاشها العالم بعد الحرب العالمية

الثانية، حيث تعايش وقتها نظامان سياسيان مختلفان، النظام الليبرالي والنظام الاشتراكي؛

- لم يمنع التعايش السلمي وأجواء الحرب الباردة التي طبعت العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منذ النصف الثاني من القرن المنصرم، من انغراس أفكار حقوق الإنسان تدريجيا ومن انتصارها على مراحل؛
- عرفت أفكار حقوق الإنسان، معارك وجولات، بين 10 دجنبر 1948 تاريخ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و 16 دجنبر 1966، تاريخ اعتماد وفتح باب التوقيع والتصديق والانضمام للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وصولا إلى إعلان المبادئ حول التسامح، وإعلان الألفية الجديدة؛
- عرفت أفكار حقوق الإنسان مع بداية العقد التسعيني من القرن المنصرم تحولا نوعيا، عندما أصبح الاعتراف العالمي يقر بالترابط بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- شجع على هذا التحول النوعي، سقوط الأنظمة الشمولية وبروز ديمقراطيات جديدة في مناطق متعددة عبر العالم وتطورات سيرورة العولمة؛
- تتوقف الدراسة، بخصوص قيم المجتمع الديمقراطي، من منظور المرجعية الحقوقية الدولية عند الموضوعات الآتية:



- الإحالات العامة الواردة في الإعلان العالمي والعهد الدولي لعام 1966؛
  - موضوع القيم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الجديدة؛
  - مسؤولية الدول والأفراد في إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
  - التسامح كمفهوم و كمسؤوليات في إعلان المبادئ الدولية ذات الصلة.
- تتعرض الدراسة أيضا لموضوع قيم المجتمع الديمقراطي في منظور اتفاقيتين إقليميتين لحقوق الإنسان: (الإفريقية وأمريكا اللاتينية) ولمبادرة فكرية إنسانية حول مبادرة إعلان عالمي حول حقوق الإنسان.

### 3.1- الإحالات الواردة في الإعلان العالمي والعهد الدولي

#### 1.3.1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- ليس الفرد في منظومة حقوق الإنسان، بكائن مجرد ولا معزول، كما أنه ليس بكائن حر في تصرفاته داخل المجتمع الديمقراطي؛
- أعاد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وضع مفهوم الفرد، في دائرة أشمل بوصفه فردا في مجتمع ديمقراطي له حقوق وعليه واجبات، وأخضعه بذلك لثنائية الحقوق والقيود التي يتطلبها المجتمع الديمقراطي؛
- كسب تيار الحريات الفردية، رهانه، كمصدر من المصادر الفلسفية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، عندما تم الاعتراف بحقوق وحريات الأفراد، ولكنه، بالمقابل، وجد نفسه أمام سؤال المواطنة كحقوق وواجبات.

- كرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>2</sup> اعتراف دول العالم:
  - لكل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل؛
  - لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقرها القانون مستهدفا منها، حصرا، ضمان الاعتراف بحقوق وحرريات الآخرين واحترامها، والوفاء العادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاهية الجميع في مجتمع ديمقراطي؛
  - لا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها؛

### 1.3.2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

- اعترف العهد، الذي جاء في صيغة اتفاقية ملزمة للأطراف، رسميا بالحقوق السياسية والمدنية التي أكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكن ديباجته أقرت بصفة صريحة:

" إذ تدرك أن على الفرد، الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء الجماعة التي ينتمي إليها مسؤولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد."

الفقرة الخامسة من ديباجة العهد

<sup>2</sup> اعتمد وصدر رسميا بقرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 دجنبر 1948

- إن إقرار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبجواز إخضاع الحقوق السياسية لبعض القيود ظل متوقفا على شرط المجتمع الديمقراطي حيث يجب أن تكون القيود محددة بنص القانون وضرورية لاحترام حقوق الآخرين وحياتهم.

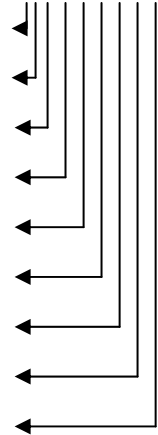
#### 4.1- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والقيم الكبرى للقرن الجديد:

##### 1.4.1- إطار صدور الإعلان وموضوعاته:

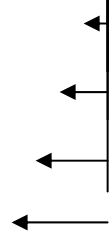
- أقر رؤساء الدول والحكومات المجتمعة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 في بداية الألفية الجديدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛
- تعرض الإعلان لثمانية موضوعات كبرى تخص:

- القيم والمبادئ؛
- السلم والأمن ونزع السلاح؛
- التنمية والقضاء على الفقر؛
- حماية البيئة المشتركة؛
- حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح؛
- حماية الفئات الضعيفة؛
- تلبية الاحتياجات الخاصة لإفريقيا؛
- تعزيز الأمم المتحدة.

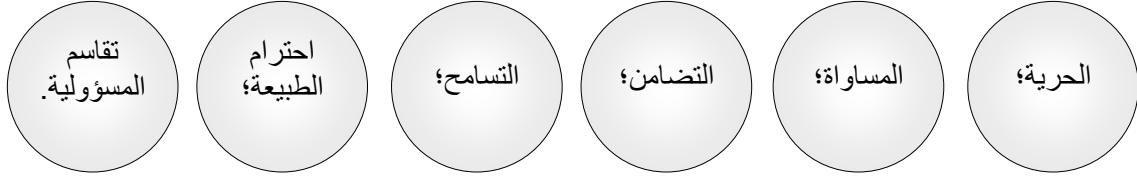
##### 1.4.2- القيم والمبادئ:



- المسؤولية الجماعية للدول في دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل؛
- حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني؛
- جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم؛
- ضمان حقوق الإنسان من خلال الحكم الديمقراطي القائم على المشاركة المستندة إلى إرادة الشعب.



#### 1.4.3- السياسات الكفيلة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح:



- تبنى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية مفهوم التوجهات الكبرى للسياسات الكفيلة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح؛

#### تندرج في إطار السياسات الكفيلة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح:

- تعزيز قدرة جميع البلدان على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؛
- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- حماية حقوق الإنسان المعاصر وأسرته ضد العنصرية وكره الأجانب؛

- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد بأحكامه؛
- كفاءة دور وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها وضمن حق الجمهور في الحصول على المعلومات؛
- السعي بكل قوة من أجل حماية الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛
- توسيع مشاركة المواطنين وجعل العمليات السياسية أكثر شمولاً؛
- يتعين من هذا الصدد التذكير بخصائص الحكم الصالح؛
- يتبنى إعلان الألفية الجديدة موضوع الحكم الصالح.

#### 1.4.4- خصائص الحكم الصالح:

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>3</sup>:

- **حكم القانون:** يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان؛
- **الشفافية:** تقوم على التدفق الحر للمعلومات وعلى انفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية على المهتمين؛
- **الاستجابة:** يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها؛
- **بناء التوافق:** يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع، على نحو يشكل أفضل مصلحة للجماعة؛
- **المساواة:** تتاح لجميع النساء والرجال الفرص لتحسين رفاهيتهم؛
- **الفعالية والكفاءة:** تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تساعد على إشباع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد؛

<sup>3</sup>. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004/ نحو الحرية في الوطن العربي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

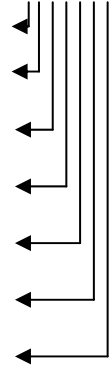
- **المساءلة:** يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة من قبل الناس، والمؤسسات المعنية؛
- **الرؤية الاستراتيجية:** يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

#### 1.5- مسؤولية الأفراد والجماعات في الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن

##### حقوق الإنسان:

- أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 دجنبر 1998، أول إعلان، يتعلق بحق ومسؤوليات الأفراد والجماعات، وهيئات المجتمع، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الإنسانية المعترف بها عالميا؛
- تعارف أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة الذين أقروا الإعلان، على تسميته بإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- أقر الإعلان بصفة صريحة، مسؤوليات وواجبات الأفراد عند ممارستهم لحقوقهم السياسية.
- يحتوي إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان على المرتكزات والموضوعات الآتية:

- اعتبارات الإعلان؛
- مسؤولية الدول في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم؛
- الحريات والحقوق السياسية المعترف بها للأفراد؛
- الحق في اللجوء للقضاء لحماية الحريات والحقوق؛
- الحق في اللجوء إلى هيئات وسلط أخرى؛
- واجبات ومسؤوليات الأفراد في حماية الحريات والحقوق؛
- مسؤوليات وواجبات الأفراد في احترام قيم المجتمع الديمقراطي.



- يمكن التوقف على موضوعين عالجهما الإعلان، مسؤولية الدول ومسؤولية الأفراد، بخصوص قيم المجتمع الديمقراطي.

#### 1.5.1- مسؤولية الدول في حماية حقوق الأفراد وحررياتهم:

- تتحدد المسؤولية الرئيسية للدولة في حماية وتعزيز وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويقع عليها واجب القيام بذلك، عن طريق جملة أمور منها:

- اعتماد ما قد يلزم من خطوات لتهيئة جميع الأوضاع اللازمة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الميادين؛
- اتخاذ الضمانات القانونية المطلوبة لكفالة حقوق جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها بمفردهم وبالاشتراك مع غيرهم، وجعلهم قادرين على التمتع بجميع هذه الحقوق والحريات فعلياً.

- اعتبار القانون الوطني المنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الأخرى، الإطار الذي ينبغي أن يجرى فيه تنفيذ حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها؛

- تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة التي تكفل حماية كل فرد، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، من أي:

- عنف؛
- تهديدات؛
- انتقام؛
- تمييز ضار فعلاً أو قانوناً؛
- ضغط؛
- إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته المشروعة للحقوق والحريات.

#### 1.5.2- مسؤوليات وواجبات الأفراد في احترام قيم المجتمع الديمقراطي:

- يقوم الأفراد والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات ذات الصلة بدور هام في المساهمة في زيادة وعي الجمهور بالمسائل المتصلة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتحملون بذلك مسؤولية عن طريق الأنشطة ( التثقيف والتدريب والبحث... ) بغية مواصلة التحسيس والدفاع عن قيم:

- التفاهم؛
- التسامح؛
- السلم والعلاقات الودية بين الأمم وفيما بين جميع الفئات مع مراعاة خلفيات المجتمعات والجماعات التي تمارس فيها أنشطتها.

- لا يخضع أي فرد يتصرف بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، لدى ممارسة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان، إلا للقيود التي تتوافق مع التعهدات الدولية المنطبقة والمقررة بالقانون فقط لغرض:

- احترام الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين؛
- تلبية المتطلبات العادلة للأدب والنظام العام والرفاه العام في مجتمع ديمقراطي.

#### 1.6- التسامح قيمة القيم في مجتمع ديمقراطي/ بأي معنى؟

- التسامح هو
- الانسجام في
- الاختلاف، إنه ليس
- فقط واجب
- أخلاقي، بل أيضا



## متطلب سياسي

### وقانوني<sup>4</sup>.

- التسامح هو المسؤولية التي تدعم حقوق الإنسان، والتعددية، والديمقراطية، وحكم القانون.

- لم ينشأ مفهوم التسامح دفعة واحدة، وبموجب طفرة خاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، بل نتيجة لمسار معياري معقد، امتد لأزيد من نصف قرن، منذ الأعمال التمهيدية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي وضعت البذرة الأولى للقضايا ذات الصلة بالحق والحرية والمسؤولية والواجب؛
- انبثق مفهوم التسامح<sup>5</sup> من مجموع الديناميات العامة والخاصة التي شهدتها "مسلسل التوافقات" بين المنظومات والمذاهب، الدينية والفلسفية والسياسية، والتي تمت ترجمتها في إعلانات وصكوك واتفاقيات، مما أسفر في النهاية عن إبداع ثقافي سياسي مميز وصف بإعلان مبادئ التسامح.

---

<sup>4</sup> إعلان مبادئ حول التسامح، أقرته الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة - الدورة 28 - للمؤتمر العام من 25 أكتوبر إلى 16 نونبر 1995.

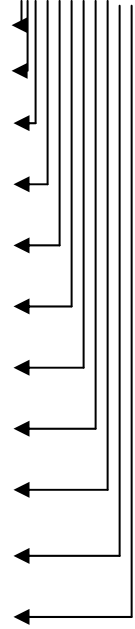
<sup>5</sup> المرجع السابق.

- ويمكن تقديم نسق هذا الإبداع الإنساني حول التسامح، حسب الفقرات الموالية:

### 1.6.1- المنطلقات والأسس المعيارية للتسامح

استمد إعلان المبادئ حول التسامح، منطلقاته وأسسه المعيارية من المقتضيات المرجعية التي حصل حولها توافق عالمي، على مدار نصف قرن والمتمثلة بموضوعاتها الكبرى ذات الصلة بالحقوق الإنسانية في:

- الحقوق المدنية والسياسية؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- القضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية؛
- منع ومعاقبة جريمة إبادة النوع؛
- حقوق الطفل؛
- حماية اللاجئين؛
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- مناهضة التعذيب وسوء المعاملة والمعاملة القاسية والمهينة؛
- القضاء على جميع أشكال التعذيب على أساس الدين أو العقيدة؛

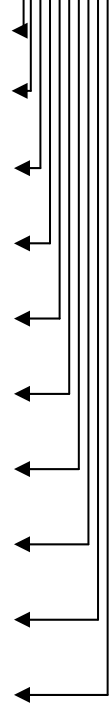


- حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية؛
- القضاء على الإرهاب الدولي؛
- التنمية الاجتماعية ومناهضة التمييز في التعليم.

#### 1.62- المخاطر والممارسات المسيئة أو الضارة بالتسامح

تأسس إعلان المبادئ حول التسامح، فضلا عن تراكمات المسلسل المعياري الدولي وحسب موضوعاته السالفة الذكر، على استحضار المخاطر والممارسات المسيئة أو الضارة بقيمة التسامح، والتي عرفت تصاعدا متزايدا في ممارسات ومجالات:

- التعصب؛
- العنف؛
- الإرهاب؛
- معاداة الأجنبي؛
- القومية العدوانية؛
- العنصرية؛
- معاداة السامية؛
- الاستبعاد والتهميش الموجه ضد الأقليات القومية والعرقية والدينية واللغوية ضد اللاجئين؛
- العمالة المهاجرة، والمهاجرين؛
- المجموعات الضعيفة في المجتمع؛



- ممارسات العنف والترويع، المرتكبة ضد الأفراد الممارسين لحقهم في حرية الرأي والتعبير.

### 1.6.3- معاني التسامح ودلالاته

- يأخذ إعلان مبادئ التسامح، في الاعتبار، عند تحديد المفهوم، الأبعاد الثقافية والسياسية والاجتماعية كعناصر مكونة؛
- يتعامل الإعلان مع قيمة التسامح كقيمة شاملة، تشمل الأخلاق والسياسة والقانون؛
- يعتبر الإعلان أن التسامح ليس قضية مبدأ فحسب، بل هي شرط للسلام والتقدم الاقتصادي لكل شعب؛

وتتمثل الأبعاد والعناصر المكونة للمفهوم حسب منظور إعلان مبادئ التسامح فيما يلي:

### التسامح:

- هو احترام و إقرار وتقديم التنوع الفني لثقافات العالم ولأشكال التعبير وطرق ممارسته الأدمية؛
- يتعزز من خلال المعرفة، والانفتاح، والتواصل، وحرية الفكر والعقيدة والديانة؛
- هو الانسجام في الاختلاف؛
- ليس فقط واجبا أخلاقيا، بل أيضا متطلبا سياسيا وقانونيا؛
- هو الفضيلة التي تجعل السلام ممكنا؛
- يسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

## وعلى هذا الأساس:

- ليس التسامح، تنازلاً أو تعاطفاً أو تساهلاً، هو قبل كل شيء، الإقرار بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية للأخريين؛
- لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يستخدم التسامح لتبرير الاعتداء على تلك القيم الأساسية؛

### التسامح بوصفه مسؤولية:

- يطابق إعلان المبادئ بين التسامح والمسؤولية ويعتبره الأساس المدعم للحق والقانون والديمقراطية: "التسامح هو المسؤولية التي تدعم حقوق الإنسان، والتعددية، والديمقراطية، وسيادة القانون"؛
- يتعارض التسامح باعتباره مسؤولية والنزعات الدوغمائية والاستبدادية والظلم الاجتماعي.

### مسؤولية الدولة

يترتب عن اعتبار "إعلان المبادئ"، التسامح متطلباً قانونياً وسياسياً، قيام الدولة بمجموعة من الالتزامات، تشمل المستويات الآتية:

- مستوى الالتزام الدولي؛
- مستوى التشريع؛
- مستوى القضاء؛

• مستوى السياسات العمومية.

• المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية؛

مستوى  
الالتزام  
الدولي  
ويطلب:

• وضع تشريعات جيدة لضمان المساواة في المعاملة  
والفرص لكل المجموعات والأفراد في المجتمع؛

مستوى  
التشريع  
ويطلب:

• العدل وتطبيق القانون في العمليات القضائية والإدارية؛

مستوى  
القضاء  
ويطلب:

• توفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية للجميع وبصفة  
خاصة للمجموعات الضعيفة نظرا لأن الاستبعاد

مستوى  
السياسات  
العمومية  
ويطلب:

والتمهيش، يمكن أن يؤدي إلى الإحباط والعداية والتعصب؛

#### 1.6.4- تعزيز التسامح كبعد اجتماعي

- يستحضر إعلان المبادئ حول التسامح اتسام العصر، بعولمة الاقتصاد والحراك المتسارع، واتساع الاتصالات، وتدفق الهجرات الواسعة النطاق وترحيل السكان، وانتشار الأنماط الاجتماعية المتغيرة بما هي تحديات تواجه البشرية؛
- يدعو إعلان المبادئ، في ضوء التحديات العالمية، وأمام احتمال التعصب المتصاعد والصراع الذي يهدد جميع أنحاء العالم، إلى تعزيز التسامح بين الأفراد، وعلى مستوى العائلة والجماعة؛
- يلح إعلان المبادئ على تعزيز التسامح، وتشكيل سلوكيات الانفتاح والإنصات المتبادل والتضامن في المدارس والجامعات، من خلال التعليم غير الرسمي، وفي البيت، ومكان العمل، و في قيام وسائل الإعلام الجماهيري بلعب دور بناء في تيسير الحوار والنقاش الحر والمفتوح، ونشر قيم التسامح، وإبراز الآثار السلبية لعدم المبالاة، تجاه صعود المجموعات والإيديولوجيات المتعصبة، وتوجيه الانتباه بشكل خاص إلى المجموعات الضعيفة في المجتمع؛

### 1.6.5- تشجيع التعليم والبحث العلمي حول التسامح والحريات المشتركة

قدر جيداً، صنّاع إعلان المبادئ حول التسامح وهم يمثلون دول العالم في إطار فضاء الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الحاجات المتزايدة والضرورات القصوى اللازمة لترقية التسامح، ودعوا متعهدين وملتزمين، إلى إيلاء أهمية خاصة، لمواصلة البحث وتعميم المعرفة بالتسامح، مؤكداً على المسالك والمسارات الكفيلة بتشجيع البحث ومن ذلك:

- إجراء الدراسات وخلق الشبكات العلمية المناسبة؛
- تحليل العلوم الاجتماعية للأسباب الأساسية الإيجابية والسلبية المتعلقة بالتسامح، واقتراح المسالك الناجعة؛
- مواصلة جهود البحث والرصد المساندة لصنع السياسات وصياغة المعايير؛
- تقوية البرامج التعليمية المتعلقة بتدريس حقوق الناس وحرياتهم، بغاية احترامها حتى تتعزز لديهم إرادة احترام حقوق وحريات الآخرين؛
- تطوير وسائل تعليمية رشيدة ومنهجية تتناول مصادر التعصب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، بما هي جذور أساسية للعنف والاستبعاد؛
- جعل السياسات والبرامج التعليمية تشجع التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد؛



- جعل هدف التعليم، مواجهة، التأثيرات التي تؤدي إلى الخوف من الآخرين واستبعادهم، ومساعدة حديثي السن على تطوير قدراتهم على التفكير المستقل النقدي والأخلاقي.

#### 1.7- اجتهادات إنسانية حول واجبات المواطن في اتفاقيات إقليمية لحقوق الإنسان:

##### تمهيد

- أقدمت مجموعة من الأمم والشعوب، ميكرا، على التفكير جدياً في موضوع قيم المجتمع الديمقراطي من زاويتي الحقوق والواجبات؛
- يمكن التذكير بثلاثة نماذج:

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- الإعلان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

#### 1.7.1- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:

- أعطى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب<sup>6</sup> مكانة خاصة وقيمة مميزة لموضوع القيم؛
- أسس الميثاق الإفريقي للموضوع من خلال مدخلين أساسيين: مدخل الديباجة و جوهر الميثاق؛
- استحضرت الديباجة التقاليد التاريخية وقيم الحضارة الإفريقية، كما ربطت التمتع بالحقوق والحريات بمسؤولية كل فرد في القيام بواجباته.

<sup>6</sup> أجاز مجلس الرؤساء الأفارقة في دورته العادية رقم 18 في نيروبي بكينيا المنعقدة في يونيو 1981 الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

### القيم كمسؤوليات في صلب الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:

- تقع على عاتق كل شخص واجبات نحو أسرته والمجتمع ونحو الدولة وسائر المجموعات المعترف بها ونحو المجتمع الدولي؛
- تمارس الحقوق والحريات في ظل احترام حقوق الآخرين والأمن الجماعي والأخلاق والمصلحة العامة؛
- يقع على عاتق كل فرد واجب احترام ومراعاة أقرانه دون أي تمييز في إطار الاحترام والتسامح والمحافظة على انسجام وتطور الأسرة وخدمة المجتمع الوطني وعدم تعريض أمن الدولة للخطر والمحافظة على التضامن الاجتماعي والوطني والمحافظة على الاستقلال الوطني وحماية المصالح الأساسية للمجتمع ومن ذلك دفع الضرائب والمحافظة على القيم الثقافية الإيجابية وتقويتها بروح التسامح والتشاور والحوار.

### 1.7.2- الإعلان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:

- توجد في تراث وأدبيات حقوق الإنسان على صعيد دول أمريكا اللاتينية، أفكار وإبداعات إنسانية عميقة مؤسسة

لموضوع القيم في إطار تلازم الحقوق و الواجبات والمسؤوليات؛

- بادرت منظمة الدول الأمريكية إلى وضع إعلان لحقوق وواجبات المواطن، كما أصدرت فيما بعد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

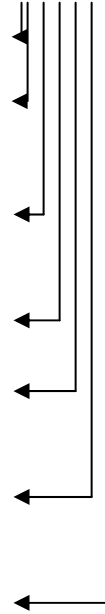
#### الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان

- يعالج الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان<sup>7</sup> الصادر في إطار منظمة الدول الأمريكية، موضوع القيم من جانبين اثنين ويخص الأول بفلسفة الواجبات في علاقتها بالحقوق ويهم الثاني تكامل الحقوق والواجبات.

فلسفة الواجبات في ديباجة الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان،  
المرتكزات الفلسفية:

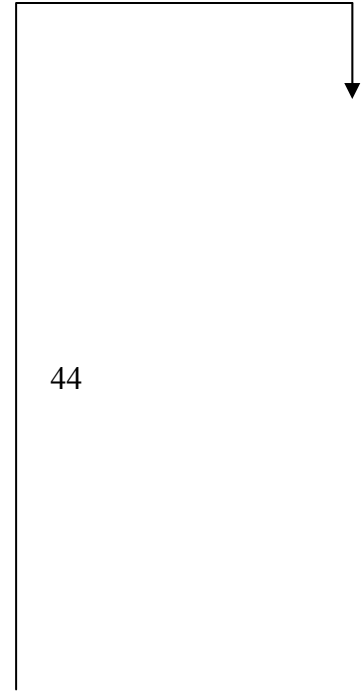
- الحقوق تنشط الحرية الفردية والواجبات تعبر عن كرامة هذه الحرية؛

<sup>7</sup> اعتمد من طرف المؤتمر الدولي التاسع للدول الأمريكية، المنعقد ببوغوتا- كولومبيا بتاريخ 1948/5/2



- كل الناس خلقوا أحرارا ومتساويين في كرامتهم وحقوقهم، ووهبوا العقل والوعي وبالتالي عليهم واجب التصرف بأخوة فيما بينهم؛
- يحقق واجب الفرد شرطا مبدئيا لحق الجماعة في حقوقها وواجباتها حتى تتكامل الأنشطة الاجتماعية والسياسية للإنسان؛
- تفترض الواجبات ذات الصبغة القانونية حقوقا معنوية لها نفس الأسس؛
- الحياة الروحية هي القيمة السامية للإنسانية وأعلى مستوياتها، وبالتالي فإن من واجب الإنسان خدمة العقل بكل قواه وإمكانياته؛
- الثقافة -من منظور اجتماعي وتاريخي- هي أعلى تعبير للعقل وبالتالي على الإنسان واجب تثقيف نفسه والمحافظة على الثقافة وتشجيعها بجميع الوسائل التي يتوفر عليها؛
- إن القوة المعنوية والتقاليد الإيجابية تشكل ثمرات رفيعة وبالتالي يجب على الإنسان الرفع من شأنها.

تكامل الحقوق والواجبات باعتبارها قيمة للمجتمع الديمقراطي



الواجبات  
وتشمل:

- المسؤولية نحو الأطفال والآباء؛
- التعلم والتكوين؛
- المشاركة في الانتخابات؛
- احترام القانون؛
- خدمة المجتمع والأمة؛
- الحفاظ على الأمن الاجتماعي؛
- أداء الضرائب؛
- العمل والاشتغال.

الحق ويشمل:

- الحرية والأمن والكرامة الإنسانية؛
- المساواة أمام القانون؛
- حرية الرأي والتعبير؛
- حرية الدين والمعتقد؛
- تكوين الجمعيات؛
- التجمع؛
- العدالة؛

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

- اعتمدت دول أمريكا اللاتينية، في إطار منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان<sup>8</sup>؛
- تنظم الاتفاقية موضوع قيم المجتمع الديمقراطي، من زاوية العلاقة بين الحقوق والواجبات على أساس.

لكل شخص مسؤوليات نحو:

<sup>8</sup>. بتاريخ 1999/11/22 بسان خوسيه.

- أسرته؛
- مجتمعه؛
- البشرية جمعاء؛

كما أن حقوق كل شخص في مجتمع ديمقراطي مقيدة بـ:

- حقوق الآخرين؛
- الأمن الجماعي؛
- المتطلبات العادلة؛
- للخير العام.

#### الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

- عالجت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>9</sup> موضوع قيم المجتمع الديمقراطي وربطتها بالواجبات والمسؤوليات؛
- اختارت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان منهجية وضع المسؤوليات عند الاعتراف بالحق، كما اختارت من جهة أخرى منهجية تحديد القيود التي يمكن أن ترد على الحق؛
- وتوضح ذلك حسب بعض نماذج الحقوق ذات الصلة بقيم المجتمع الديمقراطي:

#### الحق في حرية التعبير

- يشمل الحق في حرية التعبير حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة؛

<sup>9</sup>. اعتمدت الحكومات الأوروبية المنتظمة في إطار مجلس أوروبا، بمدينة روما بتاريخ 4 نوفمبر 1950 الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، باعتبارها اتفاقية لحماية حقوق الإنسان

- تقر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أن هذه الحرية تتضمن واجبات ومسؤوليات، حسب ما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي؛
- يمكن إخضاع المسؤوليات والواجبات لقيود قانونية في شكل ضوابط وجزاءات.

- نماذج من الاعتبارات التي يمكن أن تشكل قيوداً قانونية لحرية التعبير حسب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

- الأمن القومي؛
- سلامة الأراضي؛
- أمن الجماهير؛
- حفظ النظام؛
- منع الجريمة؛
- حماية الصحة والآداب العامة؛
- احترام حقوق الآخرين؛
- منع إفشاء الأسرار؛
- استقلال القضاء.

الحق في حرية الاجتماعات السلمية وتكوين الجمعيات

أقرت الاتفاقية، الاعتبارات التي يمكن أن تشكل قيوداً لحرية الاجتماعات السلمية وتكوين الجمعيات حسب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

- الأمن القومي؛
- سلامة الجماهير؛
- حفظ النظام؛

- حماية الصحة والآداب العامة؛
- حماية حقوق الآخرين وحياتهم.

### 1.8- مبادرة إعلان عالمي حول مسؤوليات الإنسان

- لم يسمح مسلسل التوافقات الذي طبع مسيرة تكون القانون الدولي لحقوق الإنسان من الذهاب بعيدا، في معالجة موضوع مسؤوليات الفرد، بسبب التضارب الشديد زمن القطبية الثنائية، حول مدلول حقوق وحرريات الأفراد وعلاقتها بمسؤولية الدولة والنظام السياسي وما يتطلبه المجتمع من تعددية واقتراع واختيار حكام وقادة جديدين؛
- ترتبط قيم المجتمع الديمقراطي بدور الفرد ومركزه المدني والسياسي بقضية المواطنة وما تخوله من حقوق وحرريات وواجبات؛
- لم تحل، عدم قدرة المنتظم الدولي على تطوير المعايير المتعلقة بمسؤوليات الفرد في إطار قيم المجتمع الديمقراطي، المفكرين من الحوار الحر والمستقل حول الموضوع؛
- يمكن في هذا الإطار تقديم خلاصات مهمة لفريق عمل دولي اشتغل حول الموضوع.  
مبادرة فكرية إنسانية رفيعة المستوى:
- أسس رئيس وزراء اليابان الأسبق الراحل "تاكيو فوكودا"، عام 1983، مجلس Inter action الذي يشتغل على قضايا الثقافة الإنسانية والسلم عبر العالم؛



- كون المجلس عام 1996 فريقاً من الخبراء رفيعي المستوى وكلفه بإعداد تقرير حول موضوع المعايير الأخلاقية؛
- تكون الفريق من سبعة عشرة شخصية، يمثلون الاتجاهات الدينية الكبرى ومدارس فكرية وأكاديميات علمية من مختلف مناطق العالم؛
- كان من بين الفريق الدولي، المفكر العربي المصري الدكتور حسن حنفي، الفيلسوف المعروف باجتهاداته في الفلسفة والفكر الإسلامي؛
- انطلق الفريق في عمله من الاجتهادات المتوصل إليها في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما هي خلاصات لمختلف الديانات السماوية، والمذاهب الفكرية والفلسفية الإنسانية؛
- وضع الفريق نتائج أعماله من خلال وثيقتين قيمتين<sup>10</sup>:
  - نتائج وتوصيات بخصوص الدعوة إلى إعلان عالمي لمسؤوليات الإنسان؛
  - مشروع إعلان عالمي حول مسؤوليات الإنسان.

#### 1.8.1- لماذا مسؤوليات الإنسان من خلال إعلان عالمي؟

- أسس الفريق مطالبته بوضع إعلان عالمي حول مسؤوليات الإنسان ارتكازاً على جملة اعتبارات، سياسية، ثقافية، فكرية وأخلاقية؛

<sup>10</sup>. حرر مشروع إعلان عالمي حول مسؤوليات الإنسان بكل لغات الأمم المتحدة، نشرت المجلة الفكرية الحقوقية المتخصصة "رواق عربي" ترجمة للنص بالعربية، د/ مجدي نعيم بعددها 8 - 1997 ص. 122 - تصدر رواق عربي عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - مصر

- أعاد الفريق تفسير معنى ومدلول التوازن بين مفاهيم الحق، والحرية، والواجب والمسؤولية وأسس أفكاره من زوايا نظر متعددة، تتلخص في:

- قطع العالم أشواطاً مهمة في الاعتراف العالمي بحقوق الإنسان؛
- العديد من المجتمعات تفهم العلاقات الإنسانية من ناحية الواجبات لا الحقوق؛
- مجتمعات أخرى ركزت على الحرية الفردية؛
- تطرح عولمة الاقتصاد العالمي مشكلات عالمية وتتطلب حلولاً عالمية على أساس أفكار وقيم ومعايير تحترمها كل الثقافات والمجتمعات؛
- الإصرار على الحقوق فقط، يمكن أن يقود إلى نزاعات وصراعات لا نهاية لها، مما يؤثر على حقوق آخرين؛
- الحقوق تتعلق أكثر بالحرية؛
- الواجبات ترتبط بالمسؤولية؛
- الحرية والمسؤولية تعتمدان على بعضهما؛
- لا يمكن ممارسة الحرية دون مسؤولية.

- استحضر الفريق الدولي عند إعداده لمشروع إعلان عالمي حول مسؤوليات الإنسان أفكار رجل السلم المدني والقانون، السياسي الهندي المهاتما غاندي أحد الزعماء التاريخيين للحركة الوطنية الهندية وقادتها الكبار ضد الاستعمار البريطاني وذلك عندما حذر من سبع خطايا اجتماعية:

- سياسة بلا مبادئ؛
- تجارة بلا أخلاق؛
- ثروة بلا عمل؛
- تعليم بلا شخصية؛
- علم بلا إنسانية؛

- متعة بلا وعي؛
- عبادة بلا تضحية .

### 1.8.2- إعادة قراءة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

فإن علينا واجب:	إذا كان لنا الحق في:
• احترام الحياة؛	• الحياة؛ ←
• احترام حرية الآخرين؛	• الحرية؛ ←
• خلق الظروف ليتمتع كل إنسان بالأمن؛	• الأمن؛ ←
• المشاركة في الانتخابات المفضية لاختيار أفضل القادة؛	• في الشأن العام ←
• احترام حريات الآخرين ومبادئهم الدينية.	• حرية التفكير والضمير والدين. ←

### 1.8.3- محتويات مشروع إعلان عالمي حول مسؤوليات الإنسان:

يشتمل مشروع الإعلان العالمي حول مسؤوليات الإنسان، على ديباجة وخمسة موضوعات تخص:

- المبادئ الأساسية للإنسانية؛
- اللاعنف واحترام الحياة؛
- العدالة والتضامن؛
- الثقة والتسامح؛
- الاحترام المتبادل والشراكة.

تمثل الموضوعات السالفة الذكر، التي سنجد لها أصداء قوية في، إعلان الألفية الجديدة على، عناصر تصور إنساني لموضوع قيم المجتمع الديمقراطي ومن نماذج الموضوعات:

#### المبادئ الأساسية للإنسانية:

- كل شخص بغض النظر عن الجنس أو المنشأ العرقي أو الوضع الاجتماعي، أو الرأي السياسي، أو اللغة، أو السن أو الجنسية أو الدين، عليه مسؤولية معاملة جميع الناس بطريقة إنسانية؛
- لا يجوز لأي شخص مساندة أي شكل من أشكال السلوك غير الإنساني، وعلى جميع الناس، مسؤولية، أن يكافحوا من أجل كرامة واحترام الآخرين؛
- ليس هناك شخص، أو جماعة أو منظمة، أو دولة، أو جيش أو شرطة، فوق الخير والشر، فكلهم يخضعون للمعايير الأخلاقية. وعلى كل شخص مسؤولية نشر قيم الخير وتجنب الشر في جميع الأشياء؛
- جميع الناس وهبوا عقلا وضميرا ويجب أن يقبلوا بالمسؤولية تجاه بعضهم وتجاه الجميع، وتجاه الأسر والجماعات، والأعراق والأمم، والدين، بروح من التضامن: ما لا ترضاه لنفسك، لا ترضاه للآخرين.

#### اللاعنف واحترام الحياة:

- كل شخص عليه مسؤولية احترام الحياة. ولا حق لأحد أن يؤذي أو يعذب أو يقتل شخصا آخر. وهذا لا يلغي حق الأفراد والجماعات في الدفاع عن النفس؛
- يجب حل النزاعات بين الدول، أو الجماعات، أو الأفراد بدون عنف. ولا يجوز لأي حكومة أن تتسامح أو تشارك في أعمال إبادة أو إرهاب، كما لا يجوز لها أن تستغل النساء أو الأطفال، أو أي مدنيين آخرين كأدوات للحرب. وعلى كل مواطن وموظف عام أن يعمل بطريقة سلمية ولا عنفية؛
- كل الناس، عليهم، مسؤولية حماية الهواء والماء والتربة والأرض من أجل قاطنينا الحاليين وأجيال المستقبل.

#### العدالة و التضامن:

- على كل الناس مسؤولية التصرف باستقامة وأمانة ونزاهة. ولا يجوز لأي شخص السرقة أو حرمان أي شخص آخر أو مجموعة أخرى من ممتلكاتهم؛
- على جميع الناس، الذين يملكون الأدوات الضرورية، مسؤولية بذل جهود جادة للتغلب على الفقر وسوء التغذية والجهل واللامساواة. وعليهم أن يدافعوا عن التنمية المستدامة في كل العالم بضمان الكرامة والحرية والأمن والعدالة لكل الناس؛
- جميع الناس عليهم مسؤولية تنمية مواهبهم من خلال العمل باجتهاد، ويجب أن تتاح لهم فرص متكافئة في التعليم والعمل. وعلى كل شخص أن يولي الدعم للمحتاجين والمحرومين والمعوقين وضحايا التمييز؛
- يجب أن تستخدم كل الثروة والممتلكات، بشكل مسؤول ومنسجم مع العدل ومن أجل تقدم الجنس البشري. ويجب ألا تستعمل السلطة السياسية والاقتصادية كأداة للسيطرة، بل لخدمة العدالة الاقتصادية والنظام الاجتماعي.

- على الجميع مسؤولية الحديث والفعل بصدق. ولا يجوز لأي شخص أن يكذب. وينبغي احترام الحق في الخصوصية وفي السرية الشخصية والمهنية. ولا يجوز إجبار أي شخص على قول كل الحقيقة لأي شخص.

#### 1.9- خلاصات لبرنامج "اقتدار" حول موقع الفرد من قيم المجتمع الديمقراطي

- في مبادرة، تعتبر الأولى من نوعها أقدم "برنامج اقتدار" على وضع بوابة إلكترونية خاصة بالشباب تتعرض للحقوق والواجبات في مجالي الحقوق المدنية والسياسية وتعرض البرنامج في إطار محتويات لدور الأفراد في الدفاع عن قيم المجتمع الديمقراطي<sup>11</sup>؛

##### 1.9.1- اعتبارات مبادرة اقتدار

- تؤكد مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان أن القيود التي يمكن أن تحد الحقوق السياسية الأخرى، هي تلك التي يتطلبها المجتمع الديمقراطي؛
- إن قيم ومبادئ حقوق الإنسان غير متصورة في مجتمع يحكمه نظام ديكتاتوري، حيث تنتفي التعددية السياسية والحريات الفردية والجماعية؛
- إن النظام الديكتاتوري الذي يسود فيه نظام واحد وتندم فيه الحياة الديمقراطية، يقوم حفاظا على مصالحه، عند اضطهاد الرأي الآخر، بإلغاء التعددية السياسية، بتبرير اعتبارات مصلحة الأمن القومي والحفاظ على النظام العام والسلامة العامة.....؛

<sup>11</sup> برنامج "اقتدار" المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة/ المسؤولية الدكتورة نجاة روشدي/ وضع أول فرص موجه للشباب في العالم العربي حول الحقوق المدنية والسياسية والمسؤوليات- ماي 2008.

• مقابل هذه النظرة الاستبدادية، جاء المجتمع الديمقراطي ليعيد الاعتبار لمفاهيم الأمن القومي والنظام العام والسلامة العامة.....؛

• أقر القانون الدولي لحقوق الإنسان قيم المجتمع الديمقراطي وانطلق منها ليقر بشرعية وضع القيود على ممارسة الحقوق السياسية؛

### 1.9.2- القيم التي يحتاج إليها المجتمع الديمقراطي، تتعلق ب:

- احترام حرية الآخرين؛
  - احترام أمن الأفراد الآخرين وأمن المجتمع؛
  - احترام الديمقراطية وحكم القانون والعدالة؛
  - الحفاظ على الموارد المالية والبشرية والبيئية؛
  - حل النزاعات بطرق قانونية؛
  - تأتي القيود على ممارسة الحقوق السياسية، للحفاظ على قيم المجتمع الديمقراطي؛
  - تظهر القيود من خلال ضوابط يضعها القانون؛
  - تظهر القيود من خلال الامتناع عن القيام بأفعال تضر بقيم المجتمع الديمقراطي؛
- يترتب عن خرق قيم المجتمع الديمقراطي، حصول ممارسات ضارة بحقوق الفرد والجماعة ومصالح المجتمع.

• إن قيم المجتمع الديمقراطي تعني: أولاً وأخيراً احترام: حرية الآخر، تقدم المجتمع، الاستقرار السياسي، البيئة، العمل، العدالة، حكم القانون، أمن الأفراد وأمن المجتمع، كرامة الأفراد وحرمتهم، ...؛

- يمكن تلمس قيم المجتمع الديمقراطي في الصور والأشكال الآتية:

### 1.9.3- مظاهر وتجليات لقيم المجتمع الديمقراطي من حيث: السلامة العامة، والنظام العام، والأمن القومي:

- الحق في الحياة، ويعني واجب احترام حياة الآخرين والبيئة...؛
- الحق في الأمن الشخصي، ويعني واجب احترام أمن الآخرين وأمن المجتمع؛
- الحق في الحرية ويعني واجب احترام حرية الآخرين؛
- الحق في المشاركة ويعني واجب المساهمة في اختيار حكام جديرين؛
- الحق في ظروف عمل جيدة ويعني واجب احترام تقدم المجتمع وتنميته؛
- الحق في المعتقد، ويعني واجب احترام معتقدات الآخرين؛
- الحق في استغلال موارد الأرض، ويعني واجب احترام الأرض ومجالها البيئي؛
- الحق في الولوج إلى خدمات إدارية، ويعني واجب عدم عرقلة المرافق الإدارية، بل مقاضاتها أمام المحكمة المختصة عند الضرورة؛
- الحق في الأمن الوطني، ويعني واجب احترام سير المرفق، وعند المنازعة أمام القضاء المختص؛
- الحق في نظام ديمقراطي، ويعني واجب احترام نتائج الانتخابات النزيهة والدورية، واحترام فصل السلط؛
- الحق في التظاهر العمومي، ويعني واجب احترام حريات الآخرين والنظام الإداري الذي ينظم المجال العام؛
- الحق في عمل مشرف، ويعني واجب احترام الآخرين، لا استغلالهم اقتصادياً؛



- الحق في عمل مريح، ويعني احترام واجب الدولة في استخلاص ضرائبها.

#### 1.9.4- مظاهر وتجليات لقيم المجتمع الديمقراطي من حيث:

##### الأخلاق العامة وحريات الآخرين:

- كل واحد لا يرغب في المس بحياته وبشرفه وكرامته، لا يمكن له أن يمارس الرعب والتعذيب والعنف على الآخرين؛
- كل واحد يرغب في التمتع بالحياة في فضاءات بلاده، لا يمكن له أن يُعكر صفو الآخرين، من حيث راحتهم وبيئتهم؛
- كل واحد يرغب في التمتع بأمواله وممتلكاته الشخصية، لا يمكن له أن يعتدي على حقوق الآخرين وممتلكاتهم؛
- كل واحد يريد أن يعامل بحسن نية، لا يمكن له أن يتصرف مع الآخرين بسوء نية واحتتيال؛
- كل واحد يريد أن يعيش مع زوجه وأبنائه في وئام، لا يمكن له الاعتداء على عائلة غيره؛
- كل واحد يرغب في نظام عادل، لا يمكن له المساس بحرمة العدالة واستقلال القضاء.

## الجزء الثاني

### الوطنية والديمقراطية قيم موجهة

#### أولاً: الوطنية قيمة قيم النضال ضد الاستعمار

- الوطن فضاء للإنسان؛
- الوطن منظومة قيم ومثل وخصوصيات؛
- الوطنية قيمة أصيلة ومجددة؛
- الوطنية شعلة أمل وشحنة للعمل، وإلا فقدت تأثيرها؛
- المواطنة بلا أخلاق، جسد بلا روح.

أ  
ل

همت قيمة الوطنية، النخبة الثقافية السياسية التي قادت الكفاح ضد الاستعمار حيث مثلت، بالنسبة إليها، الوعاء الشامل الذي انتظمت فيه الهوية والسيادة ومقاصد وأهداف الاستقلال؛

- تكتف وثيقة 11 يناير 1944، هذا الوعاء، بتأكيدا على أن الدولة المغربية تمتعت بحريتها وسيادتها الوطنية وحافظت على استقلالها لقرون عديدة، من خلال أمة موحدة ومتناسقة الأجزاء تحت رعاية ملكية؛
- وأطرت النخبة المغربية، مطلب الاستقلال في إطار وحدة التراب والتطلع إلى نظام للحكم، يقدر الحريات الديمقراطية، التي توافق في جوهرها مبادئ الدين الحنيف؛

- مكن التفكير السياسي المتأصل، من بلورة حركة وطنية، استطاعت لحم وصهر التنوع الاتني واللغوي والجهوي للشعب المغربي من خلال مقاومتين: مدنية وعسكرية، وفي إطار تحالف استراتيجي مع الملك والشعب، من خلال مجموع حركاته وتعبيراته السياسية والتنظيمية؛
- ساعدت القيمة الوطنية، وعوامل أخرى إقليمية - الوضع في الجزائر- ودولية - تداعيات العالمية الثانية - من أن يكسب المغرب في ظرف زمني قياسي استقلاله الوطني، بدون حرب طويلة مدمرة؛
- بقيت، قيمة الوطنية، موجهة للجدل و الصراعات السياسية التي عرفها المغرب المستقل، ومؤثرة على مضامين الدولة الفتية التي كان يجري تشييدها، والتطلعات الديمقراطية المتعلقة بنوعية مؤسساتها؛

## 2.1- الوطنية وقيم المواطنة، آراء مفكرين إصلاحيين كبار

- لم تغب قيمة الوطنية، حيث ظلت في الفكر السياسي المغربي، مصدرا من مصادر الهوية الوطنية، وأساسا من أسس شرعية استمرار مكونات الدولة وعائلاتها المذهبية والسياسية؛
- وبذلك ظلت الوطنية، حاضرة بكل قوة في استحقاقات بناء الديمقراطية ودولة المؤسسات وحقوق الإنسان؛
- يكتسي النقاش الفكري، الفلسفي والسياسي حول علاقة الوطن والمواطنة والفرد وحقوق الإنسان، أهمية كبرى من زاوية موضوع القيم، يلاحظ أنه غير مطروق بما فيه الكفاية؛
- إن التأصيل لمفهوم الوطنية كقيمة، في علاقته بالتحول إلى الديمقراطية، سيطرح نفسه بكل قوة، سواء التأصيل لقضايا استراتيجية ذات صلة بالمواطنة والحكم الصالح وفي مقدمتها، الحكم الذاتي للصحراء راهنا نظام الجهوية الموسع؛

### 1.2.1- الحاجة لتأصيل الوطنية ضرورة فكرية تسائل منظومة القيم

- يقدم وطنيان كبيران، ومتقنان إصلاحيان مميّزان، الأستاذ أبو بكر القادري، وعبد الكريم غلاب، عناصر مؤسسة تخصص الوطنية والمواطنة؛
- يكتسي رأي الأستاذين، أهمية بليغة، فضلا عن كونهما من نتاج الوطنية المغربية، فهما ظلا، وبدون انقطاع، مصدرين من مصادر التفكير السياسي حول مضمون الدولة الديمقراطية؛
- يؤطر الأستاذان أبو بكر القادري وعبد الكريم غلاب مقاربتهم للوطن والمواطنة<sup>12</sup> من خلال مجموعة من الأفكار، مؤسسة ومستوحاة من فكر الوطنية، ومبادئ الدين الحنيف، ومنطوية مع مستجدات ثقافة حقوق الإنسان، ومتطلبات الثقافة الديمقراطية؛
- تمثل مقاربة الأستاذين، اجتهادا يسائل ويثير دعاة حقوق الإنسان من زاويتي: العالمية والخصوصية، ومصالحة الثقافة الإنسانية مع أبعاد التسامح والعيش المشترك في الفضاء الوطني؛
- يدافع دعاة وأنصار حقوق الإنسان، عن مبادئها وقيمتها الإنسانية، المشتركة، ولكنهم يدافعون عنها وعن مبادئها في أوضاع ومناطق محلية مطبوعة بتعقيداتها ومكوناتها الخاصة، إن الأوضاع المحلية ليست سوى الأوطان، التي تنتظم في إطارها الدول والمجتمعات مناط حركة الأفراد والجماعات والسلط والمؤسسات والالتزامات؛
- إن كفاح دعاة حقوق الإنسان، يرمي في النهاية إلى تحسين أوضاع الناس بما هي أوضاع مدنية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية واجتماعية ولكن في أوطانهم؛

<sup>12</sup> الوطن والمواطنة وآفاق التنمية البشرية، ندوة أكاديمية المملكة المغربية المنظمة من طرف لجنة القيم الروحية والفكرية، 6-7 يونيو 2006 – ص: 27 وما بعدها.

- وليست الأوطان، سوى المقدرات الوطنية، والقدرات الذاتية البشرية، وليس الإنسان سوى الفرد المواطن، موضوع التنمية والحكم الصالح.

1.2.2- أفكار العلامة  
الأستاذ أبو بكر القادري

العلاقة بين الوطن والمواطن

- العلاقة بين الوطن والمواطنة، هي العلاقة بين الأصل والفرع،
- الوطن مفهوم جغرافي، وتاريخي، وثقافي وحضاري وأخلاقي ودستوري، والانتماء إلى الوطن، يكسب المرء صفة الوطني ومن هنا حب الوطن والتعلق به والدفاع عنه والغيرة عليه، والعمل على خدمته وازدهاره وتقدمه والنهوض به، والتضحية في سبيل سيادته وعزته وكرامته وحرياته واستقلاله؛
- المواطن، عضو في الجماعة الوطنية، وفرد من أفراد الشعب الذي ينتمي إلى وطن من الأوطان ومن هنا فإنه "المواطن الوطني"؛
- ثقافة المواطنة، ثقافة بانوية للمواطن، الذي يشعر بالانتماء إلى وطنه؛
- الوطن في العمق والجوهر، ليس ترابا فحسب، ولكنه بالإضافة إلى ذلك منظومة من قيم ومثل ومبادئ وخصوصيات ثقافية وحضارية؛

- يلزم المواطنة، أن تختزل الخصوصيات والمكونات والمقومات جميعاً، حتى تكون مواطنة حقيقية، بانية لهضة الوطن مسؤولة وواعية وذات رسالة في حياة الوطن؛
- انصهار المواطنة والوطنية في بوثيقة الوطن، قوة دافعة للنهوض للوطن في جميع المجالات، مما يقتضي تعميق المفهوم الأخلاقي للمواطن؛
- المواطنة بلا أخلاق، جسد بلا روح؛
- الوطنية إن لم تكن شعلة أمل وشحنة للعمل، تفقد تأثيرها؛
- أخلاقيات المواطنة، قواعد للعمل الوطني الهادف إلى بناء الوطن؛
- التكامل بين النهوض بالوطن، وبين النهوض بالمواطنة يجعل المواطنة المسؤولة، واعية مدركة للمهام والمسؤوليات والواجبات؛
- النهوض بالوطن يتم من منطلق أخلاقي وفكري وسياسي، **بالمعنى الراقى للمفهوم السياسي؛**
- **المواطنة لا تكتسب بالوراثة، ولكنها تكتسب بالتربية و التعليم والتأهيل، في الأسرة، وفي المدرسة، وفي الشارع، ومن خلال وسائل الإعلام، وهذه مسؤولية مشتركة بين جميع من يعمل في هذه الميادين؛**
- **القوانين الدولية تحمي مبدئياً، الخصوصيات الثقافية والحضارية للأمم والشعوب. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في التفكير والضمير والعقيدة، وقد صادقت الأمم المتحدة على الاتفاقية الدولية للتنوع الثقافي.**





### الوطن والمواطنة والقيم الموجهة للسياسات

- الوطن لا يستغني عن إنسانية الإنسان، ولن يقبل أن يكون وطناً للحيوان والوحوش أو حتى للعبيد، وعلى المواطن أن يشكل إنسانيته بالعلم والعمل والخلق الكريم، الجهل والبطالة والخلق السيء، لا يجعل الإنسان الذي يعيش في وطن ما، مواطناً حقاً، لأنه غير قادر على أن يقدم للوطن ما يرفع من مكانته ويحافظ على وجوده الحقيقي، وبالتالي فهو غير قادر على أن يكون مواطناً منتجاً، يقدم للوطن من المنفعة بقدر ما يقدم له الوطن من منفعة؛
- خدمة العلم أينما كان هي خدمة للفكر الإنساني، العلم لا وطن له ولكن الإنسان الصالح له وطن، ومن البر بهذا الوطن، الذي أعطى، أن ينتمي إليه المواطن، ليحقق مواظنته أولاً، وهي شرف له، وليعطي للوطن بقدر ما أخذ، وهذا دين لا يمكن أن يغفر أداءه الحصول على مكانة علمية أو مركز علمي أو منصب مالي في بلاده؛
- المواطنة التزام وطني وأخلاقي، ويمكن أن أقول إنه التزام سياسي كذلك. فالأوطان اليوم تقاس مكانتها بين الأوطان في الدراسات العلمية والاقتصادية والاجتماعية بمقدار علمائها ومتفقيها وأطرها

<sup>13</sup> الوطن والمواطنة وآفاق التنمية البشرية، المرجع السابق – ص: 34

الفاعلة، وبمقدار إنتاجهم العلمي واختراعهم ومبتكراتهم، وبالتالي بمقدار ما أنتجوا من معاهد ومراكز للبحث والدرس والاختراع.

- نحن أمام ثلاثين مليون إنسان، الأغلبية الساحقة منهم تحت مستوى عتبة الفقر الاقتصادي، والأغلبية الساحقة لم تعرف المدرسة، والأغلبية الساحقة منهم تشرب من الترعة أو الضاية أو البئر غير المعقم، والأغلبية الساحقة منهم لا تسكن في السكن الصحي اللائق، ولا تلبس ما تقي به من الحر والبرد، وبالطبع لا تحصل على الغذاء الذي يقي الجوع ويحفظ الصحة، والأغلبية الساحقة لا تعرف المستشفى، وإن عرفه بعضهم فعليه أن يؤدي أتعاب الطبيب وأجرة وسائل العلاج من آلات الكشف والبحث وتوفير تكلفة الدواء؛

• من هذه الصورة التي لا أعتبرها مظلمة أكثر من الواقع المعيش يمكن أن ندرك أن التنمية الاجتماعية كلمة خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان. وأن تسخير الوطن لسلوك آفاق التنمية البشرية عملية في حاجة إلى ثورة اجتماعية رائدة:

- ثورة على رتابة الحكم والإدارة؛
- ثورة على التدبير المالي؛
- ثورة على دراسة الاستثمارات الاقتصادية وتنظيمها لتصب في أفق التنمية البشرية، لا في أفق تحقيق المكسب للجهات المستثمرة ولو كانت أجنبية؛
- ثورة على العمل السياسي والديمقراطي واختيار برامج الحكم الهادفة والتي توجه أساسا للتنمية البشرية؛
- ثورة على الآفات التي تنخر المجتمع من الرشوة والفساد واستغلال المال العام. والضرب بيد القانون الصارم على أيدي العابثين بمصالح الشعب والدولة؛

- كل سلوك الدولة والمسؤولين يجب أن يتسم بالثورة، أي بأسلوب عمل يختلف عن الأسلوب المعتاد، والذي يتسم بالرتابة والإهمال واللامبالاة؛

## 2.2- الوطنية بوصفها قيمة مجددة ومنفتحة: الحكم الذاتي للصحراء نموذجاً

- عانت قضية الصحراء من أزمة دبلوماسية عميقة في المنتظم الدولي لأزيد من ربع قرن، بفعل عوامل سياسية متعددة: محلية، وإقليمية ودولية؛
- شكلت المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء، نقطة تحول نوعية في مسار الحفاظ على السيادة الوطنية، من خلال التفاعل مع التوجهات الدولية الرامية إلى تسوية النزاعات الإقليمية العائدة للقرن الماضي، في إطار السلم والتنمية والديمقراطية والحكم الصالح؛
- لم تمنع الوطنية الانفتاح على مقاربات جديدة وأفاق أخرى، حيث حددت مبادرة التفاوض مرتكزاتها بكونها تندرج في الإطار الأممي، وتنطوي على مضمون جوهري وتفتح العديد من الفرص؛
- أقرت مبادرة التفاوض حقوق سكان الصحراء في توليهم، وبشكل ديمقراطي لتدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، بما يوفر الإسهام العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد؛

• يعتبر التسيير الديمقراطي للصحراء، وفق توجهات المبادرة ومرتكزاتها منسجما مع تطورات القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحكم الصالح والتنمية؛

• إن التقديرات والاعترافات المتزايدة بمبادرة الحكم الذاتي، لا تلغي الوطنية، بل تعززها في إطار المصالحات مع المنطقة من الناحيتين الإنسانية والحقوقية، ومع تاريخ المغرب الذي حافظ على خصوصياته مع الصحراء، وهو ما يثبت تفسير الأستاذ أبي بكر القادري، من كون الوطن **مفهوما جغرافيا وتاريخيا وثقافيا وحضاريا وأخلاقيا ودستوريا**، وأنه ليس فقط ترابا، بل منظومة من قيم ومثل ومبادئ ومقومات وخصوصيات ثقافية وحضارية. ولقد أكدت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة هذا الوضع بفتحها لملف حقوق الإنسان على مصراعيه، بعد تدبير سيء سابق للعلاقة مع المنطقة ومع الخاصيات الثقافية والاجتماعية الصحراوية.

إن حوار قيم المجتمع الديمقراطي، حوار من الصعب أن يتفادى في منطلقه ومقاصده، قيمة الوطنية كقيمة مجددة بالنسبة للمغرب المأمول الممكن التحقيق والمنفتح على قيم حقوق الإنسان، حيث دولة الحق والقانون في إطار لامركزية قادرة على الجمع بين نظام الحكم الذاتي وجهويات تتمتع بسلطات واسعة في مجالي الحكم الصالح والتنمية الإنسانية، بحس مشبع بالمواطنة والتضامن والتماسك الوطني.

ألهمت فكرة الديمقراطية الديناميات السياسية لعقود وأثرت بقوة  
في أحداث الانتقال

ساعد الهامش الديمقراطي الذي انطلق في منتصف السبعينات على وضع حد للصراع التناحري، مما وفر للمغرب استقرارا سياسيا بفضل جهود الإصلاحيين واتخذت الدينامية السياسية وجهة تاريخية جديدة قوامها ترسيخ قواعد العملية الديمقراطية التي اعتبرت من قبل تيارات المعارضة الرئيسية وعلى نطاق واسع غاية ووسيلة، وكان النضال من أجل الديمقراطية كقيمة/ الأساس الموجه لنضالات وكفاحات مرحلة تاريخية كاملة<sup>14</sup>؛

وفتح الهامش الديمقراطي أفقا جادا للتدبير السياسي السلمي، عوض النزاعات التناحرية العنيفة حول السلطة التي طبعت العقدین السادس والسابع من القرن المنصرم بين الدولة والمعارضة السياسية؛

انطلق مسلسل معقد ظل يروم وضع قواعد مؤسساتية وسياسية لتدبير الشأن العام في ضوء فكرة الديمقراطية، وكان المغرب في ذلك الزمان من البلدان القلائل، الذي انفلت من أنظمة الحزب الوحيد التي كانت في ذروة صعودها.

<sup>14</sup> يراجع السياق التاريخي - كتاب الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر - التجربة المغربية للعدالة الانتقالية - إعداد أحمد شوقي بنيوب، إصدار المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومؤسسة فريدريش إيبيرت - ماي 2008

شجع الهامش الديمقراطي على تبلور رأي عام سياسي استند على فكرة الاختيار الديمقراطي، مما ألهم الفكر السياسي وأجيال جديدة بإمكانية إحداث التغيير من داخل مؤسسات الدولة؛

وخضع الاختيار الديمقراطي نفسه لمراجعات شتى، إذ تطورت الفكرة ذاتها، من توجه ديمقراطي راديكالي مطبوع بإحداث القطائع النوعية دفعة واحدة، إلى فكر ديمقراطي إصلاحى تأسس على أطروحات إنقاذ البلاد و التوافق حول الحلول الوسطى مما مكن عائلات سياسية رئيسية داخل المعارضة وفعاليات وطنية من استعادة مكانتها المميزة في العمليات السياسية الوطنية وبقدر ما كان النضال العام من أجل الديمقراطية، يشق طريقه ميدانيا كان يبذر في الوقت ذاته الأفكار الثقافية والسياسية ذات قيم المجتمع الديمقراطي المأمول والمنشود؛

وفي هذا الهامش الديمقراطي، تمكنت قضايا حقوق الإنسان من أن تظل حاضرة بقوة، إن على صعيد المطالبة بها من قبل الطبقة السياسية المعارضة، أو كعامل مؤسس لحركات مدنية ناشئة في محيطاتها؛

وبقدر ما وفر هذا الهامش إمكانات أفضل للصراع السياسي السلمي، كانت إمكاناته وقواعده، تضيق تدريجيا مع تزايد الاشغالات السياسية والحقوقية بسبب تكرار خيبات العمليات الانتخابية المطعون في نزاهتها وفي استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ولم تكن المطالبة المبكرة بالإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، دعوة معزولة، بل انبثقت من صميم ما طرحه الهامش الديمقراطي من ضرورات لتوسيع المشاركة السياسية، فتركزت المطالب الديمقراطية حول: تصفية الجو السياسي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، و رفع

الخطر عن ممارسة الحريات العامة وبصفة خاصة الحق في الانتماء وحرية التعبير و إلغاء القوانين العائدة إلى العهد الاستعماري؛

وتعايشت في مرحلة لاحقة المطالب الحقوقية مع مطالب السياسيين حول إجراء انتخابات سليمة، ورفع الرقابة عن الصحافة إلى غيرها من المطالب التي كانت ترمز للمخاض العسير لاتبثاق فكرة الديمقراطية؛

وفي ظل هذا الهامش الديمقراطي استعادت أحزاب المعارضة وبصفة خاصة مكوناتها الاشتراكية، شرعيتها القانونية وتمكنت من استئناف نشاطها السياسي والإعلامي و أعلنت عن اختيارها الديمقراطي في ضوء مراجعات فكرية سياسية لتجاربها السابقة، واضعة في صلب برامجها مطالب احترام الحريات العامة وتصفية الجو السياسي وإجراء انتخابات نزيهة، وكون هذا الثلاثي أطروحتها بخصوص القضايا والملفات التي ظلت تشغل عليها بصفة رئيسية وبدون انقطاع على امتداد عقد ونصف (من 1975 إلى 1980)، مؤطرة بشعار رئيس يتلخص في ضرورة توفر الإرادة السياسية من أجل التغيير؛

وإذا كان موضوع إجراء انتخابات حرة ونزيهة قد ظل قضية استراتيجية معلقة لم يفتح بشأنها حوار جدي بين الدولة والمعارضة إلا عندما انفتح أفق مشاركتها في السلطة التنفيذية؛ فإن قضايا العفو عن المعتقلين السياسيين وحرية الصحافة وممارسة حريات التجمع والانتماء ظلت خاضعة لسياسة مفتوحة تبعا لديناميات الهامش الديمقراطي وتفاعلاته؛

وهكذا تم وعلى فترات و بدرجات، العفو عن العديد من المعتقلين السياسيين، كما عاد منفيون سياسيون آخرون واسترجعت المنظمة الطلابية شرعيتها القانونية، وحافظت الصحافة على هامش ظل يتسع ويضيق، كما استعادت الحياة الثقافية بعض منابرها واجهاتها، ونشأت جمعيات جديدة حول حقوق مدنية



وسياسية، مما مكنها من أن تلعب أدوارا متقدمة في دينامية المجتمع المدني، كما تأسست حركة نقابية جديدة سرعان ما احتلت مكانة متقدمة في المشهد الاجتماعي؛ وجرت في سنوات تلك المرحلة بمناسبة العمليات الانتخابية الجماعية المحلية أو البرلمانية، وفي العديد من الدوائر الانتخابية معارك قوية دفاعا عن حرمة القانون وسلامة صناديق الاقتراع، كما جرت في أروقة المحاكم جولات صراع كبرى دفاعا عن القانون وحقوق الإنسان؛

ولم يسمح الهامش الديمقراطي بحكم "قوانينه" بحدود واسعة لحرية التعبير، وهكذا سيتم مثلا اعتقال قائد الحركة الديمقراطية المرحوم الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد في بداية الثمانينات ومجموعة من رفاقه فقط لأنه عبر عن موقف مخالف لموقف الدولة من إجراء استفتاء في الأقاليم الجنوبية الصحراوية؛

لكن هذا الهامش الديمقراطي الذي لم يذهب إلى مداه، حافظ بالمقابل للحياة السياسية المغربية على مجالات حقيقية للعيش السياسي المشترك، في الوقت الذي تصدعت وتفجرت فيه أوطان وإمبراطوريات، ناقلة إلى السطح صراع الأقليات الاثنية والدينية واللغوية، كما حافظ الهامش الديمقراطي على فوائد افتقدتها خلال العقد الستيني وبداية السبعينات، حيث ظلت الحياة النيابية قائمة رغم عدم احترام دورية الانتخابات، ومثل البرلمان رغم كل الطعون المقدمة في شأن العمليات المجرأة إطارا لاستمرار الحياة السياسية وتفاعل قواها وتياراتها الشيء الذي وفر للعلاقة بين الدولة والمعارضة مجالا متقدما للتواصل حال دون حدوث قطائع تناحرية كما جرى في الستينات مما قوى فضاء الاستقرار السياسي، وقوى الدفاع عن فكرة الديمقراطية.

ورغم الأثار والنتائج الجسيمة لتزوير الانتخابات، والتحكم المسبق في صنع خريطتها، وانتشار الرشوة على نطاق واسع، وانبعاث أساليب عتيقة وهجينة

تخص علاقة الإدارة بالمواطن، أمكن لهذا الهامش الديمقراطي من أن يدفع إلى إجراء حوار فكري سياسي وسط نخب المعارضة حول الاختيار الديمقراطي وسبل تأصيله.

وبدأت في التبلور مبكرا منذ نهاية الثمانينات وفي مناخ التحولات العالمية التي شهدت انهيار الامبراطورية السوفياتية، عناصر تيار ديمقراطي إصلاحي انكب على التأسيس لأطروحات جديدة ارتكزت على أفكار: المصالح الوطنية العليا للبلاد وبرامج الإنقاذ والتحسين التدريجي لمؤسساتها التمثيلية والاستشارية، وإعادة الاعتبار لقضايا التنمية والمسألة الاجتماعية.

ولم يكن مجموع ما جرى ما بين منتصف العقد السبعيني وبداية التسعينات صيحة في واد أو ترفا فكريا، بل عاملا ساعد الهامش نفسه على الوصول إلى حدوده القصوى؛

وبالنظر لما جرى في العالم وقتئذ، لاسيما بعد سقوط جدار برلين، ستشهد الساحة الفكرية والسياسية والحقوقية بداية تحول عميق انصب على موضوع الإصلاحات السياسية والدستورية وقضايا حقوق الإنسان.

و كان لابد للهامش الديمقراطي أن يفتح على فكرة الديمقراطية، حيث لم تعد أسيرة له.

## 2.1- فضيلة الديمقراطية على المصالحة السياسية

تميزت العلاقة بين الفاعلين السياسيين المغاربة بممارسة خاصة،  
ولسنوات طوال وتجلت في توجيه الرسائل وتبادلها والتعقيب عليها في الغالب  
بطريقة غير مباشرة، وأحيانا، في مناسبات وأوقات غير تلك التي كانت سببا  
لنزولها؛

وقد لا يجد الباحث من حيث المبدأ، وثائق مكتوبة تفيد أو تحيل بصفة  
مباشرة على نوع الاتفاقات أو التعاقدات التي تكون قد أبرمت بخصوص المصالحة  
السياسية؛

انشغل العديد من المراقبين والمعلقين والمتتبعين بطبيعة الاتفاقات التي  
جرت بين المغفور له الملك الحسن الثاني وزعيم المعارضة الأستاذ عبد الرحمن  
يوسفي، حول ما جرى في الوقت الذي بقيت فيه التقاليد السياسية المغربية تعبر عن  
نفسها بصيغ غير تلك التي ينشغل بها لزوما المعلق أو المحلل؛

تتضمن الفقرات الموالية مجموعة من النصوص الفكرية السياسية، التي  
تجلى بعض الضوء حول المخاض الصعب للانتقال الديمقراطي المغربي، من  
طرف المغفور له الملك الحسن الثاني وزعيم المعارضة الاشتراكية ورئيس حكومة  
التناوب؛

تجلى هذه النصوص الضوء عن بعض أوجه التعاقدات السياسية  
الضمنية وعن المخاض الصعب لقضية الديمقراطية وأثرها على المصالحة  
السياسية؛

ولا شك أن هذه النصوص التي تعد اليوم من رصيد الفكر السياسي  
المغربي تساعد على إعادة قراءة الأفق المسدود الذي وصل إليه الهامش  
الديمقراطي، والأفاق القوية التي ربحها المغرب من جراء فكرة الديمقراطية

والآثار التي نتجت عنها و في المنحنيات التي خلفتها لمسارات الانتقال الديمقراطي المغربي.

## 2.1.1- جوانب من الأفكار السياسية للمغفور له الملك الحسن الثاني حول

### الانتقال السياسي

## مسيرة التحول في العالم

"... لقد حفلت السنة المنصرمة بأحداث تعددت أوجهها، وتنوعت أبعادها، وتضافرت مؤكدة استمرار مسيرة التحول الذي طرأ على العالم وظهرت بوادره قبل نهاية الثمانينات. وهو تحول عميق مترسخ في جذور الواقع، كل شيء يؤكد أنه لا رجعة فيه ولا مرد له؛

وأن ما جرى ويجري تحت أبصارنا من تفاعلات وتمازجات لبشكل ظاهرة ذات أثر شمولي تستهدف العالم كله بما يحتضنه من أحداث وأوضاع وأنماط سياسية وأنظمة قائمة؛

لقد انهارت ديكتاتوريات كانت تتسم بالتطاول والتعالي تمارس الطغيان وتفرض هيمنتها بالقهر. كما تطايرت أمام أعيننا أشلاء إمبراطوريات. وتزامنت نهاية الحرب الباردة مع نهاية الإمبراطورية السوفياتية فتولد عن ذلك وضع جديد دخل معه العالم في عهد وحدة الاتجاه؛

وعلى الصعيد الدولي يلاحظ أن دور منظمة الأمم المتحدة يتقوى ويتعزز أكثر فأكثر. كما يلاحظ أن القرارات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها أصبحت تتحكم فيها الأسباب والدواعي الإنسانية مما تغير بمقتضاه المفهوم المتعارف لمبدأ عدم التدخل الدولي في الشؤون الداخلية..."<sup>15</sup>

<sup>15</sup> من خطاب العرش 03 مارس 1993

## انتهاء عهد المواجهة الحادة

"...لقد تغيرت المعطيات السياسية، كما أن عهد المواجهة الحادة التي كانت قائمة عبر العالم بين أنصار الاقتصاد الموجه والليبراليين قد ولى. ومن جهتي كنت متشعبا بقناعات أثبتت التحولات الأخيرة صحتها، إننا نعيش اليوم انهيار معسكر، وبذلك زال خطر الاقتصاد الموجه والتحفظات التي يمكن أن تكون لي لم يعد لها ما يبررها. وأنا أرحب الآن بكل شخص يود المساهمة في تسيير شؤون البلاد ويأمن في نفسه القدرة على ذلك..."<sup>16</sup>

---

شمع صحيفة " ليبراسيون " الفرنسية بتاريخ

## تسوية ملفات الماضي

"...إن المغرب اختار أن يكون ملكية دستورية بكل ما في الكلمة من معنى وأساس هذا المعنى هو العدل واحترام حقوق الإنسان، وإنما لنريد وعزمنا أكيد -أن نطوي نهائيا في غضون الستة أشهر المقبلة ملف حقوق الإنسان، وقد توصلنا من رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بملتمسات نقول هنا، أننا قبلنا الاستجابة إلى تلك الملتمسات، معطين أوامرنا السامية لأن تتحرك الآليات التي اتفق عليها أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حتى تنتظر في الملفات وحتى تصفى هذا الموضوع لكي لا يبقى المغرب جارا من ورائه سمعة ليست هي الحقيقة وليست مطابقة لماضيه ولا لواقعه ولا تفيده في مستقبله"<sup>17</sup>

### هذا سبب أخطائي

"...نعم إن ما أندم عليه كثيرا هو أنني كنت ميالا إلى التعامل مع الآخرين بتلقائية وأمنهم ثقتي بسرعة بدون إخضاعهم لأبسط اختيار نقدي وهو ما دفعتني - إذا جاز القول - إلى ارتكاب أخطاء مهما تكن أهميتها، فهذا سبب أخطائي وهفواتي . . ."  
"... أنني أسف بطبيعة الحال للوقت الذي قضاه هؤلاء الأشخاص في السجن وأسف أكثر عندما أفكر في الكيفية التي عوملوا به..."

<sup>17</sup> من الخطاب الملكي بمناسبة الدورة التشريعية، 1981/10/9

"...إذن ها أنتم ترون أننا وصلنا إلى النتيجة، حيث إن ذلك تطلب منا بعض الوقت، لكننا بلغنا المبتغى بفضل تفهم الجميع، بل أكثر من ذلك، أعتقد أن المغرب سيكون نموذجاً في هذا المجال، فالدولة ستقدم تعويضات لبعض المعتقلين إما عن التعسف أو الشطط في استعمال السلطة، وأعتقد أن هذا مثال عن التعويض غير مألوف، وأعتقد أنكم سوف ترون أن المغرب مع مرور الوقت سيستمر في مفاجآتكم..."<sup>18</sup>

## 2.1.2- آراء سياسية للأستاذ عبد الرحمان يوسف حول التناوب

تجلى مجموعة من التصريحات التي أدلى بها الوزير الأول السابق الأستاذ عبد الرحمان يوسف، الضوء عن التعاقدات السياسية الضمنية التي توجت تعيينه كرئيس لحكومة التناوب.

وتبرز هذه النصوص مجموعة من العناصر المؤسسة لقضية الانتقال إلى الديمقراطية، ومن بينها على وجه الخصوص:

- التصويت شبه الإجماعي على الدستور لوضع حد للبيس السياسي حول شرعية النظام السياسي والدستوري للدولة؛
- وقف التدهور وإقرار خيار إنقاذ البلاد؛
- وجود حكومة لها برنامج تحاسب عليه؛
- تعزيز مركز الوزير الأول؛
- تدبير الممكن في ملف صفحة الماضي؛

---

<sup>18</sup> من حديث جلالة الملك رحمة الله عليه مع مجلة لوفيل أوبسفاتور/ يوليو 1999/ أيام قليلة قبل وفاته

- توفير الشروط الديمقراطية المؤسساتية وفي المقدمة سلامة الانتخابات؛
- تدبير التعايش مع القوى المحافظة؛
- الوعي الحاد بصعوبات ومعوقات الإصلاح.

## الانتقال بدأ مع الملك الراحل

"... الانتقال بدأ مع الملك الراحل الحسن الثاني بتعاون مع المعارضة، بل بدأ قبل تعيين وزير أول من المعارضة، حيث وقعت أعمال وصدرت قرارات عن الملك الراحل على المستوى المؤسسي وحقوق الإنسان والديمقراطية والعفو... ومن كل هذا أعتقد أن المؤرخ الموضوعي، سينصف الراحل الحسن الثاني ومشاركته حتى عندما كانت الصحافة تتكلم عن العكس..."<sup>19</sup>

## مدلول التناوب

"...التناوب مصطلح من مبتكرات جلالة الملك المرحوم، كان يعني في ذهن جلالتة وفي ذهننا جميعا، الانتقال إلى الديمقراطية المؤسساتية الصحيحة. والوسيلة إلى ذلك كانت دوما في ذهن جلالة الملك وأذهاننا هي ما نعطيه جميعا لمفهوم آخر ملازم لفكرة التناوب، أقصد مفهوم "التراضي" وإذا كان لمنتبع

<sup>19</sup> من حوار مع " تي. في. 5 " بتاريخ 28 فبراير 2001، العدد 6412 - جريدة الاتحاد الاشتراكي -



لتطور الأمور في المغرب أن يؤرخ لمسيرة الديمقراطية فيه، فلا شك أنه سيجد في مفهوم التراضي وسيلة للتعبير عن الخطوات التي سبقت قيام حكومة التناوب. وهي خطوات طالت فعلا، ولكن في جملتها كانت مسرحا لعملية تهيئة التربة للانتقال إلى الديمقراطية المؤسساتية، في جو من التراضي والتوافق والتجنيد لبناء مغرب الغد؛

وهكذا استأنفنا المشاركة في الانتخابات الجماعية و النيابية لسنتي 1976-1977 ثم في الانتخابات التي أعقبتهما إلى اليوم، وفي جميع هذه التجارب الانتخابية التي مر عليها الآن ربع قرن، كانت هناك تجاوزات ولكن كان هناك في المقابل تراض على صعيد الممارسة السياسية الهادفة إلى خلق الشروط التي ترتفع بتلك الممارسة إلى تدشين التناوب؛

لقد كان مصدر ارتياحي هو ما لمستته في جلالته، من عزم أكيد على إنجاح تجربة التناوب. فلقد حباتي بالضمانات السياسية والأخلاقية التي من شأنها أن تعطل المفهوم السلبي لما اتسمت به الانتخابات ونتائجها مما اشتكى منه الجميع، وأكثر من ذلك لمست بما يبعث الثقة والاطمئنان في النفس، أن هناك قرارا حقيقيا من جلالته الدخول في عملية إصلاح شاملة، تتدارك ما فات وتؤسس لما هو آت. إن الواجب يفرض علي اليوم بعد أن انتقل إلى رحمة الله أن أؤكد أنه كان قد قرر بصفة لا رجعة فيها تدشين عهد جديد "بإعطاء التناوب مضمونا مؤسساتيا"؛

وهكذا فالتناوب كما فهمناه وقبلنا تحمل المسؤولية الحكومية في إطاره ومن أجل إنجازها، هو التناوب بين وضعيتين، وضعية الأربعين سنة السابقة له، ووضعية بديلة يتم بناؤها بدعم الملك ودعم الشعب ومساندة برلمانية كافية، وضعية

## التصويت على الدستور اختيار استراتيجي

"...لم يفتأ جلالته منذ ذلك الوقت يعني مفهوم التناوب بالتأكيد على  
مضمونه كإطار عملي لبناء دولة الحق والقانون، دولة الممارسة الديمقراطية  
ورعاية الحقوق الاجتماعية؛

لقد تجاوزنا مع هذه المسطرة، التي اختارها جلالته الملك الحسن الثاني  
رحمه الله، فصوتنا للتعديل الدستوري، وعملنا على أن يتحقق له الإجماع أو ما  
يشبه الإجماع، ثم خضنا المعركة الانتخابية بكل ما يلزم من التعبئة والصمود،  
سواء على مستوى اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات أو على مستوى العملية  
الانتخابية ذاتها، لقد قبلنا آنذاك أن يشرف على الانتخابات نفس الجهاز الذي أشرف  
على الانتخابات السابقة التي كانت دوما موضوع طعون من مختلف القوى الوطنية.  
لأننا لم نرد أن نعيد طرح مسألة الأشخاص، ولا تقديم شروط تتعلق بالأشخاص،

---

<sup>20</sup> من عرض قدمه الوزير الأول السابق الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي في الدورة  
الربيعية لأكاديمية المملكة المغربية، بتاريخ 26 أبريل 2000 - جريدة الاتحاد  
الاشتراكي تحت عدد 6103 -

فخصومنا ليسوا الأشخاص بوصفهم أشخاصا، بل خصمنا الوحيد كان و لا يزال هو ممارسة السلطة ممارسة غير ديمقراطية، غير عادلة غير منصفة، سواء في مجال الانتخابات أو غيره من المجالات؛

لقد قبلنا خوض التجربة مرة أخرى، رغم جميع ما كان يشوبها منذ البداية من استمرارية تكرار التجارب السابقة، قبلنا خوض التجربة، لأن مشاركتنا في الانتخابات هذه المرة كما في المرات السابقة لم تكن تتحكم فيها اعتبارات ظرفية بل كانت ولا تزال اختيارا استراتيجيا...<sup>21</sup>

## لا نهج سياسة الانتقام والإجراءات الديمقراطية

---

<sup>21</sup> فقرات من خطابه أمام اللجنة المركزية بتاريخ 29 أكتوبر 1999 - جريدة الاتحاد الاشتراكي -

"...كنت دائما مقتنعا، بضرورة التناوب وبوجاهة اختيار جلاله الملك الذي صادق عليه الرأي العام الوطني وسانده الرأي العام الدولي. وبعد هذه الشهور من ممارسة السلطة، أدركنا أكثر فأكثر، جسامة وخطورة المشاكل المطروحة على بلادنا، وعلى ضرورة هذه التجربة من أجل تهييء مستقبل أجيالنا؛

إذن سنواصل وسنضاعف مجهوداتنا وسنعمل على تنفيذ برنامجنا، سنكون بحاجة إلى تعاون الإدارة، إدارة تحظى بتقدير الرأي العام الوطني، ونحن مقتنعون بأنه لا بد من تحقيق إصلاحات، لكننا لا نريد نهج سياسة الانتقام. ولا نريد القيام بإجراءات ديماغوجية حتى وإن طالب بها أشخاص لهم وزنهم؛"

" في الواقع لا يمكننا إلا أن نهني أنفسنا على انسجام الفريق الحكومي. فهناك تعاون حقيقي بين مكونات الحكومة. فنحن، كما تعلمون سبعة أحزاب مكونة لهذه الحكومة. وهناك حزبان آخران لا يشاركان، لكنهما يساندان وإلى حدود الآن، صوتوا معنا في البرلمان كلما دعت الضرورة إلى ذلك. صحيح أن هذه التقاليد لم تترسخ بعد، فهناك من يخلط بين المشاركة والمساندة النقدية، أعتقد أن الأمر يتعلق بوضعيتين متناقضتين، فلا يمكن أن تكون عضوا في الحكومة وتصرح بأنك تساندها بطريقة نقدية. وأعتقد أن قيادة بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة تعتبر ذلك أحسن طريقة لمساعدة هذه الأخيرة. نحن نعتقد أن هذا الموقف ناجم عن نوايا حسنة. لكن بالتجربة وبمباشرة الملائمة، وربما أيضا بتغيير السلوكات، لأنه لا يجب أن ننسى أن " ثقافة المعارضة " كانت هي الغالبة حتى الآن لدى الأحزاب المحترمة في المعارضة، وهذا المرور إلى ثقافة الحكومة يتطلب مجهودا للتكيف، ويجب الاعتراف بأننا لم نكتسبه بعد داخل حزبنا، وبالتالي ليس من اللياقة أن أعاتب رفاق الطريق والحلفاء على ذلك..."<sup>22</sup>

---

<sup>22</sup> مجلة لوفيل أفريك آزي - جريدة الاتحاد الاشتراكي -

## حكومة حالت دون السكتة القلبية

"... لقد وجهت سهام حادة إلى عمل حكومة التناوب دون هوادة أو وقف لإطلاق النقد. وتلك مواقف أتفهمها، وأحاول أن أجد العذر لها، فلأول مرة في تاريخ المغرب توجد حكومة لها برامج تحاسب عليها، ولها وتيرة تقارن بسرعة متعارف عليها، كما أن جو الحرية والحيوية الذي تنعم به الصحافة، يتيح هذا التراكم والحدة في النقد. لكن في الأخير، لا يصمد ولا يبقى في الأذهان إلا النقد المنطلق من الغيرة على الوطن، والذي يميز العرضي والجوهري، ويقيس الإنجازات بالمتاح من الإمكانيات، ويفدر دقة المرحلة الانتقالية في حياة الأمم؛

إذا توليت القيام بكشف حساب حكومة عمل التناوب، سيقول معترضون: هذا ادعاء وقد يكونون على حق، وباختصار شديد، كما تطلبون، أقول : إن هذه الحكومة حالت دون حدوث السكتة القلبية التي تحدث عنها الملك الراحل الحسن الثاني. هذا إنجاز سياسي تاريخي في حد ذاته قبل أي تفاصيل أخرى..."<sup>23</sup>

---

<sup>23</sup> "مجلة الرجل، الأربعاء 10 يوليوز 2002" – جريدة الاتحاد الاشتراكي العدد 6908 –

## تدبير الإرث السبيء

"... النظام السياسي المغربي متجدد بقوة في المجتمع وفي الزمن، فوجود أحزاب حقيقية وتقاليد عريقة في التسامح وحركة جمعوية تعددية وحية، ومجتمع مدني ديناميكي أكثر فأكثر كلها عناصر تساهم في مناعة المغرب ضد أي شكل من أشكال التطرف. والمجال السياسي المغربي كان وسيظل مفتوحا أمام أي تنظيم سياسي يلتزم بالدستور والقانون؛

عندما وصل فريقنا إلى السلطة مدعوما برصيد قوي طيلة أربعين سنة من النضال، اعتقد المواطنون المتحمسون أن أحلامهم ستتحقق بسرعة. كنا نعرف أن الإرث كان سيئا وأن العراقيين وجيوب المقاومة ستتحرك. ولذلك كنا نامل بكل قوة في أن تتوفر هذه الحكومة على أغلبية سياسية منسجمة وملتزمة؛

انخرطنا في المعركة لوقف تدهور وضعية بلادنا الذي بلغ درجة مقلقة، ودق الحزن الثاني ناقوس الخطر. ونصح النواب سنة 1996-95 بقراءة وتعميم تقرير البنك

العالمي حول حالة المغرب. وذات يوم قال الملك إن " المغرب تحت رحمة أزمة  
قلبية " ، جننا إلى الحكومة لنجنب بلدنا هذه الصدمة..."<sup>24</sup>

## صعوبات الإصلاح

"... إن بلادنا تعرف ولاشك إحدى مراحلها الأكثر إثارة للأسئلة  
والتوقعات، وقد لا يكون صعبا أن نعدد نقط قوتنا الكامنة في استقرار بلادنا  
وتماسكها وتقدمها المؤكد على طريق البناء الديمقراطي، غير أن هذه العوامل  
التي تبعث على الاطمئنان يجب أن لا تحجب عنا ما يعتمل في أحشاء مجتمعنا من  
قلق لا يكف عن التنامي، ومرد ذلك يرجع بالتأكيد إلى صعوبة الإصلاح في بلادنا،  
فكلما اقتربنا من تحقق وشيك، إلا وظهر عدد من العوائق منها ما هو مادي صرف  
ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو ثقافي. لذلك نجد أنفسنا اليوم أمام سؤال يقض  
مضاجع المجتمع السياسي والمدني على السواء. هل سنغير هذا الممر الذي يفصلنا  
عن مغرب نتطلع إليه منذ عقود أم سنظل أسارى هذا التحول الصعب؟"<sup>25</sup>  
ثالثا: أفكار مغربية حول نظام القيم في تقرير الخمسينية

<sup>24</sup> من حوار مع مجلة أرابيس - جريدة الاتحاد الاشتراكي، فبراير 1998  
<sup>25</sup> من كلمة الأستاذ عبد الرحمان يوسف في افتتاح المؤتمر 15 لاتحاد كتاب  
المغرب، عن جريدة الاتحاد الاشتراكي 11 نونبر 2001  
العدد: 6667، وهو نفس اليوم الذي انعقدت فيه المناظرة الوطنية حول ماضي  
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

- كما سلف الذكر في المدخل التقديمي للدراسة، شارك أزيد من مائة وثلاثين مثقفا مغربيا يمثلون أفاقا جامعية، في مجالات العلوم الانسانية والعلوم القانونية والسياسية والدستورية، في أول دراسة وطنية حول المغرب الممكن، نشرت في التقرير التركيبي، المعروف بتقرير الخمسينية الذي ينصب على 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وأفاق سنة 2005؛
- يصعب على باحث أو فريق أو مجموعة عمل تشتغل بقضايا التنمية في أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية، ألا يرجع إليه؛
- يلاحظ أنه رغم المجهودات العلمية والبحثية التي طبعت عمل النخبة الوطنية التي أعدته، فإنه لم يحظ، بالاهتمام اللازم، وهذا الجانب، يمس في جانب من الجوانب، قضية الحوار العمومي حول قضايا السياسة والثقافة والمجتمع، كما يمس ربما بطريقة أخرى موضوع الاعتراف؛
- قد لا يمثل معدو التقرير كل الجماعات والعائلات المذهبية والسياسية، لكن شخصياته، تنتمي وتتقاطع مع أغلب التوجهات السياسية في المجتمع؛

تشكل الأفكار والاجتهادات الواردة في التقرير، أرضية مغربية خصبة لتداول حر، حول الأسس والمكتسبات، ويمكن اعتمادها كمشروع تصور للحوار حول



المنطلقات والمرتكزات التي يمكن الرجوع إليها للتداول حول قيم المجتمع الديمقراطي؛<sup>26</sup>

### 3.1-مجتمع متسم بتحويلات عميقة

- كل ما يخترق المجتمع المغربي من قيم وقواعد وسلوكيات وممارسات، ومن فاعلين وطاقت داخلية، يعد جزء لا يتجزأ من الإمكان البشري للبلاد. كما أنه يشكل المكون النوعي لهذا الإمكان؛
- تعرف الدينامية الداخلية للمجتمع المغربي تحولات عميقة؛ فهو مجتمع في طور التمدين وأنماط عيشه تتغير، إنه مجتمع يشهد تغيرات مهمة على مستوى البنية الأسرية والمساهمة النسائية، كما أنه مجتمع يطور قنوات جديدة للتعبير، ويعرف بروز فاعلين جدد؛ مجتمع تشهد مرجعية قيمه سيرورة متحولة؛

### 3.2- القيم والأسرة

- لا تعني الفردانية في العلاقات الأسرية الاستقلالية التامة للفرد. ذلك أنه، في الوقت الذي يتجه فيه الترابط المادي المتبادل بين

---

<sup>26</sup> المغرب الممكن – إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك - تقرير الخمسينية، 50 سنة من التنمية البشرية، آفاق سنة 2025 - إصدار 2006 – دار النشر المغربية.

الأباء والأبناء نحو التقلص، على الأقل لدى الفئات الاجتماعية المتوسطة، فإن الترابط العاطفي المتبادل ما يزال يقاوم، إلى حد ما، آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية. فحتى الأباء المتوفرين على نوع من اليسر المادي، ما يزالون يفضلون الإقامة على مقربة من ذويهم؛

### 3.3- الدين والتغيير الاجتماعي

- يمثل الدين الإسلامي إحدى المكونات الأساسية لهوية السواد الأعظم من المغاربة ويمكن مقارنة الدين في علاقته بالمجتمع وبالتغيير الاجتماعي باعتباره قاعدة / قيمة؛
- بحكم تداخل الدين مع كل من الاجتماعي والثقافي والسياسي، أنتج المجتمع المغربي على الدوام العديد من التعابير التي تخص الشأن الديني، في احترام تام للوحدة الثقافية والسياسية؛
- يشكل الدين، بالنسبة لكل مسلم، قبل كل شيء، طريقا نحو التشبع بالورع والروحانية، من خلال مجموعة من الممارسات والشعائر. فضلا عن كونه مرجعية ثقافية ومحددا هوياتها؛
- كما أنه يمتد، في خضم الدينامية الاجتماعية، إلى السياسي، وأحيانا إلى التعبئة الأيديولوجية، التي تلجأ إليه لتبرير ما تطالب به من تموقع في الساحة السياسية، وفي ميدان النقاش العمومي، وهكذا فإن الدين يتصدر الرهانات الاجتماعية والسياسية، الوطنية منها والدولية.
- مؤسسة "إمارة المؤمنين" بالمغرب مصدر للمشروعية، باعتبارها المؤسسة الضامنة للوحدة الشعائرية للمغاربة. وهي بذلك تعمل

على المستوى المفاهيمي والعملي لكل إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي.

- تكشف النقاشات الناشئة حول علاقة المجتمع بالدين عن وجود ثلاث نزعات على الأقل: أولها، وهي أكثرها غالبية، تولى مؤسسة إمارة المؤمنين مكانة مركزية في الدولة المغربية؛ وثانيها، تتمثل في توجه يروم أسلمة جميع مناحي المجتمع، من خلال المطالبة بقراءة للدين خارج الزمن وبتعال عن التاريخ. أما النزعة الثالثة، فتنادي للمجتمع بدنيوية وحدها الكفيلة، حسب دعائها، بضمان حرية التأويلات المقرونة بالديمقراطية وحرية التعبير.
- وعدا هذه النزعات الثلاث، تحاول أصوات أخرى التمييز بين هاته أو تلك. ويتبين، من خلال معاينة الممارسات الدينية للمغاربة، وكذا تلك المتعلقة بالمؤسسات (الدولة والإدارة)، أن البلاد تسير نحو إدماج المؤسسة الدينية في الفضاء العمومي، وذلك بالطبع دون تخليها عن مرجعياتها الدينية.
- وتستدعي هذه السيرورة التوقف عندها، ولاسيما أنها مقرونة باجتهاد يروم تمكين الدين من الحفاظ على مركزيته، وأن يكون ناقلا للتقدم ولتكريس قيم كونية، قوامها ضمان كرامة وحرية الأشخاص.

#### 3.4- تحول نظام القيم

- يستمد المغاربة أهم قيمهم من الحضارة العربية الإسلامية ومن التراث الأمازيغي، ومن العادات والتقاليد والأعراف الجماعية والقبلية الخاصة بالبلاد؛
- ترسخ النظام، الذي عبر الزمن وتغذى باستمرار من الداخل، متأثراً بإسهامات خارجية، وبالتفاعلات التي أقامها المجتمع المغربي مع محيطه؛
- وعلى غرار البنيات الاجتماعية، فإن الاتصال مع الاستعمار بوجه خاص هو الذي خلخل الخزان التقليدي للقيم بالمغرب، ووضع على المحك نظام التمثلات والمرجعيات، بدخول قيم جديدة مرتبطة بالعلاقة مع الزمن والمكان والفرد، وبالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة؛
- فرضت العولمة خلال العقد الأخيرين، وتطور الإعلام على المجتمع المغربي قيما ومرجعيات جديدة؛
- يتم تحول نظام القيم عن طريق الترسيب المعقد وليس عن طريق القطيعة والاستبدال؛
- ويمكن ملاحظة حركتين أساسيتين ومتوازيتين للتحول أو المقاومة، مع العلم بأن هناك دائما تفاوتاً بين المثل العليا المعبر عنها عن طريق القيم، وبين تضاؤلها في الواقع الذي لا يكون بالضرورة مرتئناً بها؛
- تعتبر بعض القيم، من قبيل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال والمواطنة، ودولة القانون، والعدالة

الاجتماعية والاستحقاق، تعتبر اليوم قيما بارزة وتطبع علاقة  
المغاربة بالمجتمع والدولة؛

- كما أن القيم المكرسة للفردانية تمثل بدورها جزء من هذه القيم  
البارزة، حتى ولو ظلت محدودة نظرا للارتباط الذي ما يزال قويا  
بالمجموعات وبأشكال التكتل الجماعي وبالصعوبات الاقتصادية  
والاجتماعية؛
- تتساكن هاتان الحركتان داخل المجتمع المغربي، كما هو الشأن في  
المجتمعات ذات المرجعية الهوياتية المماثلة أو القابلة لإجراء  
المقارنة معها، وذلك على الرغم من ظهور التمايز بين النزوعات  
والسلوكات التقليدية والعصرية؛

#### رابعاً: مضامين ذات صلة بمنظومة القيم في الخطاب الملكي:

- توفر الخطب والرسائل والاستجابات والتصريحات الملكية،  
فرصة جيدة، للوقوف على تطورات الإرادة السياسية العليا  
بخصوص الأحداث والوقائع الكبرى والمنعطفات المفصلية في  
تاريخ حياة البلاد؛
- تقدم الإرادة السياسية العليا، منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس  
العرش، بصفة مستمرة، تفسيرات وتوضيحات تخص معاني  
ودلالات الاختيارات الكبرى للبلاد وهويتها ومرجعيتها في ضوء  
توجهاتها الاستراتيجية ومكتسباتها الوطنية؛

- يمكن الوقوف انطلاقاً من تقنية تحليل الخطب الملكية على نماذج للأفكار الفلسفية والسياسية ذات الصلة بمفهوم منظومة القيم.

#### 4.1- مدلول الالتزام بحقوق الإنسان والدين الإسلامي الحنيف:

- تجديد الالتزام بحقوق الإنسان وبقيم الحرية والمساواة؛
- الالتزام بحقوق الإنسان، ليس ترفاً أو موضحة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية؛
- لا يوجد تنافر بين دواعي التنمية واحترام حقوق الإنسان؛
- لا تضارب بين الإسلام الذي كرم بني آدم وبين حقوق الإنسان؛
- جعل ثقافة حقوق الإنسان، ثقافة مشتركة؛
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مستوحى من روح الديانات السماوية التي تدعو إلى تكريم الإنسان من حيث هو إنسان واحترام الآخر؛
- استحضار القيم الخالدة للدين الحنيف، بالجنوح للتسامح والميل للجدال بالتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة<sup>27</sup>.

#### 4.2- تجديد الالتزام بمبادئ الألفية الجديدة

<sup>27</sup> من الرسالة الملكية بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- إعادة بناء المؤسسات متعددة الأطراف من هذا السياق، يعتبر أولوية ومطلباً أساسياً من أجل مقاربة جديدة، تعطي الأولوية لمبادئ الإنصاف والتضامن والسلوك الأخلاقي وكذا لشراكة تستمد مبرر وجودها من قيم الترابط المتبادل والمسؤولية المتقاسمة.<sup>28</sup>

#### 4.3- مفهوم الديمقراطية

- الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون، والوطنية الموحدة، وإنما لا بد لها من عمق ثقافي يتمثل في احترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية وإعطائها الفضاء الملائم للاستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوطنية المتناسقة.<sup>29</sup>

#### 4.4- المغرب والقيم

- موقع المغرب الجغرافي، يجعل منه ملتقى الطرق والقارات والعقائد والثقافات، وكذا انتسابه الحضاري المتمثل في جذوره الأفريقية وفي انتماءاته المغاربية والعربية وعلاقاته المتوسطة؛

---

<sup>28</sup> من رسالة جلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77 المنعقد بمراكش في 13 شتنبر 1999.

<sup>29</sup> من خطاب العرش – 30 يوليوز 2001

- التركيز على قيم السلم والتضامن والتعايش والتفاهم في صلب الثقافة وتوعية الجميع بأصولها والعمل على تعزيز تلك القيم وترسيخها حاضرا ومستقبلا.

#### 4.5- التعددية المغربية<sup>30</sup>

- التعددية، بنيت على روافد متنوعة أمازيغية وعربية وصحراوية افريقية وأندلسية، ساهمت كلها، وبانفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة، في صقل الهوية وإغنائها.

#### 4.6- القضاء كضامن للقيم<sup>31</sup>

- العدالة هي الضامن الأكبر للأمن و الاستقرار والتلاحم الذي تكون به المواطنة الحق؛
- العدالة مؤشر فاعل في تخليق المجتمع وفتح الباب لحياة ديمقراطية حقيقية؛
- يمارس القضاء وظائف الإمامة العظمى، طبقا للمبادئ الإسلامية العريقة الملزمة بالتجرد والنزاهة والاستقلال، ووفقا للقيم الإنسانية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

<sup>30</sup> من خطاب العرش – 30 يوليوز 2001.  
<sup>31</sup> من خطاب جلالة الملك عند رئاسة أشغال المجلس الأعلى للقضاء، 15 دجنبر 1999.



### الجزء الثالث

#### المحور الأول

##### الكرامة الإنسانية قاعدة مشترك القيم

- حالات ووقائع صادمة تحيط بنا يوميا ولا يمكن إلا أن تسائل، بأبعادها الإنسانية الضمير والوجدان والعقل والثقافة والسياسة بمناسبة حوار القيم:
- الأطفال ضحايا سوء المعاملة والاستغلال؛
  - النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛
  - السجناء ضحايا التهميش والإهمال؛
  - الأجانب ضحايا الهجرة

#### 1.1- انشغالات خاصة للقانون الدولي بضحايا سوء المعاملة والعنف والاستغلال:

- انشغل القانون الدولي لحقوق الإنسان، من حيث أسباب نزوله ومقاصده وغاياته، بالكرامة الأصيلة للإنسان، واعتبرها أساس الحرية والعدل والحكم الصالح، وبقي، يلح باستمرار، أن تجاهل حقوق الإنسان، واحتقارها أدبا، إلى أعمال، أثارت بقساوتها الضمير؛
- وعلى أساس ذلك تأسست منظوماته المعيارية المرجعية، التي دمجت بين الكرامة الإنسانية الأصيلة والحقوق غير القابلة للتصرف؛

• ترسخ النصوص المرجعية المؤسسة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لحماية الكرامة الإنسانية المتأصلة الأبعاد والضامنة لأمن البشر وحرية وسلامته، تعلق الأمر بعنف أو سوء معاملة أو تعذيب أو إهمال؛

• يمكن الوقوف على سبيل المثال، على بعض آثار الممارسات والانتهاكات الماسة والضارة والمسيئة بقيمة الكرامة الإنسانية، على فئات الأطفال ضحايا سوء المعاملة، والنساء ضحايا الهجرة، والسجناء ضحايا التهميش والإهمال، والأجانب ضحايا الهجرة، من خلال بعض أفكار منظومة القيم الإنسانية كما تأسست وتطورت:

▪ **يمثل العنف**، أي كانت أشكاله، انتهاكا لحقوق الإنسان ومعيقا للتمتع بالحقوق، حيث يصبح مظهرا من مظاهر العلاقات غير المتكافئة بين الأفراد، وبينهم والمجتمع؛

▪ **تحول** كافة أشكال سوء المعاملة والعنف والإهمال، المتسمة بطابع مستمر ومترسخ، من عدم التمتع بالفرص الكفيلة بتحقيق المساواة القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما تقوي من الشعور العام بالظلم الاجتماعي، مما يضيف نقطا رابحة ليؤثر التعصب ويجعل دعوة حقوق الإنسان تبدو عاجزة عن الدفاع عن نفسها؛

▪ تعتبر الفئات الشديدة الضعف، الأكثر تعرضا للانتهاكات الماسة بالكرامة الإنسانية، وبصفة خاصة النساء غير المندمجات في عمليات التنمية، واللاني يعيشن في المناطق الريفية ونزيلات المؤسسات السجنية والمهاجرات والمعوزات، الأطفال ضحايا سوء المعاملة والاستغلال الاقتصادي، والسجناء المفقدين لحقوقهم والمهاجرين المجردين من أية حماية مدنية؛

▪ وتبقى هذه الفئات، فضاء حيويا تستثمره دعوات الإثارة المتعصبية، والاستغلال الإيديولوجي بكافة أشكاله، بسبب عدم استفادتها

من حماية النظام القانوني وعموم خدماته  
العمومية، الاجتماعية والثقافية؛

■ يصبح ضحايا العنف وسوء المعاملة والاستغلال والإهمال من بين الفئات الأكثر عرضة، للوقوع، ضحايا من نوع آخر للجريمة المنظمة، بفعل، الشعور بالضعف، وبالإقصاء وبالإستبعاد، أو بفعل وسائل الاحتيال والإغراء والخداع.

يقدم المحور لوقائع وحالات تتابعها جمعيات ومؤسسات عاملة في مجال حقوق الإنسان  
من حيث :

- تقدير ظاهرة سوء المعاملة واستغلال الأطفال؛
- رصد العنف المبني على النوع الاجتماعي؛
- تقدير الوضع داخل المؤسسات السجنية من حيث بنية الاستقبال؛
- استنتاجات أولية لبعثة تحري خاصة، الأولى من نوعها، حول ظاهرة الهجرة الأجنبية غير القانونية.

لا تستقيم قيم المجتمع الديمقراطي  
مع بؤر الإقصاء والتهميش  
والحرمان والعنف....

1.2- الأطفال ضحايا سوء

المعاملة والاستغلال

- قام المرصد الوطني لحقوق الطفل، وعلى خلفية المصادقة النوعية للمغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، منذ منتصف العقد التسعيني من القرن المنصرم بأعمال شملت ملاءمة القوانين الخاصة بالطفولة كما اشتغل في مجالات حقوق الحماية والمشاركة؛
- شملت أعمال المرصد الوطني لحقوق الطفل، مجالات ملاءمة القوانين الخاصة بالطفولة مع الاتفاقية الأممية ذات الصلة، وهمت قوانين، والجنسية، والكفالة، والأحوال الشخصية، والمسطرة الجنائية والقانون الجنائي، والحالة المدنية، وقد أحدثت بفعل ذلك تغييرات قانونية إيجابية، مست قوانين الموضوع والشكل؛
- قام المرصد الوطني لحقوق الطفل، أيضا، بتفعيل حقوق المشاركة، حيث تم وضع مدرسة نموذجية للتربية على المواطنة والديمقراطية من خلال برلمان الطفل، وتواصلت في هذه الدينامية عشرات الأشكال في المؤسسات التعليمية ونوادي الطفولة والشباب تفعيلا لحقوق المشاركة؛
- شملت أعمال المرصد الوطني لحقوق الطفل وبصفة مبكرة التصدي لحالات سوء المعاملة والاستغلال؛

- أمكن للمرصد الوطني لحقوق الطفل، في سياق الدينامية التي أطلقها والتي شجعت جمعيات مدنية جديدة، على اختراق العديد من المحرمات والطابوهات، وفتح حوارات حول قضايا ظلت طي الكتمان لعقود وفي مقدمتها الاستغلال الجنسي للأطفال<sup>32</sup>؛
- شجع عمل المرصد الوطني الحكومة على التفكير في وضع خطط وتدابير قطاعية، تحسيسية وقائية؛
- ومع تسجيل أهمية التقدم المحرز، تظل عدة أسئلة وإشكاليات قائمة ومعلقة، من زاوية قيم المجتمع الديمقراطي، من قبيل:

---

<sup>32</sup> المعلومات مستقاة، من تقارير دورات المؤتمر الوطني لحقوق الطفل، ونتائج دورات برلمان الطفل، ونتائج مركز الاستماع الخاص بالأطفال ضحايا سوء المعاملة والاستغلال.

- هل فعلا، تم اختراق كل المناطق المحرمة بخصوص سوء معاملة الأطفال واستغلالهم؟
- ما التقييم العلمي من زاوية مناهج العلوم الاجتماعية لمستوى الظاهرة؟ أو الظواهر؟
- هل فعلا ظاهرة سوء المعاملة واستغلال الأطفال، أولوية في أجندة الفاعلين السياسيين والحكومة وتحت رقابة البرلمان؟
- هل جرى تقييم وطني للأعمال والمجهودات المباشرة في حقول المجتمع المدني المعني أو المختص بالظاهرة؟
- هل نحن فقط أمام الظواهر التقليدية. أم نحن أمام ظواهر جديدة؟
- هل دخل المغرب مرحلة السياحة الجنسية وما الوضع؟
- كيف يمكن الحفاظ على المكتسبات والتقدم المحرز ووضع استراتيجيات جديدة؟ وهل تدابير السياسات الحكومية، تندرج أم لا في إطار استراتيجيات فعالة كما حددتها الالتزامات الدولية بمناسبة الألفية الجديدة بخصوص الموضوع؟

#### 1.2.1- آراء لبرلمان الطفل حول سوء المعاملة والاستغلال:

- عالجت الدورات الجهوية والوطنية للبرلمان على مدار سبع سنوات موضوع سوء معاملة الأطفال واستغلالهم، ومن بين الأفكار التي ظل أعضاء برلمان الطفل، يؤكدون عليها من مختلف جهات المغرب، وبصفة متواترة:
  - الاستغلال الفكري: وهو استغلال إيديولوجي، حيث يتعرض الأطفال لبعض التيارات الفكرية المتطرفة، التي تسرب بعض الأفكار الخاطئة إلى الأطفال؛

- **الاستغلال الجنسي:** وهي ظاهرة تتمثل في استغلال الطفل من الناحية الجسدية لتلبية الغريزة الجنسية، ويظهر ذلك في المجتمع على شكل التحرش بالأطفال في المدارس وبعض المرافق العمومية وفي البيوت بالنسبة للخادمت؛
- **الاستغلال الاقتصادي:** ويتمثل في تشغيل الأطفال دون السن القانونية باعتبارهم يدا عاملة رخيصة، وذلك في ظروف صحية متدهورة، إضافة إلى استخدامهم كوسيلة للمتاجرة بالمخدرات، وكذا استغلال براءتهم لغرض التسول؛

## 1.2.2- من خلاصات المرصد الوطني لحقوق الطفل

انتهى المرصد الوطني لحقوق الطفل في ضوء دراسات متعددة لظاهرة سوء المعاملة والاستغلال إلى جملة خلاصات من بينها من حيث رصد الظاهرة على سبيل المثال:

- ظاهرة سوء المعاملة والاعتداءات الجنسية أصبحت منتشرة وتزداد خطورتها حيثما يوجد الطفل: في الأسرة والشارع والمدرسة، وحيثما توجد مؤسسات خاصة بالأطفال؛
- الآثار المدمرة لقوانين الشارع، حيث غلبة القوي على الضعيف، وسيادة العنف؛
- تكتسي الآثار النفسية طبيعة خاصة ومن ذلك:
  - يبرز الكشف عن الحالة النفسية للطفل الضحية، حالات التعقيد، حيث الذهول والتردد والقلق لدى الضحية الذي يعيش حالة "المجمد"؛
  - تعكس الحالات النفسية للطفل درجات متفاوتة من القلق والآلام: لا يأكل، لا ينام أو بصعوبة، كما يمانع في الذهاب إلى المدرسة، أو في

الاختلاط، كما أنه لا يصرح، أو قد يصرح ويتراجع، وفي الحالات الأكثر خطورة يركن إلى الصمت، وفي حالات جسيمة جدا لا يعرف ما جرى له؛

- تقود شجاعة واعتراف الأولياء ضد الانتهاكات اللاحقة بأبنائهم، في أحسن الحالات إلى البحث في إطار العدالة من أجل الانتقام ضد المعتدي، أكثر مما تقود إلى العلاج والتأهيل.

- تتراوح أعمار الضحايا ما بين 6 سنوات و14 سنة، ومن الجنسين ومن مختلف المستويات الاجتماعية ومن أسر قائمة ومتفككة.
- تتدخل الوساطات لفض النزاع أو محاولة طمسه وغالبا ما يقبل الأولياء ذلك.
- يعيش أولياء الضحايا وبصفة خاصة، الأمهات اضطرابات معنوية قاسية للغاية، كما يعيش إخوة الضحية الصغار حالات ذهول مثيرة.

### 1.2.3- ظاهرة تشغيل الطفلات القاصرات كخدمات بالبيوت:

#### تقدير حجم الظاهرة:

- يبدو أن هذه الظاهرة تتجه نحو مزيد من الانتشار بسبب عوامل عدة لها علاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدفق الهجرة القروية، ولا تمكن المعطيات المتوفرة من الإحاطة بها من جميع الجوانب وفي مختلف تجلياتها، وذلك لكونها ترتبط ب"نشاط اقتصادي خفي"، وتتم في إطار معاملة ما بين عائلات أو في إطار المسكن العائلي؛



- والفتيات، القاديات في معظمهن من أوساط قروية، يعتبرن مصدر يد عائلة رخيصة. فجهلن حرمهن من حقهن في التعليم أو حاصلات على مستوى تعليمي محدود، وليس لديهن أدنى معرفة بحقوقهن الأساسية، وفي جميع الأحوال لسن في وضعية تسمح لهن بالمطالبة بها؛
- وتشكل هذه الأسباب صعوبة إضافية تحول دون التوفر على معطيات دقيقة حول هذا النوع من الاستغلال؛
- ينتشر تشغيل البنات باعتباره أحد تجليات عمل الأطفال ببلادنا؛ إذ تتحدث التقديرات عن حوالي 600000 ألف طفل تتراوح أعمارهم ما بين سبع سنوات و 14 سنة يتم تشغيلهم؛ من بينها نسبة خاصة بتشغيل البنات وتظل موضوع جدل، وتقدر ب 11%<sup>33</sup>.

### 1.3- تزايد العنف المبني على النوع الاجتماعي

- تمكنت المنظمات والجمعيات العاملة في مجالات حقوق المرأة من خلال مراكزها المتخصصة في الاستماع والمساعدة القانونية، من مراكمة مجهودات ميدانية هامة ترجع لما يزيد عن عقدين من الزمن في مجال رصد ظاهرة أشكال العنف وسوء المعاملة المبنية على النوع؛

<sup>33</sup>- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان – التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان لسنة 2005-2006

- تسائل أعمال رصد العنف المبني على النوع، حوار قيم المجتمع الديمقراطي، من عدة زوايا:

- ما حجم ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي؟
- ما هي التقييمات التي قدمتها الأبحاث في العلوم الاجتماعية بخصوص آثارها على انخراط النساء في التنمية والمشاركة؟ ورفع ثقافة الخوف؟
- هل ظاهرة العنف المبني على النوع أولوية في أجندة الفاعلين السياسيين والحكومة وتحت رقابة البرلمان؟
- ما طبيعة الجسور المقامة بين أعمال المجتمع المدني والتدابير السياسية الحكومية؟
- هل يتوفر المغرب على استراتيجية فعالة للتصدي للظاهرة؟

### 1.3.1- نتائج ونسب دالة:

توصلت الشبكة الوطنية لمراكز الاستماع و الإرشاد القانوني "أناروز" في المدة المتراوحة ما بين شنتبر 2005 و منتصف أكتوبر 2006، انطلاقا من تصريحات النساء الضحايا إلى النتائج والنسب الآتية :

- أسفرت التصريحات عن وجود 5886 فعل اعتداء مورس ضد 3449 امرأة ضحية عنف مؤسس على النوع الاجتماعي؛
- مارس هذا العنف 3618 معتد، 2445 منهم تربطهم بالضحايا علاقة زواج؛

### 1.3.2- أمثلة من أنواع العنف وأشكاله تبيين:

- يحتل العنف الزوجي الصدارة ضمن كل أنواع العنف الأخرى و ذلك بنسبة 74 بالمائة، يليه العنف المؤسساتي ب 8,8 بالمائة ثم العنف خارج إطار الزوجية ب 8,6 بالمائة و العنف المجتمعي ب 4,4 بالمائة و أخيرا العنف العائلي ب 4,2 بالمائة ؛
- يمثل العنف القانوني أعلى نسبة و ذلك ب 43,6 بالمائة، يكون فيها الحرمان من الإنفاق النصيب الأوفر، يليه العنف الجسدي ب 30,4 بالمائة؛

- ويشكل الضرب داخل العنف الجسدي أعلى نسبة و ذلك ب 80,1 بالمائة. أما خارج إطار الزوجية فإن العنف القانوني هو الشكل الأكثر ترددا من بين أشكال العنف الأخرى و ذلك بنسبة 65,2 بالمائة؛
- ويتصدر الحرمان من النفقة أصناف العنف القانوني الأخرى و ذلك بنسبة 49,2 بالمائة. و بعيدا عن إطار الزوجية سواء كانت قائمة أو منقرضة، فإن العنف المجتمعي ينتصب كواجهة من أبرز واجهات العنف الجنسي ضد المرأة؛
- جاء العنف الجنسي في إطار عنف المجتمع بنسبة 33,9 بالمائة و يأتي الاغتصاب ثم التحرش الجنسي في المراتب الأولى ضمن هذه النسبة.(57,7 بالمائة نسبة الاغتصاب و 42,3 نسبة التحرش الجنسي)؛
- أما في كنف العائلة، وسواء عائلة الضحية أو عائلة الزوج و/أو الطليق، فإن العنف الجسدي ضد المرأة يحتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة 30,6 بالمائة. و يشكل الضرب الحصة الأكبر في هذه النسبة و ذلك ب 74,4 بالمائة.
- بخصوص العلاقة بين أشكال العنف و الفئات المهنية للضحايا، فإن فئة ربات البيوت هي الفئة الأكثر تعرضا للعنف و ذلك بنسبة 56,2 بالمائة؛

- وفيما يتعلق بتوزيع الضحايا حسب قطاعات العمل فإن أغلب الضحايا مستخدمات بالقطاع الخاص، بنسبة 75,2 بالمائة.
- أما بالنسبة لمكان و زمان العنف فإن بيت الزوجية يعتبر المكان الأكثر خطرا على المرأة، إن 70,1 بالمائة من أشكال العنف الممارس على المرأة تتم داخل بيت الزوجية؛
- وداخل هذا البيت فإن السلامة الجسدية للمرأة تصبح مهددة بشكل كبير إذ نجد أن العنف الجسدي هو العنف الأكثر ممارسة في بيت الزوجية و ذلك بنسبة 80,1 بالمائة؛
- أما من حيث زمن العنف فإن العنف الدائم و المستمر شكل نسبة عالية؛

### 1.3.3- التكلفة العالية

إذا كانت أفعال الاعتداء تعد بالآلاف، فمن المؤكد أن هذه الأفعال قد تركت بصماتها على الضحايا وكانت لها آثار على حياتهن جسديا و نفسيا و اقتصاديا و جنسيا...إن المعطيات تتحدث عن آثار جسدية وصلت حد الإعاقة وأخرى نفسية تطلبت من الضحايا مدة طويلة للعلاج. و بالنسبة لتكلفة العنف نقول

إن الفاتورة مرتفعة جدا، وهي تكلف الضحية و محيطها و المجتمع و الدولة.وكما تكلف ماديا فإنها تكلف اجتماعيا و تربويا.

#### 1.4- الكرامة الإنسانية وبنيات الاستقبال، المؤسسات السجنية/نموذجا

##### 1.4.1- وضع أصبح تحت رحمة السلفية الجهادية و جماعات الجريمة المنظمة:

- ظلت المؤسسات السجنية ولغاية منتصف التسعينات من القرن المنصرم محكومة بقوانين تعود للعهد الاستعماري وضعت بداية العشرينات، كما بقيت السجون نماذج حية لمراكز الإهمال والعبودية وكافة الأشكال الحاطة بالكرامة الإنسانية، ولم يسلم من ويلاتنا -نسبيا- إلا المعتقلون السياسيون -سابقا- بحكم تماسكهم وتضامنهم ومستواهم الثقافي، أما الباقي وربما يعدون بمئات الآلاف فإن ذاكرتهم وإنسانيتهم، قد طبعت، بدون شك بويلاتها؛
- بدأ تملل نسبي في الوضع، مع تحمل الأستاذ عمر عزيان وزارة العدل وفيما بعد مع حكومة الأستاذ عبد الرحمان يوسف، الوزير الأول السابق، حيث بوشرت مجهودات كبرى، مست تحيين القوانين، وتشبيد مؤسسات جديدة، في إطار سياسة استهدفت أنسنتها؛
- ورغم كل المجهودات ظلت الأزمة قائمة، بسبب التركة الثقيلة لمخلفات الماضي، وارتفاع الاكتظاظ بسبب الإيداعات المتوالية جراء الأحكام القضائية الصادرة إثر أحداث 16 ماي 2003

والمحاكمات المتوالية ضد شبكات الجريمة المنظمة في مجال  
المخدرات؛

- أصبحت المؤسسات أمام وضع جديد تماما، تمكنت خلاله  
جماعات، بحكم امتلاكها سلطة المال والنفوذ من إحكام السيطرة  
عليه؛
- تفيد معانيات<sup>34</sup> ميدانية، أنه بسبب آثار أحداث 16 ماي 2003  
والطرق القانونية التي تمت بواسطتها تدبير الملف والعدد المرتفع  
للمتابعين والظروف الصعبة التي وضعوا فيها، والاختلاط بين  
الأعضاء والأنصار والمتعاطفين والمبتدئين، والمندهمشين من  
اعتقالهم، وتفيد العديد من الإشارات أن المؤسسة السجنية  
المغربية، ساعدت بشكل كبير على تعبئة وتكوين جماعات  
"السلفية الجهادية؛
- وقد عرفت السنوات الأخيرة، تدهورا كبيرا في الأمن والسلامة  
وحكم القانون.

---

<sup>34</sup>- تحمل أحمد شوقي بينوب في تشكيلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان -  
ولاية 2003-2007- مسؤولية رئاسة مجموعة العمل المكلفة بالتصدي للانتهاكات،  
وبهذه الصفة أشرف على إعداد أول تقرير موضوعاتي حول الوضع في السجون،  
كما أشرف رفقة الأستاذة أسية الناشطة الحقوقية والمتخصصة في المجال، على  
مفاوضات وساطة عسيرة مع معتقلين تابعين "للسلفية الجهادية" إثر إضرابهم  
الشهير عام 2005.

- توجد المؤسسات السجنية في راهن عام 2008، في معادلة صعبة، ومعقدة للغاية، هناك من جهة ضرورات الأمن، ومن وجهة أخرى واجب احترام الحقوق الإنسانية للسجناء الذين قد تصل أعدادهم إلى 70.000 سجين؛
- إن الوضع في المؤسسات السجنية، يواجه تحديات الأمن، وتحديث البنيات وإعادة تأهيل العنصر البشري المكلف بها، وفي ذات الوقت: يواجه، كيف يمكن التعامل والحوار مع جماعات "السلفية الجهادية" التي أضحت تيارا متناميا حتى داخل سجناء الحق العام؟! !
- يظهر أن هذا الوضع، لم يثر بعد، نقاشات ثقافية وسياسية وحقوقية جديدة بحجم الظاهرة؟! !؛
- أنه وضع يسائل حوار القيم، من حيث الكرامة الإنسانية، كما يسألها من زوايا قدرة المجتمع والسياسات العمومية على احتوائها والتفكير في سبل إدماجها؛
- لقد عاش مثلا المصريون لسنوات على المقاربة الزجرية، قبل أن يكتشفوا وبعد مرور مدة طويلة، آلية الحوار، التي مكنتهم فقط، على مدار عشر سنوات من التحوار مع قرابة ألف سلفي جهادي من أصل عشرات الآلاف، هذا ومع، استحضار الإمكانيات المصرية، الذاتية والمؤسسية الدينية، والخبرة الطويلة في المجال.



#### 1.4.2- نماذج من معاینات علی سبیل المثال:

تقدم الدراسة، شذرات من تقرير موضوعاتي، الأول من نوعه، يصدره المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول الوضع داخل المؤسسات السجنية<sup>35</sup>.

#### السجون تعرف الاكتظاظ... والفضاءات الموجودة بها مغلقة

- يلاحظ أن السجون الفلاحية، وعددها حاليا خمسة؛
- علاوة على أنه لم تعد لها الوظيفة التي أنشئت من أجلها، حيث لوحظ مثلا أن كلا من سجن زايو وتارودانت، المصنفين كسجنين فلاحيين، لا يتوفران على تجهيزات للتكوين والإنتاج الفلاحي (بالرغم من مساحة 110 هكتار التي بني فوقها سجن زايو). كما يلاحظ أن من بين السجون الفلاحية التي تتوفر على ذلك، سجن علي مومن تم بناؤه في عهد الحماية وقد تقلصت وظيفته.

---

<sup>35</sup> تقرير موضوعاتي حول الأوضاع في السجون أصدره المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عام 2004

- تبلغ المساحة الإجمالية للسجن الفلاحي بالعدير 1515 هكتارا (40 هكتار غابوية)، وهي أرض صالحة للفلاحة وتربية الماشية، و تكوين النزلاء واستفادتهم من نظامها شبه المفتوح؛
- توجد بالمؤسسة آبار توفر الماء للسقي. كما تتوفر على مهندس فلاحي وتقني في تربية المواشي وتقني في ميكانيك الفلاحة.
- كما أن العاملين بالحقول يقدر ب 30 سجنا من بين 1945، ولا تخصص لهم أية دروس نظرية.

### فتح سجون لم تكن معدة لإيواء السجناء

- تعتمد الإدارة في بعض الأحيان إلى فتح مؤسسات واستغلالها كسجون، دون أن تكون معدة أصلا لإيواء السجناء، من حيث بنيتها وتوفرها على الشروط الضرورية، وكأمثلة على ذلك:
  - سجن إنزكان، الذي كان في الأصل اصطبلا؛
  - سجن عين برجة، الذي كان في الأصل ثكنة عسكرية؛
  - مركز الإصلاح والتهديب بالدار البيضاء، الذي كان في الأصل مستودعا.

### آثار الاكتظاظ

- صعوبة احترام التصنيف الذي يستوجبه القانون، من حيث فئات السجناء، إذ من بين أخطر الآثار السلبية المترتبة عن الاكتظاظ، اللجوء إلى الجمع بين مختلف فئات السجناء، وعلى الخصوص المحكومين والاحتياطيين والمكرهين، ذلك أن سلبيات الاختلاط تكمن أساسا في أن الاحتياطي، يتعايش في نفس الغرفة مع عتاة المجرمين، ويتمرس معهم على أساليب الجريمة ومهاراتها، حيث يتلخص من رهبة السجن ودهشته الأولى؛

### غياب مواد حقوق الإنسان في برنامج التكوين

- يستفاد من المعلومات المستقاة من مركز التكوين، ومن الموظفين الذين تابَعوا دورات التكوين، اقتصر التدريب على المهام التي لها علاقة بالحراسة والأمن، بينما يبقى التكوين في مجال حقوق الإنسان منعزلا.

### المخاطر المحدقة بالحراس

- يواجه الحراس في عملهم مخاطر عديدة خلال ممارستهم لمهامهم. فقد يوجدون أحيانا في مواجهة عتاة المجرمين، الذين لم يعودوا يخافون من عقوبات إضافية قد تصدر في حقهم بسبب محاولة الهرب أو الاعتداء على النفس أو على الغير، أو بسبب إثارة الفوضى أو الحوادث التي من شأنها المس بسلامة غيرهم من السجناء أو الحراس على السواء، أو الانتقام من الحراس الذي قد يصل إلى الاعتداء الجسدي المفضي إلى الموت. يضاف إلى ذلك المخاطر المتمثلة في معايشة الحراس للسجناء

المصابين بأمراض معدية وخطيرة، والتي من المحتمل نقلها إلى الحراس وأسراهم.

#### 1.5-ضحايا الهجرة غير القانونية، نماذج من استنتاجات أولية:

- كون المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بقرار لرئيسه السابق الفقيه المرحوم ادريس بنزكري، أول بعثة تقصي الحقائق الأولى من نوعها، إثر أحداث سبتة ومليلية خلال خريف 2005؛
- قامت بعثة التقصي بعملها وأعدت تقريرها الذي نشره المجلس<sup>36</sup>؛
- تشير الملاحظات والمعائنات الأولية، التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق، قيمة الكرامة الإنسانية، من زوايا مختلفة؛ ويمكن الوقوف على أوضاع مستوحاة، من ثنايا التقرير، كأمتة مثيرة:
  - إن مواجهة الصعوبات التي تعترض الأفارقة، تستوجب معرفة كبيرة بالوسط والاستراتيجيات والفضاء. وهذا يعني أن هذه الرحلة الطويلة لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة سمسرة أو على الأقل، تواطؤ أشخاص لهم دراية جيدة بالوسط؛
  - إن الصور المؤثرة لنساء ورجال، مزودين بسلاسل مصنوعة من أغصان أشجار تم تجميعها بخرق من الثوب، والذين يلقون بأنفسهم بشكل جماعي، مدفوعين

<sup>36</sup> تقرير خاص بتقصي الحقائق حول أحداث الهجرة غير القانونية/ أحداث سبتة ومليلية خلال خريف 2005- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

في ذلك بقوة فقدان الأمل، ليحاولوا القفز إلى الجهة الأخرى للسور مهما كلفهم ذلك؛ قد أثارت موجة السخط والاستياء؛

■ لقد كانت الظروف التي يعيش فيها الأفارقة، وخاصة بنواحي الناضور، غير إنسانية على الإطلاق. وحسب العديد من الشهادات المتقاربة، فقد عرف عدد المهاجرين غير الشرعيين، الذين يعيشون في المذبلة" والتي يسمونها بسخرية "ماك دونالد"، تزيادا كبيرا منذ سنة 2000، وقامت السلطات المحلية بإزالة هذه المذبلة وكذا ما أصبح يشكل قرية صغيرة في غابة "كوروكو". كما أن العديد من الشهادات تفيد أن المهاجرين الأفارقة قد انتظموا بطريقة مهيكلة فأوجدوا لأنفسهم، فضاء، به مكان للعيش ومكان للعبادة؛

■ تجدر الإشارة إلى أن نظرة المغاربة للمهاجرين الأفارقة عرفت تغييرا جوهريا خلال السنوات الأخيرة. وهكذا انتقلنا من نظرة التسامح واللامبالاة بالأمس، إلى نوع من عدم التسامح المستتر الذي يسوده اليوم. يبدو إذن أن النظرة تجاه المهاجر الإفريقي قد تغيرت كثيرا، إذ أصبح ينظر إليه كخطر يهدد أمن وسلامة الممتلكات والأشخاص، ومن شأنه أن يشكل تهديدا على المستوى السوسيو-اقتصادي. وهذا يظهر على الأقل في المناطق التي تعرف تجمعا

مكتفا للمهاجرين غير القانونيين. **فضاهرة الميز العنصري الدفينة** هاته، مع أنها تبقى هامشية، تستحق أن يتعامل معها بجدية وأن لا تتعرض للإهمال واللامبالاة. بل يجب الاحتماء ضد أي انزلاق ممكن ومؤسف؛

■ لم يكن المغرب قط قبلة نهائية للمهاجرين الأفارقة، بل كان بمثابة محطة عبور أصبحت مع مرور الوقت قاعة انتظار ضخمة. وأثناء تدبيره لمشكل الهجرة غير القانونية، حرص دائما على أن يتجنب القيام بدور الدركي بالنسبة لأوربا، بل عمل على التصدي لجميع أشكال تلك الهجرة من أجل ضمان حماية أمنه الداخلي والمساهمة في حفظ الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

## المحور الثاني

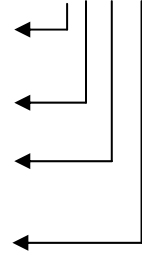
قيم: الاعتراف والمعرفة والحوار العمومي

### 2.1- الحلم والقيم، ورأي للدكتور عبد الله العروي

يكتسي الحوار حول "قيم المجتمع الديمقراطي"، فضلا عن طابعه الثقافي السياسي، طابع "المثل"، باعتباره هوية "منظومة القيم" الملهم، والقائدة، والموجهة؛

عندما وضع ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 والعالم وقتها خارج من حرب مدمرة، ومن كيانات استعمارية عبر الأرض، لم يرسم واضعوه -خارج الاتفاقيات السياسية-، سوى المثل والقيم، التي ستشكل فيما بعد أساسا لإعادة بناء وتركيب منظومة الحقوق الإنسانية التي أحدثت بدورها وإلى جانب القوانين الدولية المنظمة لمصالح الدول في السلم والحرب، أول قانون عالمي لحقوق الإنسان، ولم تكن القيم شيئا آخر، غير:

- إنقاذ الأجيال من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف؛
- الإيمان بحقوق الإنسان وكرامته؛
- احترام الالتزامات والدفع بالرقى في جو أفسح من الحرية؛
- الأخذ بالتسامح والسلم وعدم استعمال القوة.



- ولم تظهر هذه القيم، في مسيرة البشرية، دفعة واحدة، حيث تطلبت مسلسلات تفاوضية شاقة، قبل أن تستقر في التزامات وتعهدات؛
- ليست القيم بوصفة جاهزة، إنها خلاصات وأفكار مستوحاة من الإنساني المشترك، ومن النتائج العينية لتراكمات كل بلد وحصائله، ومجهوداته الجسام؛

سنل الأستاذ عبد الله العروي، بمناسبة إصداره لكتاب "المغرب والحسن الثاني" شهادة، عن الاختلاجات والاضطرابات الاجتماعية لبلده، فأجاب:

".... وتراني أحلم، مثلما يحلم كل مثقف حدائني، بمغرب حر، منسجم مع نفسه، متعلم، وديمقراطي، ومنفتح ومنتج وخالق.... إلخ  
ويغلب علي الاعتقاد، بتعذر أن يتحقق، كل ما أقول في مدة جيلين أو ثلاثة أجيال، وتراني أتساءل أحيانا، هل ترغب غالبية المغاربة حقا، في التغيير، أم تخشى أن تتكبد في سبيله التضحيات، وتبذل المجهودات الجسام، وتلاقي الاضطرابات الاجتماعية، فأتوب إلى صوابي، فبأي حق، أضيع على المغاربة أي فرصة مهما كانت عابرة، ينعمون فيها بالهدوء، انتصارا لما أراه، في قرارة نفسي، محتما، ليس عنه مهرب"<sup>37</sup>

## 2.2- قيمة الاعتراف، الأحزاب، الإسلام السياسي، المجتمع المدني:

### 2.2.1- الاعتراف بدور الأحزاب السياسية

- تزدهر قيم المجتمع الديمقراطي، في مجتمع التعددية السياسية والتباري الحر المفضي إلى اختيار قادة جيدين، وفي هذا الفضاء تنمو وتتطور الأفكار والممارسات الإنسانية؛
- السياسة يصنعها السياسيون، أما دعاة وأنصار حقوق الإنسان فهم قيمة ثقافية مضافة؛

<sup>37</sup> من استجواب أجرته معه جريدة "لومتان" نشر بالصحراء المغربية - 12 مارس - عدد 5896



- إن فضيلة الدفاع عن قيم المجتمع الديمقراطي، تبدأ من شرطها الأول، وهو الدفاع عن التعددية السياسية، حيث لا يتصور مجتمع ديمقراطي ما، بدون طبقاته وأحزابه السياسية؛
- تمكن المغرب من كسب عدة فرص لفكرة الديمقراطية، على امتداد تاريخه المعاصر والراهن، بدءاً من وثيقة 11 يناير 1945، مروراً بدينامياته الخاصة حول الاختيار الديمقراطي عام 1975، وصولاً للتحويلات التي جرت خلال السنوات الأخيرة بسبب عدة عوامل من بينها الإرادة العليا، ووجود أحزاب سياسية، فضلاً عن مؤثرات الظرفية الدولية؛
- تقتضي فضيلة الاعتراف كقيمة من قيم المجتمع الديمقراطي، التأكيد على الأدوار المميزة التي لعبتها الطبقة السياسية في الدولة والمعارضة كعامل رئيس وحاسم، في مكتسبات الديمقراطية؛
- تمكنت الطبقة السياسية من مختلف مواقعها، من أن تصنع المكتسبات الكبرى التي عززت السلم المدني ووفرت تربة خصبة للحرية وحقوق الإنسان؛
- إن دور الفاعلين السياسيين، مكن المغرب من أن يربح رهان التعددية في أبعادها السياسية والثقافية، ووفر لإمكان رهان المغرب المأمول؛ مقوماً من مقومات الإمكانيات الذاتية الكفيلة بالإقلاع؛
- إن تقدير هذا العنصر الاستراتيجي، يكتسي أهمية قصوى بالنظر لما يجري في المنطقة الإقليمية، لقد أسس العراق، مثلاً دولة عصرية حديثة، ولكنها سرعان ما انهارت، بفعل عوامل دولية وإقليمية، ولكن أيضاً، لأنها كانت بدون روح سياسية ديمقراطية،

وتحولت دول أخرى مع كل تاريخها وقوتها الوطنية وثرواتها، إلى ساحات للاقتتال الداخلي، لأنها افتقدت في مراحل تاريخية سابقة هوامش ديمقراطية؛

- إن استحضار البعد التاريخي لفكرة الديمقراطية بالنسبة لحاضر البلاد من زاوية دينامية القيم، يدعو إلى الدفاع، أكثر من أي وقت مضى، على مكتسب التعددية السياسية كشرط من شروط المجتمع الديمقراطي؛
- يلاحظ في راهن المغرب تعرض مكتسب دور الأحزاب السياسية، لحملة مقصودة أو غير مقصودة، تلتقي جميعها، حول تعريض مقوم جوهرى للتشهير، والضغط والإقصاء، وهي مخاطر ينه إليها، بحرص شديد القانون الدولي لحقوق الإنسان، عندما تنعدم التعددية السياسية وتضعف؛
- حاجة الأحزاب السياسية إلى مراجعات وتحديث وتطوير للاستراتيجيات والرؤى والبرامج، شيء، وتعريض الأحزاب لثقافة التعصب والاستبعاد والتمهيش، شيء آخر؛ إنه إشكال يمس في العمق التسامح، بوصفه مطلباً سياسياً وأخلاقياً، يساعد على تقوية المبادئ الموجهة للسياسة، والسلم والعدالة والتضامن؛
- إن الحكم الصالح باعتباره أساساً لمنظومة القيم، يرتكز على جملة مبادئ واختيارات استراتيجية، في مقدمتها، بناء التوافقات بالمعنى الإيجابي، القدرة على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع، على نحو يشكل أفضل مصلحة للمجموعة بالمعنى المجتمعي الموسع؛

- إن الدفاع عن دور الأحزاب السياسية، يقع في قلب المفهوم الدولي للتسامح باعتباره مسؤولية تدعم حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وسيادة القانون؛
- إن الدفاع عن دور الأحزاب السياسية، وتكريس الاعتراف بها، واعتبارها تمثل ضمانات أساسية ضد النزعات الدوغمانية والاستبدادية، كما تذهب المعايير الدولية ذات الصلة بالثقافة الديمقراطية، وقد تم التعرض للموضوع بتفصيل في الجزء الأول.

### 2.3- الاعتراف بحدود دور المجتمع المدني:

- تمكن المغرب على امتداد عقد ويزيد، أن يربح العديد من رهانات حقوق الإنسان، بفعل عوامل عدة، في مقدمتها قيمة الدور السياسي، كما سلف الذكر؛
- أمكن لرهانات حقوق الإنسان أن تربح جولات مهمة بفضل القيمة المضافة، لثقافة حقوقية سياسية جديدة، انطلقت من تقدير الشرط السياسي التاريخي، ومن تقديم أجوبة مساعدة، دون التفريط في القيم الإنسانية التي ارتبطت بقضاياها، وبرز ذلك من خلال ثلاث نوازل حقوقية سياسية كبرى، تمثل اليوم الرصيد والرأس مال الوطني الديمقراطي، قضايا المرأة والحقوق الثقافية الأمازيغية وهيئة الإنصاف والمصالحة؛
- يلاحظ اليوم، من زاوية التقدم المحرز في مجالات عمل المجتمع المدني، ضعف أو ندرة الدراسات التقييمية المتعلقة بالتجارب الجديدة الناجحة للمجتمع المدني؛

- يأتي مبعث هذه الملاحظة، من سيادة خطابات جديدة من داخل حقول المجتمع المدني ومن خارجه أحيانا تطبعها توجهات خاصة، من قبيل، اعتبار المجتمع المدني **بديلا** "أمام عجز الأحزاب السياسية"، أو بالدعوة إلى انخراطه في **قضايا** تؤول انشغالاتها إلى فاعلين آخرين؛
- **تزداد أهمية الملاحظة؛** باستحضار المعايير ذات الصلة التي أضحت معروفة بألية المدافعين عن حقوق الإنسان التي تخول للأفراد والمنظمات غير الحكومية، دور المساهمة في **زيادة وعي الجمهور وتنقيفه؛**
- إن الخلط في الأدوار والمسؤوليات، **عمل ضار**، بالقيمة المضافة للمجتمع المدني نفسه؛
- إن حوار قيم المجتمع الديمقراطي، يسائل دون شك، مهمة إجراء تقويم شامل للديناميات المدنية على مدار عقدين من الزمن، بغاية استخلاص أدوارها في الرصد والتنقيف والاقتراح والشراكات البناءة؛
- إن الاعتراف بحدود دور المجتمع المدني، عامل أساس في تقدمه، وفي توضيح حدود، أطراف ومكونات الحقلين معا المدني والسياسي؛
- إن عدم الاعتراف بحدود الأدوار عمل ضار بقيم المجتمع الديمقراطي، خاصة إذا كان ناشئا كما هو حال المغرب.

#### 2.4- الإسلام السياسي نتاج التربة المغربية:

الإعتراف بالآخر يعزز التعايش الديمقراطي  
ويدفعه نحو التسامح السياسي

2.4.1- نزعات الإقصاء المتبادل تتخلل الأزمات وتبدو بمناسبتها:

عاش المغرب، كأمة تتعرض للهزات الكبرى، توترا عالي المستوى بمناسبة الجدل القوي بسبب تعديل مدونة الأحوال الشخصية، جدل وصل مداه، إلى حد تقابل مسيرتين شعبيتين وبحجم ضخم في كل من الرباط والدار البيضاء، وعكست المسيرتان، تجليات وألوان المذاهب الفكرية السياسية، بحيث برزت التيارات الليبرالية والاشتراكية في مسيرة الرباط، بينما هيمنت على مسيرة الدار البيضاء لوحة الإسلام السياسي في خروج عد الأكبر من نوعه في تاريخها؛

وتمكن المغرب في إطار التقابل الاجتماعي الحاد، وبفضل الدور التحكيمي للملكية، من عودة فرقاء المتظاهرين سلميا إلى البرلمان، **قصد التوافق** من خلال الحوار السياسي كما هو الحال بالنسبة لأي مجتمع متحضر؛

عاش المغرب، أيضا، ولأول مرة في تاريخه، أحداث 16 ماي الإرهابية، التي هزت الوجدان والشعور والاطمئنان، بعدما كانت علاقة المغاربة بالإرهاب، بصرية سمعية، لأن الإرهاب يحدث عند الآخرين فقط؛

وتمكن المغاربة بفضل الوطنية الموحدة، من الخروج إلى شوارع الدار البيضاء، لاستنكار ما حدث، في إطار مسيرة، اعتبرها الخطاب الملكي، بأنها "أكبر

مسيرة وطنية من أجل السلام والتسامح ومناهضة العنف والتعصب، لم يسبق لها نظير" وأنها تذكر، مع اختلاف السياق ب"أجواء المسيرة الخضراء المظفرة"<sup>38</sup>؛

أكد الحدثان معا القدرة الوطنية على احتواء الأزمات، وهو ما مثل حجة إضافية على التعددية والتسامح اللذين يطبعان الهوية المغربية؛

• لكن، لوحظ بصفة بارزة، سواء بمناسبة الحدث الأول أو الثاني ظهور نزعات، تبادلت بعض أصواتها، خطابات حدية، فمن جهة تم التعبير عن أصوات تكفر الآخر، ومن جهة، ظهرت أصوات تطالب بإلغاء الآخر؛

• وكما هو الأمر في مجال ملاحظة القيم، ظهر ذلك في خطابات شفوية وسلوكات وآراء تم التعبير عنها؛ وقد تعود للسطح مرة أخرى، وبقوة، رغم أن بعض تعبيراتها الهشة تعيش في بعض المناطق "الظل"، كما هو الوضع داخل الجامعات المغربية، حيث أن "الافتتال الفئوي" لم يغيب رغم تواصل أجيال وأجيال من الطلبة، منذ بداية الثمانينات من القرن المنصرم وهو وضع يبدو أنه لا يثير كثير انشغال وكان ذلك يجري، في جزيرة أخرى للمغرب؛

• إن سؤال النزعات الإقصائية يقود من زاوية قيم المجتمع الديمقراطي، إلى طرح إشكالية الاعتراف بالآخر، وتحديد تيارات الإسلام السياسي؛

---

<sup>38</sup> من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي بتاريخ 2003/5/29 إثر أحداث 16 ماي بمدينة الدار البيضاء

## 2.4.2- هل الإسلام السياسي المغربي حركة ديمقراطية؟

تتساءل آراء وتميل أخرى إلى اعتبار حركات الإسلام السياسي المغربي حركات غير ديمقراطية؛

عبرت قراءات واتجاهات عن هذا الرأي، في مناسبات متعددة وإثر أحداث عاشتها البلاد وتواصل آراء التعبير عن هذا الرأي؛ هل الإسلام السياسي المغربي حركة ديمقراطية؟ لا شك أن السؤال يكتسي طابعا تعسفيا، ويبطن حكم قيمة قاس اعتبارا لنفسه القطعي؛

يستمد حكم القيمة دون شك ، طابعه التعسفي، انطلاقا، من واقع حركات إسلامية سياسية في العديد من دول العالم؛

هل يصح إصدار الأحكام بناء على ما يجري في أصقاع أخرى، للحكم على حركات سياسية مغربية؟

إن تبني العديد من حركات الإسلام السياسي عبر العالم لإيديولوجيات ومواقف مناهضة للديمقراطية، لا يلزم إلا السياقات السياسية التي تعاطت مع الأحزاب والجمعيات السياسية الدينية التي وجدت فيها، ودفعتها إلى أقصى درجات التهميش والعزلة والإقصاء؛

● ظهرت حركات الإسلام السياسي في العالم العربي في وهلة أولى، في زمن كان محكوما بالنموذج الاشتراكي المضاد بدوره لقيم الحرية وحقوق الإنسان وللمقرطة، كما هو الحال في أغلب بلدان الشرق الأوسط، المحكومة بنظام الحزب الوحيد ذي الإيديولوجية المتشددة؛

- اصطدم مشروع حركات الإسلام السياسي والتفسيرات والشروح الدينية المقدمة من قبله، بأجهزة إنتاج العنف المتعددة لنظام الاتجاه الوحيد؛
- إن اعتبار حركة الإسلام السياسي، حركة ديمقراطية، هي صفة لا يمنحها المعنى بها لنفسه، كما لا ينزعها عنه الغير فقط لأنه أراد ذلك، إن كون حركة الإسلام السياسي حركة ديمقراطية، متروكة، لتطورات الممارسة الديمقراطية؛
- إن الطابع الديمقراطي لحركة الإسلام السياسي، يبدأ طبعاً مع قطعها، مع المعتقدات والأفكار، التي أدت إلى وصفها بحركات غير ديمقراطية في مناطق أخرى، من قبيل "خلع الحاكم الكافر بالقوة"، "استحالة التعايش بين دار الكفر ودار الإسلام"، "وجوب قتال أي طائفة تمتنع عن شريعة من شعائر الله"، "منع غير المسلمين من العلو كشرائع أو الظهور كشعائر، وحصرها فقط في قلوبهم"، "الإسلام أو الدمار الشريعة أو السلام"؛
- سادت في العشرين سنة الأخيرة قراءات وآراء اعتبرت الإسلام السياسي عنصر توتر من شأنه أن يدفع إلى نقطة الانفجار نيهت دراسات بحثية جامعية رصينة ومتخصصة إلى الوضع، وإلى احتمالاته من بينها ملاحظة الدكتور محمد الطوزي، "... وهذه التطورات جميعها، لم تنجح في تقليص حدة التوتر التي تسود العلاقات بين العناصر الرئيسية المكونة للنظام، ففي العديد من المناسبات، كادت الأمور أن تصل إلى نقطة الانفجار، وعلى الرغم من أن العديد من الحكومات الغربية تعتقد بأن البلد تقوده "سياسة حكيمة ورشيده"



تقف في وجه الإسلام السياسي، فإن لا شيء يضمن أن تستمر الأمور على ما هي عليه<sup>39</sup>

وسيؤكد، عشرين سنة فيما بعد، أستاذ العلوم السياسية والفاعل السياسي في حكومة الانتقال الدكتور عبد الله ساعف: " ... ارتفاع أعداد الانتحاريين المغاربة والمغاربة بالذات، حسب الإحصاءات الشرق أوسطية، هو مؤشر آخر على ذلك. وخارج العراق، حيث يبدو أن تنظيم القاعدة يواجه خلال الأشهر الأخيرة صعوبات كبيرة، فإن البلاد المغربية تبدو أكثر تورطاً من المشرق في حرب الإرهاب، حيث إنها أصبحت ساحة قتال مهمة، أخذين بعين الاعتبار هذه المستجدات الجديدة في بلاد المغرب العربي، يجب أيضاً ألا يتم إغفال موقعها المجاور لبلدان جنوب الصحراء والساحل الإفريقية، عام 2007 كان أيضاً عام بداية تشكل ملامح مغرب آخر دون استحياء أو نفاق كما كان عليه الحال في الماضي. فمن جهة، لا يمكننا ألا نلاحظ ظهور اتجاهات راديكالية، حساسة تطبع المشاعر الدينية، وبالتالي مساجد مكتظة أكثر من أي وقت مضى، وغاليا ما نجد صفوفاً إضافية من المؤمنين يصلون ولو خارج المسجد، كما أن زوار مكة المكرمة الذين يعدون بالآلاف المؤلفة يملئون أعتابها طوال فصول السنة، هناك إشارات كثيرة تعبر عن حضور قوي ومتزايد للجانب الديني في الحياة اليومية، (طريقة اللباس وتصرفات وتظاهرات....) بالطبع ليس جميع المسلمين إسلاميين، وليس جميع الإسلاميين

---

<sup>39</sup> د/ محمد الطوزي - الملكية والإسلام السياسي في المغرب - ص: 6 - نشر الفلك - مارس 2001

متطرفين، وليس جميع المتطرفين يعتنقون العنف السياسي، لكن أينما ولينا وجوهنا أصبحنا نجد الدين حاضرا بقوة...<sup>40</sup>

### 3.4.3- أهمية تقدير التطور الحاصل في حركة الإسلام السياسي

تقتضي الموضوعية والنزاهة الفكرية الاعتراف السياسي والأخلاقي بحصول تطورات نوعية في التفكير الاستراتيجي لتيارات وازنة من تيارات الإسلام السياسي المغربي؛

تبرز الأدبيات المنشورة مؤخرا حول ذاكرة الحركة الإسلامية المغربية -منشورات التجديد- الملامح الرئيسية لمراجعات سياسة كبرى وقعت؛ كما تبرز في جوانب أخرى، تشابه السياقات الخاصة بالنزعات الراديكالية المغربية من حيث الولادة والتطور قبل أن تستقر، كحركات سياسية إصلاحية في النسق السياسي المغربي المبني على التعايش والتعددية السياسية؛

تقدم الثقافة الديمقراطية، في البلدان الديمقراطية العريقة أو في الديمقراطيات الناشئة، نماذج متطورة للبناء المشترك، فسواء في أوروبا الغربية أو في أمريكا اللاتينية أو في الهند أو غيرها وفي بعض دول آسيا، أمكن لعدة شعوب وأمم من

---

<sup>40</sup>- من جريدة المساء، العدد 479 ص 2 بتاريخ 2008/04/03.

تحقيق تقدم محرز في تحقيق التسامح والتناوب الديمقراطي، سواء من جهة اليمين أو اليسار أو الوسط حيث توجد أحزاب سياسية بمرجعية دينية؛

إن الاعتراف بالتطور الفكري السياسي الحاصل في حقل الإسلام السياسي المغربي، يفيد الديمقراطية كفكرة وقيم **التدبير المشترك**، بين الناس والجماعات في عالم تزداد فيه النزاعات التنافسية؛

إن عدم الاعتراف بالتطورات الفكرية السياسية، يساهم في إبعاد المسافات بين السياسيين وفي **إضعاف الوسطية**، وفي تقوية نزعات التشدد، وبالمقابل فإن الاعتراف بالتطورات الفكرية والسياسية الحاصلة في اجتهادات تيارات الإسلام السياسي، تقوي التسامح وما ترمز إليه من اعتراف بالتعددية ومن غرس لممارسات الانفتاح والإنصات المتبادل، كما يساعد على التدبير المشترك للأزمات الجماعية، وعلى تربية أجيال جديدة على قيم النقاش السياسي الحر البعيد عن التعصب والإقصاء والكراهية؛

إن عدم الاعتراف بالرأي السياسي الآخر ترك على سبيل المثال، كما سلف الذكر، الجامعة المغربية، مثلاً فريسة للاقتتال بين آراء سياسية، أدت بها في العديد من الحالات، إلى التصفيات الجسدية بين شبان، يعتقدون في المطلقات، ولا زال الحال على حاله، كأنه وضع لا يعني الطبقة السياسية في شيء، و كأنه يجري في ضفاف غير ضفاف الحياة السياسية المغربية، والواقع أنه يجري أمام أنظار مئات الآلاف من المتعلمين الذين سيأخذون عن السياسة والتباري الديمقراطي الحر، كل

أوصاف المكر والخبيث، بدلا من قيمها الداعمة والبنائية، إن الاعتراف بالرأي السياسي الآخر، هو ممارسة للسياسة بمعناها الراقى، إن حوار الأفكار يساعد على البناء، بينما تبادل الحقد والإقصاء يمثل خطرا على الديمقراطية وعلى قيمها.

آراء للقيادي السياسي  
الإسلامي الأستاذ  
عبد الإله بنكيران

يعتبر الأستاذ عبد الإله بنكيران، أحد كبار مؤسسي وقادة الحركة الإسلامية السياسية المغربية، ومن شخصياتها الوازنة التي قامت بأدوار رئيسية في التأسيس والبناء ومن السباقين للمراجعات الفكرية السياسية؛

تعكس الآراء والأفكار المعبر عنها من قبله وفي مناسبات متعددة، التطور البالغ الدلالة، من حيث الدفع بشروط حياة ديمقراطية مبنية على التعددية والتباري الحر في إطار دولة القانون والمؤسسات ضامنة الديمقراطية والعيش المشترك، ومن بين ما عبر عنه الأستاذ بنكيران:

• " مصلحة الوطن تقتضي مساهمة الجميع في الحياة السياسية، في إطار القانون والمؤسسات، .. المقولة التي تقول بانتظار سقوط

الثمرة طازجة هي من الأوهام التي يتوهمها المتوهمون، لأنه حين ستسقط الثمرة "لا قدر الله" فلن تكون ثمرة، بل ستكون كارثة على المجتمع، وفي مثل هذه الظروف، فمن يتحكم هو من في يده القوة وليس السلطة، وما سيفعله من في يده القوة، لا يعلمه إلا الله، وتجربتنا في العالم العربي والإسلامي في الغالب كانت سيئة، وفي الغالب أدت بالشعوب إلى الوقوع في يد الديكتاتورية" <sup>41</sup>؛

• " حزب العدالة والتنمية قام بمراجعات عمرها 20 سنة، اختار في إطار القانون المؤسسات والمشاركة في الانتخابات، اختار دعم استقرار الدولة، باعتباره يرى أن هذه مصلحة الإسلام والدولة والشعب، وسار في هذا الاتجاه..." <sup>42</sup>؛

• " عدو المغرب ليس العدالة والتنمية، عدوه هو الفقر والفساد في تدبير الشأن العام، هو مستوى التنمية ومراتبنا المتأخرة التي نحصل عليها، عندما نرتب مع الأمم في مختلف المجالات، ماذا فضلنا عوض أن نواجه أعداءنا الحقيقيين، أن نواجه أنصارنا والذين يوالوننا، أو الذين على الأقل هم أناس منصفون ويريدون

---

<sup>41</sup> من حوار أجرته معه جريدة الأسبوعية – عدد 134 / 4-10 يناير 2008  
<sup>42</sup> المرجع السابق

مصلحة المجتمع، فهذا خطأ لا يقل عن خطأ الأطراف الإسلامية

الأخرى التي تريد أن تنتظر "لا قدر الله" أن تقع الكارثة"<sup>43</sup>؛

• " لما جاءت سنة 1996 ودخلنا من منطق المصالحة، ووقع

التصويت بالإيجاب على الدستور وخرجنا من المنطق القديم، وقع

تصالح سياسي واجتماعي وطني بين الملك ومعارضيه وهذا

التصالح غير المعطى السياسي في المغرب؛

• ونحن نتحول الآن إلى دولة ليس فيها نزاع حول الحكم، فهناك

تنافس حول الحكومة فقط، لقد أصبح هناك ما يقارب الإجماع

حول الملكية، وبطبيعة الحال، أعتقد أن تيارنا قد ساهم في ذلك،

قبل مجيء العدالة والتنمية، باعتبار مواقفه التي عبر عنها في

الثمانيات المساندة للمشروعية وللملكية ولإمارة المؤمنين، فاكتمل

الطيف وسرنا في هذا الاتجاه"<sup>44</sup>

**3.4.4- أهمية إقامة الفرق بين الخلاف مع الإسلام السياسي وتجديد الفكر الديني:**

تعتبر تيارات الإسلام السياسي الإصلاحية، شأن باقي الفاعلين السياسيين، تمثل

مصالح اجتماعية واقتصادية ومهنية...، وترنو كما هو شأن الأحزاب عبر العالم،

---

<sup>43</sup> المرجع السابق

<sup>44</sup> من حوار أجرته معه جريدة الأيام – عدد 257 – 2-8 دجنبر 2006

إلى تحمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك هو حقل السياسة الحزبية، كما هو الشأن بالنسبة لأي مجتمع ديمقراطي، أو أي مجتمع ينتقل إليها؛

أثارت بحدّة تيارات إسلام السياسي، عند انخراطها في الشأن الديمقراطي العام، بعد الإشكاليات ذات الصلة بتجديد الفكر الديني، وإذا كان هذا الوضع يحسب لها، فإنه في الوقت ذاته، لا يعينها لوحدها، بل يهّم الاجتهاد المعرفي المغربي برمته، وتيارات الإسلام السياسي طرف من أطرافه.

من آراء الباحث  
في العلوم الاجتماعية  
الأستاذ محمد الصغير جنجار

- " من الصعب أن نختزل المعارف الإنسانية كلها في أصل ديني واحد. وهذا الخطاب هو خطاب إيديولوجي بالضرورة؛
- يجب أن نفهم أن الفكر الديني شيء والدين شيء آخر، فكل المجتمعات لها أديانها ولكن ليس في كل المجتمعات فكر ديني قوي، لأنه إذا اعتبرنا نحن المسلمين أن الدين في نواته الأولى يتحدد في الوحي والسيرة والسنة النبوية ...، فإن المعرفة الدينية

تعتبر معرفة إنسانية وهي متحولة وليست ثابتة، والدين كمعرفة إنسانية يعتبر جزءا من المعرفة الإنسانية ككل، وكما يقول عبد الكريم سوروش، المفكر الإيراني، فإن هناك ما يسمى بتكامل المعرفة، فلا يمكن أن تقوم نهضة على مستوى الفكر الديني في مجتمع ما كيفما كان دينه وعرقه ولغته، بينما باقي قطاعات الفكر والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الحقة متخلفة أو تعاني من الوهن. فلا يمكن أن نحقق نهضة في مجال دون مجال آخر؛

• ولذلك فنحن نسيء التقدير أحيانا عندما نتهم رجال الدين بالتخلف، فالتخلف ظاهرة عامة ويشمل كل القطاعات والمعرفة الدينية جزء من المعارف الأخرى، ولا يكتب لها النهوض إلا بنهضة معرفية كبرى؛

• كان من المفروض أن تدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية حتى في الجامعات الإسلامية التقليدية، وذلك منذ عقدين من الزمن على الأقل وأن تكون هذه المؤسسات منفتحة على العلوم الحديثة، خصوصا إذا اعتبرنا أن هناك، الآن، إعادة إنتاج منظومة فكرية قديمة؛<sup>45</sup>

---

<sup>45</sup> من سلسلة حوارات جريدة الأحداث المغربية حول تجديد الفكر الديني، الديمقراطية، حقوق الإنسان والمرأة عند الأصوليين.



### المحور الثالث

#### قيمة حرية الرأي بواسطة الإعلام

#### - قضية الصحافة نموذجا -

توجد أزمة جدية في مجالي الوصول للخبر وأخلاقيات المهنة وهو وضع مؤثر على جوانب أساسية تخص النقاش السياسي الحر والتربية المدنية العمومية.

### 3.1- الصحافة في قلب حوار القيم

يقع مفهوم حرية الصحافة والإعلام من الناحيتين الثقافية السياسية والعملية حيث الممارسة، في قلب أولويات الحوار العمومي حول قيم المجتمع الديمقراطي؛

عانت حرية الصحافة والإعلام، لعقود، من القيود القانونية والسياسية، ولم يسمح لها، الهامش الديمقراطي الذي عرفته البلاد، وقتها، سوى بوظائف محدودة، أبرزها، قيامها كآلية بوظيفة صراع السياسيين، ودفاعها في دوائر محدودة عن أفكار حقوق الإنسان و عن قيم الثقافة والديمقراطية في أوساط المهتمين والمنشغلين بها، من أدباء وفنانين ومتقنين وجامعيين؛

صارعت الصحافة طويلا بصفة خاصة من أجل حريتها، بحكم احتكار الدولة لسلطة الإعلام؛

تمكن المغرب من تحقيق تقدم محرز يخص مبدأ حرية التعبير بواسطة الصحافة، وتحرير وسائل الإعلام ورفع العديد من القيود الممنهجة ضدها، كما تنوعت أجناسها، واقتحمت عالم المقاوله، ودخل جيل جديد من الشباب دوائرها، وبرزت أقلام نساء ورجال، حول قضايا لم تكن مطروقة من قبل

لا زالت الصحافة في غياب إعلام سمعي بصري مبدع ومواكب تلعب دور ناقل الأخبار والمعلومات الوطنية ودور المطل ودور الراصد في مجال الثقافة السياسية؛

يلاحظ أن العديد من أدوار الرصد والتحليل والتوجيه، تتم في ظل أزمة جدية، تمس مجالين أساسيين: مصادر المعلومات وأخلاقيات المهنة، وهي أزمة يرصدها أهلها، قبل الآخرين، ولم تعرف بعد أي انفراج بل تزداد حدة ويتم اختزلها في مسميات وصيغ مختلفة كإزمة الصحافة والقانون أو أزمة الصحافة والقضاء، والحال أن الوضع أعقد، لأنه يسائل في المقام الأول الدولة والنخب السياسية، ثم المجتمع؛

تسائل أزمة الصحافة خارج أي وصف مختزل، نوعية التربية العمومية ونوع النقاش السياسي الحر، اللذين يتطلبهما انتقال المغرب إلى الديمقراطية من حيث جودة الثقافة السياسية، والتحليل السياسي الرصين، وتناظر الأفكار والمذاهب والاتجاهات السياسية؛

- تجيب بعض الآراء الفقهية والقضائية الصادرة عن محاكم حقوق الإنسان في الديمقراطيات العريقة، بخصوص هذا الجانب الحيوي من عمل الصحافة:

- تلعب الصحافة الدور الحيوي المنوط بها، دور "الحارس العام" ودور من يقدم المعلومات والأفكار التي تهتم الرأي العام؛<sup>46</sup>
- حرية التعبير، لا تنفصل عن الحق في استعمال كل وسيلة يراها الفرد مناسبة لنشر أفكار يرغب في إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص؛<sup>47</sup>

<sup>46</sup> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان/ قضية جريدة "صنداى تايمز" ضد الحكومة المملكة المتحدة، الحكم الصادر في 26-04-1979 وكذلك قضية "لنجنز" ضد حكومة النمسا - 08 يوليو 1986 - كتاب حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان . تقديم د/ محمد السيد سعيد واذ. بهي الدين حسن. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - كراسات ابن رشد- 1995 ص 93

<sup>47</sup> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، - أورده: د/ منى ر شماوي- بيتر ولبورن- سينثيا بيلشر- العلاقة بين وسائل الإعلام والقضاء- اللجنة الدولية للحقوقيين- مركز الاستقلال للقضاة والمحامين (جنيف) دجنبر 1995 . (وسائل الإعلام والسلطة القضائية) ترجمة مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان الرباط - المغرب ص. 19

- حرية التعبير هي إحدى الركائز الأساسية لمجتمع ديمقراطي، إنها تمثل في الوقت ذاته الشروط الأساسية لتقدمه وشروط ازدهار كل فرد من أفرادها؛<sup>48</sup>
- حرية التعبير تضرب بجذورها في عمق المؤسسات الديمقراطية القديمة، لأنه حينما غاب النقاش السياسي الحر، فإنه لن تقوم قائمة للتربية العمومية التي تكتسي أهمية جوهرية بالنسبة للسير العادي لعملية تدبير الشؤون العامة؛<sup>49</sup>
- إذا كانت وسائل الإعلام حريصة على حرية تعبيرها؛ فإن عليها أن تحافظ على ثقة المجتمع، لأن وسائل الإعلام ليست مالكة لهذه الحرية؛ فهذه الحرية تشكل حقا لجميع المواطنين؛
- وسائل الإعلام تحمي حرية نشر الخبر، إذ بدون هذه الحرية ستكون هذه الوسائل عاجزة عن القيام بدورها في مراقبة السلطات داخل المجتمع ونقدها<sup>50</sup>

### 3.2- أزمات تسانلان حوار قيم المجتمع الديمقراطي

<sup>48</sup> المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان/ قضية هاندي سايد، أورده د/ ب. ن. باغواتي- رئيس سابق المحكمة العليا بالهند ورئيس المجلس الاستشاري لمركز من أجل استقلال القضاة والمحامين – المرجع السابق وسائل الإعلام والسلطة القضائية ص 47 ترجمة مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان – الرباط- المغرب فبراير 2004.

<sup>49</sup> د/ ب. ن. باغواتي- المرجع السابق ص 47

<sup>50</sup> د/ ليينا ميكفيتز، الكاتبة العامة لمجلس الصحافة في فنلندا – عن مجلة "ديونولوجيا وسائل الإعلام" مستلزمات الديمقراطية

### 3.2.1- مصدر مهني يستعرض الأزمتهن

- النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أعرق مؤسسة عاملة في مجال مهني الإعلام؛
- لعبت النقابة أدواراً طلائعية في الدفاع عن حرية الصحافة خلال أزمات الشدة؛
- شجع عمل ومثابرة النقابة على إرساء آلية التمثيلية المهنية وانفتاحها على مؤسسات أخرى؛
- دأبت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، على إصدار تقرير حول حرية الصحافة والإعلام بالمغرب يوم 3 ماي من كل سنة، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة؛
- تعرض تقرير النقابة الصادر في ماي 2007، كما ورد في بداية تقديمه، للشروط الموضوعية والذاتية لممارسة حرية الصحافة والإعلام، في علاقتها مع السلطتين التنفيذية والقضائية، ولكل ما يتعلق بمجالات ممارسة هذه الحرية من حق الخبر وشفافية التمويل...

### 3.2.2- أزمة الوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار

- يتعرض التقرير السنوي الصادر عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية<sup>51</sup> لأزمة الوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار؛
- تمثل وجهة نظر النقابة مادة مرجعية، للبحث خاصة وأنها لم تقدم في شأنها قراءات أو تعليقات مخالفة، من قبل باقي مؤسسات مهنيي الصحافة؛
- تبرز مواقف النقابة، جوانب مفصلية ستعني بدون شك النقاش الثقافي السياسي العمومي حول قيم المجتمع الديمقراطي؛

<sup>51</sup> النص الكامل للتقرير السنوي بالموقع الإلكتروني للنقابة.

- تتعلق القضايا المثارة والصليقة بالوصول إلى مصادر الخبر، بالسبل والمسالك المساعدة والمدعمة لأي نقاش سياسي حر، وعلى المساهمة الصحفية في التربية المدنية العمومية حول قضايا الديمقراطية والمواطنة؛

### الوصول إلى الخبر من منظور النقابة الوطنية للصحافة

يشكل الحق في الحصول على الخبر، أحد المطالب البارزة للنقابة الوطنية للصحافة المغربية باعتباره من المقومات الأساسية لحرية الصحافة.

- " بالرغم من التوسع المطرد لهامش الإخبار و التعبير خلال السنوات الأخيرة، تظل الممارسة ناقصة في غياب حرية تدفق المعلومات و المعطيات بمقتضى قانون ينظم هذا الحق الكوني الذي تكرسه مبادئ ومبادئ حقوق الإنسان و أصبح معمولا به في سبعين بلدا، من بينها بلدان أقل مستوى من المغرب، خاصة على مستوى الانفتاح السياسي و الحريات العامة، كما أن أقطارا أخرى سائرة على نفس الطريق، ضمن سياق عالمي أصبح فيه ضمان ولوج المواطن إلى المعلومات أحد المعايير الأساسية للحكامة والتدبير الديمقراطي.

- إن الاعتراف بهذا الحق هو أداة فعلية تمكن المجتمع، بواسطة الصحافة، من مراقبة العمل الحكومي و الاطلاع على مجريات الأمور وما يتخذ أو ينفذ من قرارات على كافة مستويات الدولة من جهة، و تضمن إمكانية مشاركة المواطنين في الحياة العامة للبلاد من جهة أخرى؛
- و إذا كان الحق في الولوج إلى المعلومات يلزم الحاكمين بالعمل في إطار الشفافية و المساءلة والخضوع للمراقبة أمام الرأي العام، من خلال الصحافة و البرلمان، فان الجهات التي تستفيد من هيمنة ثقافة التكتّم و التعتيم و غياب الشفافية في تدبير الشأن العام، هي التي تتصدى لاعتماد مثل هذا القانون، في مسعى منها للإبقاء على الوضع القائم و للإفلات من الرقابة و تقديم الحساب؛
- لقد اعتمد المغرب عدة إصلاحات تهتم انفتاح و شفافية الإدارة، لكن تلك الإصلاحات لن تأت أكلها في غياب قانون يكرس حرية الإطلاع و تداول المعلومات؛
- و في انتظار أن يلتحق المغرب بركب البلدان التي اعتمدت تشريعات مماثلة، تستمر معاناة الصحفيين مع نهج التكتّم و انغلاق مصادر المعلومات وسط الإدارة و المؤسسات العمومية والمجالس المحلية، مما ينعكس سلبا على أدانهم المهني. و

تتكس هذه المعاناة مع استمرار العمل بنصوص قانونية تجرم  
البوح بالمعلومات بدعوى السر المهني؛

هكذا، و في ظل غياب نص قانوني يلزم الإدارات و المؤسسات العمومية بتقديم  
المعلومات و الوثائق عند الطلب، يواجه الصحفيون خلال بحثهم اليومي عن الخبر،  
صعوبات و عراقيل كثيرة تتجسد في استحالة الحصول على الخبر ذاته أو عدم  
إمكانية التحقق منه، و في الاصطدام بتهرب أو رفض بعض المسؤولين الإجابة على  
الأسئلة التي يثيرونها. و يلجأ البعض أحيانا إلى إقامة علاقات شخصية غير مهنية  
مع أصحاب القرار، بل و استعمال أساليب قد تتعارض مع الضوابط القانونية  
و الأخلاقية للمهنة، و ذلك في محاولة للوصول إلى ما يريد.

- و تتعدد مظاهر محنة الصحفيين مع مصادر الخبر، و تبتدى مثلا من رفض  
مسئول معين، حكومي أو إداري، مقابلة صحفي للإجابة على قضايا راهنة و  
ذلك تفاديا للإجراج أو لعدم الرغبة في التطرق للموضوع، مروراً بتزويده  
بمعلومات قديمة أو لا صلة لها مباشرة بالموضوع؛
- و إلى جانب الرفض، يتم اللجوء أحيانا أخرى إلى التهرب، التماطل أو  
التسويق إلى حين مرور الوقت و افتقاد الموضوع لراهنيته و حرارته، بل و  
نسيانه؛
- و قد يحال الصحفي مرات أخرى على المستشار المكلف بالتواصل أو على  
المكلف بالعلاقة مع الصحافة، الذي قد لا يستجيب لما هو مطلوب؛

- و هناك بعض المسؤولين يختارون تمرير رسائلهم الإعلامية في منابر، مفضلة، لديهم و في الوقت الذي يروونه مناسباً، مبتعدين بذلك عن تناول القضايا المحرجة لهم؛
- و لا يفرق مسئولون بين الخبر الذي يستجيب لضرورة مهنية إعلامية بالنسبة للصحفي و بين التواصل المؤسسي الذي تمليه بالضرورة اعتبارات الدعاية و ترويج صورة ايجابية عن المؤسسة التي يوجدون على رأسها؛
- **والنتيجة العملية لكل ما سبق**، تنازل الصحفي عن الخبر موضوع البحث أو اضطراره تحت ضغط السرعة إلى نشر معلومات قد تكون غير دقيقة بعد استحالة التأكد منها أو مقارنتها مع مصادر رسمية، الشيء الذي ينعكس في النهاية على توازن و دقة الأداء المهني؛
- وتعتبر الشؤون الداخلية و خاصة منها الأمنية، إلى جانب الصفقات العمومية و ملفات الاقتحاص المالي و تدبير المؤسسات والعلاقات الخارجية، مجالات، حساسة، تتسم بانغلاق أكبر على مستوى مصادر الأخبار و المعطيات؛
- وكانت بحوث ميدانية أظهرت أن أغلبية الصحفيين يعانون من صعوبات على مستوى الحصول على الأخبار، و في مقدمة هذه الصعوبات رفض البوح بالأخبار. وأبرزت تلك البحوث أن الإدارات العمومية تشكل نسبة ضئيلة من مصادر أخبارهم مقارنة مع الاعتماد على تنقلاتهم الخاصة و على المصادر الإعلامية؛
- تميزت الفترة الأخيرة باستئناف المشاورات بخصوص تعديل قانون الصحافة في إطار اللجنة المشتركة بين وزارة الاتصال و النقابة و فيدرالية الناشرين، وقد كانت مناسبة للنقابة للتأكيد على بعض اقتراحاتها الرامية إلى التنصيص



على الحق في الولوج إلى الأخبار و المعلومات مع تنظيم هذا الحق وترتيب  
الجزء في حالة عدم احترامه؛

وبهذا الخصوص، نص المشروع الجديد على حق مختلف وسائل  
الإعلام في الوصول إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف  
مصادرها، والحق في نشر الأخبار والمعلومات ذات المصلحة العامة، ووجوب  
تعيين مخاطب للصحفيين من طرف كل إدارة أو مؤسسة عمومية أو جماعة محلية.

و تدعم النقابة كل المبادرات الرامية إلى إقرار قانون خاص يضمن هذا  
الحق. كما تتخبط بشكل فعال في العمل المشترك مع منظمات المجتمع  
المدني المعنية في اتجاه الضغط و الترافع من أجل إقرار هذا القانون.

و إلى جانب إقرار مثل هذا القانون، تطالب النقابة بدسترة الحق في الإعلام  
واعتماد تشريع خاص بالأرشيف، و كذا إلغاء جميع المقتضيات القانونية التي  
تحد فعليا من الحصول على المعلومات. كما أن تنفيذ مشاريع الإصلاح  
الإداري و خاصة ما يتصل بترسيخ الشفافية و المراقبة و الانفتاح داخل  
المرفق العمومي، سوف يساهم في تعزيز حرية تدفق المعلومات و الإخبار،  
و يعزز مهنية العمل الصحفي؛

• و تطالب النقابة الحكومة المغربية بترجمة التزاماتها الدولية ذات الصلة بحقوق  
الإنسان و خاصة الحق في الإعلام.

### 3.3.3- أزمة أخلاقيات المهنة في منظور التقرير

- إشكالية أخلاقيات مهنة الصحافة، مطروحة بحدّة في المغرب، حيث تتواصل الخروقات، وتزداد حدتها، في الوقت الذي تطالب فيه النقابة الوطنية للصحافة المغربية وكل المنظمات المنضوية تحت لواء الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير، بالإضافة إلى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، بضرورة وضع حد لهذه التجاوزات؛
- بل أكثر من ذلك، إن فئات واسعة من المجتمع، من أحزاب أو نقابات أو هيئات، ترسل النقابة، لتطرح عليها إشكالية أخلاقيات المهنة.
- كما تتوصل النقابة بعشرات الشكايات من مواطنين يطالبونها فيها بالتدخل تجاه صحف مسّتهم في كرامتهم أو نشرت عنهم أخبارا كاذبة.
- ومن خلال متابعتها لهذه الظاهرة المتفشية في الصحافة، فإن النقابة تقوم برصد مجمل الخروقات والتجاوزات، وقد لاحظت أن هذه الظاهرة تزداد حدة، بل إن الصحافة عرفت جيلا جديدا من "المحترفين" في عدم احترام أخلاقيات المهنة، عن سبق إصرار وترصد!

- ويمارس هؤلاء نوعاً من الإرهاب الفكري على كل من يطالب باحترام أخلاقيات المهنة، ويستهيون بهذا المطلب ويهاجمون كل من يدافع عنه، في تحد سافر لكل الأعراف المهنية؛

ومن خلال رصدها لهذه الظاهرة، لاحظت النقابة أن هناك عدة اتجاهات تسود في هذا المجال.

- فهناك الخروقات التي يمارسها نوع من الصحفيين عن طريق تلقي رشاوى من هيئات أو شخصيات، إما لتلميع صورتهم أو للتهجم على خصومهم؛
- وهناك فئة أخرى تمارس الابتزاز، حيث تطالب ضحاياها بالتعويض المالي أو العيني، مقابل التغاضي عن اتهامات قد تكون صحيحة أو غير صحيحة، تهدد بنشرها.
- وبالإضافة إلى هذه الأشكال من الفساد، هناك صحف تميزت بممارسة القذف والسب وتشويه صورة الناس، منهم مسؤولون في القطاع الخاص أو العام، ومنهم شخصيات سياسية أو جمعوية... كأداة لتصفية الحسابات والإجهاز على أشخاص، وذلك بتنظيم حملات متواصلة ضدهم، بشكل يثير التساؤل حول خلفيات ودوافع هذه الهجمات المنظمة؛

- أما على مستوى الشكل، فإن هذه الخروقات تنشر إما كأخبار بدون أن يكون لها أي سند أو إثبات، أو تقدم على شكل تعليق وتحليلات غير مبنية على أسس موضوعية أو أحيانا يتم خلط الرأي بالتعليق والخبر، بالإضافة إلى استعمال الكلام السوقي والنكت المبتذلة.
- وكثيرا ما يتم اختلاق "أخبار" عن طريق الخلط بين الأجناس الصحافية من أجل تمرير الإشاعات أو تهجمات على مواطنين، سواء بخصوص مهامهم، أو في حياتهم الشخصية.
- وقد برزت، على الخصوص، جرائد ممولة من طرف جماعات ضغط سياسية واقتصادية تسعى إلى خدمة مصالحها باستعمال الصحافة أداة لتصفية من تريد تصفيته وتشويه من تريد تشويحه وتلميع من تريد تلميعه.
- وهناك من هذا الصنف، من يتخصص في التحامل والتهجم على شخصيات بعينها، حتى لا يكاد يخلو أي عدد من صحفها من الهجوم عليها؛
- كذلك تقوم العديد من الصحف بنشر أخبار كاذبة عن أشخاص أو نشر استجابات أو تعليقات وهمية لهم، كما تسعى إلى الحط من كرامتهم؛

- ومن المؤكد أن مختلف هذه الأشكال من العمل المسيء للصحافة، يضر كثيرا بمصداقيتها، بل إنه يضرب الديمقراطية في العمق، لأنه يحول العمل الصحفي النبيل، إلى أداة للتميع وللتينيس ولنشر ثقافة الابتذال والتخلف السياسي؛
- ولا تحترم أغلب الصحف ووسائل الإعلام، بما في ذلك العمومية، مبدأ البراءة هي الأصل، حيث يتم نشر اتهامات الضابطة القضائية الموجهة لأشخاص، بتفاصيلها، قبل أن يصدر القضاء حكمه، وتستعمل في بعض الأحيان مصطلحات الإدانة مما يعتبر خرقا سافرا للقانون ولأخلاقيات المهنة؛
- وأثناء تغطية الأحداث الإرهابية الأخيرة التي عرفها المغرب، قامت عدد من الصحف بنشر صور أشلاء الانتحاريين وصور مهينة لضحايا الإرهاب، بشكل يناقض مبدأ احترام الكرامة الإنسانية وشعور الناس، وحرمة الموتى؛
- وتمارس هذه الأشكال من الخروقات، بطريقة متفاوتة من صحيفة لأخرى، ويمكن القول، في هذا الصدد، أن الأغلبية الساحقة في الجرائد الصادرة في المغرب، تخرق الأخلاقيات بشكل أو بآخر، وبدرجات متفاوتة؛
- ولهذه الظواهر عدة أسباب، أولها، خضوع الجرائد لتوجيه مركزي من طرف المدير أو رئيس التحرير، حيث يغيب صوت

هيئة التحرير، ولا توجد هناك لا موثيق ولا مجالس للتحرير  
يمكنها تقويم الأداء المهني الأخلاقي؛

- وبالإضافة إلى هذا، هناك ضعف في التكوين لدى بعض الصحفيين، يدفعهم إلى ارتكاب أخطاء، خاصة أن هناك أيضا ضعفا في التأطير من طرف مسيري هذه الجرائد؛
- غير أن أخطر الخلفيات التي تقف وراء تفشي هذه الظاهرة، تتمثل في الرغبة في استعمال الصحيفة كأداة لتصفية الحسابات السياسية والمصلحية، والإجهاز على أشخاص، وذلك بتنظيم حملات ممنهجة ومتواصلة ضدهم، بشكل يثير التساؤل حول خلفيات ودوافع هذه الهجمات المنظمة؛
- وتتخذ هذه الخروقات، شكل اتهامات بدون أي إثبات، وأخبار بدون أي سند، وتعاليق غير مبنية على أسس موضوعية، كما يتم الخلط بين الرأي والتعليق والخبر؛
- وفي هذا الإطار، سجلت النقابة في الكثير من الأحيان، ظهور حملات منظمة على أشخاص أو بخصوص قضايا تنشط فيها أجهزة الإشاعة، التي تستمد قوتها من أجهزة الدولة ونفوذها، بما يطرح تساؤلات حول أهدافها والذين يقفون وراءها؛

- كما ظهرت توجهات أخرى ذات طبيعة عدمية وتعتبر نفسها مالكة للحقيقة المطلقة، تعمل على الإساءة إلى كل من يخالفها الرأي أو التوجه السياسي، الذي قد يختلف من ظرفية لأخرى، عن طريق الصحافة، دون اعتبار لأخلاقيات المهنة ولمقومات العمل الصحافي الرصين؛
- ولم تسلم من خروقات أخلاقيات المهنة، حتى وسائل الإعلام العمومية سواء في ما يتعلق بعمليات التعنيم الإخباري أو المبالغة في الدعاية الرسمية وأحيانا وصف المتهمين بأوصاف قذحية وبأحكام قيمة سلبية في الوقت الذي مازالوا فيه رهن التحقيق لدى الشرطة.

#### 3.3.4- تقرير شجاع يسائل حوار القيم

تقرير يستحق التتويه، ويسائل الحوار الثقافي والسياسي  
حول حوار قيم المجتمع الديمقراطي

- يطرح تقرير النقابة الوطنية للصحافة، إشكاليات عميقة تطال الثقافة الديمقراطية، بما هي عنوان ومؤشر لقياس تجليات القيم؛
- يواجه تقرير النقابة، الدولة والطبقة السياسية والمثقفين والمجتمع المدني، باعتبار الوضع، يعلو بحكم طبيعة، عن أي معالجة قانونية صرفة، أو تدبير زجري معزول؛

- وقد يصبح القضاء إذا ترك له وحده تدبير وضع تتداخل فيه السياسة بالقانون، أن يصبح ضحية للمقاربة القانونية الزجرية نفسها، حيث يعرض عليه التقرير في وقائع ونوازل في نطاق نزاعات النشر أو أفعال الحق العام، التي يتعين تدبير جزء كبير منها بآلية الوساطة والتحكيم والتأديب المهني؛

تقرير النقابة يسائل قيم المجتمع الديمقراطي  
بخصوص الوصول إلى مصادر الخبر من حيث  
كونه:

- أحد المعايير الأساسية للحكمة والتدبير الديمقراطي؛
- يتعلق بالشفافية والمساءلة والخضوع للمراقبة؛
- يتصل بانفتاح وشفافية المرفق الإداري الحكومي؛
- يتصل اتصالا شديدا بالمساواة والكفاءة والنزاهة في مجال الممارسة المهنية؛
- يحتاج إلى حماية القانون؛

تقرير النقابة يسائل قيم المجتمع الديمقراطي  
في أبعادها الأخلاقية وذلك لتعلقها ب:



- احترام الكرامة الانسانية والحق في الحياة الشخصية؛
- الحق في التعبير عن الآراء الحرة؛
- مواجهة ثقافة الحقد والكراهية والاقصاء؛
- مصداقية الخبر والتعليق؛
- احترام التقاليد المهنية بما هي تقاليد الصحافة في الديمقراطية العريقة أو الناشئة.

إن الحوار الثقافي السياسي حول قيم المجتمع الديمقراطي، بإمكانه المساهمة في بلورة أفكار من شأنها تعزيز ثقة المجتمع، باعتبار الحرية في الإعلام حق لكل امواطنين، وباعتبار النقاش السياسي الحر ضرورة للحياة الديمقراطية.

#### المحور الرابع

الإعلاء من قيمة المعرفة والحوار العمومي  
حول المشترك الجماعي

#### 4.1- آراء مثقفين حول تقاليد الحوار العمومي

يؤاخذ بعض السياسيين على المثقفين، كونهم لا يتابعون الديناميات الوطنية ذات الصلة بالشأن العام، وهناك من ذهب إلى تجريحهم؛  
يلاحظ، بالمقابل، العديد من المثقفين أن الطبقة السياسية لا تتفاعل معهم في شأن القضايا السياسية الكبرى للبلاد؛

ويعتبر بعض المثقفين أن الساحة السياسية المغربية تفتقد إلى حوار فعلي فكري وسياسي، وأن الدولة لا تنصت لرجال الفكر وتكتفي بالاستعانة بالتقنيين الخبراء، كما يعتبر آخرون أن المغاربة لا يتحاورون، إلا عندما تصعقهم الأحداث؛ يمكن مثلا استحضار تعليقات بعض المثقفين بخصوص أحداث 16 ماي 2003 الإرهابية

• " في غياب تقاليد حوار فعلي من ساحتنا السياسية، نبادر إلى عقد حوار ضمني وغير مباشر، بين المكونات الثقافية والسياسية المختلفة السائدة في ساحتنا العمومية حول الأحداث الإرهابية الدموية التي شهدتها بلادنا في 16 ماي 2003، والتي كانت بمثابة زلزال سياسي ضرب البلد وأحدث فيه شرخا وندوبا عميقة"؛<sup>52</sup>

• " لا بد من منح التفكير الفلسفي والفلسفة عموما موقعا جديدا داخل المؤسسات، لا بد من إعادة التفكير في المفاهيم، ولا بد للنخب السياسية والثقافية أن تستعين بالمفكرين لا بالتقنيين الخبراء، ولا بد للدولة أن تنصت لرجال الفكر من هذا المجال؛

• فرجال القانون يفهمون كثيرا في القانون، ولكن على مستوى الفكر، لا بد من المؤرخ والفيلسوف والسوسيولوجي، لأن المفاهيم تدفع إلى الانقلاب على التحولات التي يعيشها المجتمع المغربي..."<sup>53</sup>؛

---

<sup>52</sup> د محمد سبيلا في تقديم ندوة "منشورات الزمن" المثقفون المغاربة وتجسيرات 16 ماي/ صادرة في ماي 2003  
<sup>53</sup> ذ نورد الدين الزاهي المرجع السابق ص 181

- "اسمحو لي في البداية أن أعبر عن أسفي على أننا في المغرب، لا نجتمع ولا نجلس في مجلس كهذا، لكي نناقش قضايا بهذه الخطورة، إلا عندما تصدمنا الأحداث التي تصعقنا وتؤدي بنا إلى تضییع الكثير من الوقت، مندهشين وتائهين، بالنسبة لي كان ينبغي التفكير في الموضوع قبل هذا الوقت، لأنني أميز تمييزاً مبدئياً وأساسياً بين الإرهاب كفعل إجرامي واقعي مباشر ومادي، وبين الإرهاب كفكر وأسس إيديولوجية..."<sup>54</sup>

#### 4.2- رأي للدكتور المشيشي العلمي حول التأصيل لموضوع القيم، حالة المواطنة نموذجاً:

يقدم الدكتور محمد الإدريسي العلمي المشيشي بمناسبة مقاربتة لموضوع قيم المواطنة، جملة ملاحظات ذات صلة بالتنظير للمفهوم، انطلاقاً من الحاجة إلى تقريب البناء الفكري السياسي المواكب والمؤسس للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي والتوجه السياسي نحو إقامة الديمقراطية باعتبار الأمر يتعلق بانتقال، من مفاهيم نظام مجتمع معين، إلى مشروع نظام آخر يوجب التخلي عن مجموعة من القيم التي صارت متجاوزة أو غير متناسقة، وفي هذا الصدد يسجل ملاحظات تخص التأصيل العلمي للموضوع، بتأكيد:

- "الخطاب خال من مواصفات النقاش العلمي الشامل المتكامل التركيبي حول الموضوع، رغم خطورته هذا الأخير وأهميته في بناء النظام المجتمعي؛
- لا توجد إلا ننف منه، عند حدوث تصرفات سلبية من لدن مؤسسات وأشخاص، بمناسبة انتقاد أو استنكار أو شجب أفعال إجرامية يتم تلوينها أحياناً منظور سياسي أو ديني، كما لا يلاحظ إلا عند استفحال تعسفات وخرق ماسة بحقوق الأفراد وحرّياتهم وأموالهم، أو عند التطاول على

<sup>54</sup> ذ أحمد عصيد - المرجع السابق - ص: 64

المصلحة العامة ولاسيما في جانبها السياسي المتصل بالانتخابات أو جانبها الاقتصادي المرتبط بتدبير المال العام؛

- يلاحظ أنه لم يتم بعد تحديد ولا تنظير ولا ترسيخ **المبادئ الجديدة المنظمة للمجتمع** ولا تنعيمها مع الأفكار الثابتة للفكر الديني، بحيث لا تزال مفاهيم المواطنة وروح المواطنة في حاجة إلى تمحيص علمي لسد الفراغ؛
- يوجد مفهوم المواطنة في خضم أزمة مفاهيم، لا يزال يحتاج فيها إلى تحديد في ضوء الفكر بالمغرب، كما يفترض الاعتراف بصلاحيته لحمه قوية، لتماسك المجتمع المغربي الحديث في جهده لبناء دولة الحق وترسيخ مفهومها وأركانها؛
- لا مجال للكلام عن دولة الحق في غياب أشخاص توحد بينهم المواطنة، لأن هذه الرابطة هي الدعامة الأساسية لقيام دولة الحق؛
- لا نكاد نفق على دراسة خاصة – خاصة بالموضوع- ولا على بداية تنظير لهذا المفهوم رغم التطور المهم الذي لحق بالفكر السياسي وخاصة منه الفقه الدستوري والقضاء الدستوري بالبلاد لاسيما غداة الاعتراف بحقوق الإنسان كما هي في المعاهدات والأعراف الدولية<sup>55</sup>.

#### 4.3- ومع ذلك، لا بديل عن قيمة المعرفة والحوار العمومي:

يسجل، ومع، أهمية الملاحظات الثاقبة السالفة الذكر، انتعاش كبير، للحوارات الثقافية والفكرية حول القضايا ذات الصلة بالتطور الديمقراطي للبلاد، ومشاركة فئات واسعة من المثقفين المغاربة في ندوات وحوارات ومؤتمرات، فضلا عن عشرات الدوريات والمجلات المتخصصة.

---

<sup>55</sup> د محمد الإدريسي العلمي المشيشي، دعم المواطنة بتأهيل المواطن المسؤول في دولة الحق- ندوة الوطن والمواطنة وأفاق التنمية البشرية المنظمة من طرف لجنة القيم الروحية والفكرية/ مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية – الرباط 6-7 يونيو 2006.

تسجل الاستجابة التلقائية للمثقفين حول العديد من القضايا التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، تعلق الأمر بقضايا المرأة أو الحقوق الثقافية اللغوية أو الدين أو السياسة أو العدالة الانتقالية أو الإرهاب وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا ذات الصلة بالثقافة الديمقراطية.

**ولم يتردد المثقفون المغربي في الانخراط، بواسطة الدراسات والحوارات حول قضايا مفصلية، فلقد ساهم مثلا أزيد من مئة وثلاثين مثقف مغربي في الحوار الوطني لإعداد التقرير الخاص بالخمسينية، كما ساهم أيضا وبدون تردد العديد من المثقفين في الأعمال التحضيرية لهيئة الإنصاف والمصالحة وفي حواراتها الموضوعاتية الوطنية والجهوية، كما انخرط العشرات من المثقفين، في حوارات غير مسبوقه حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والإسلام السياسي، وبذات الدرجة أنشأت العديد من المراكز البحثية على مستوى الجامعات ووجداتها المتخصصة، كما أنشأت مراكز أخرى مستقلة، كما تواصل بعض دوريات الصحافة المكتوبة دورها في إعطاء الكلمة ومحاورة المثقفين.**

**ويبقى الحوار العمومي حول المشترك الجماعي موضوع ملاحظات ومؤخذات**

- هل توجد أزمة تواصل بين المثقف والسياسي؟
- هل استعاد المثقفون المغاربة الثقة في الدولة التي ظلوا لسنوات يناهضونها بأشكالهم الخاصة؟
- هل توفر مؤسسات الدولة آليات وفضاءات للحوار الحر والتناظر العمومي؟
- هل تتعامل الدولة مع المثقفين كأصحاب أفكار حرة أم كخبراء؟
- لماذا تغيب تقاليد الحوار الثقافي والفكري حول المشترك الجماعي؟
- هل تتوفر وسائل الإعلام السمعية البصرية على استراتيجية مبدعة للحوار الحر والتناظر العمومي حول قضايا الديمقراطية؟
- هل تقوم مؤسسات الدولة الوطنية والجامعات بمواكبة الحوار العمومي حول قضايا الفكر والثقافة والسياسة؟
- ؟.....

## استنتاجات أولية

### أولا

لا يعني لقاء مكناس الحوارية، حول قيم المجتمع الديمقراطي، أن الموضوع غير مطروق، أو، لا يشكل محط انشغالات، بل على العكس، إنه يتخلل ثانيا، ومجريات الآراء والمواقف والممارسات، منذ ابتدأت الحياة السياسية العصرية، إبان الكفاح الوطني، وبعد الاستقلال حيث النضال من أجل الفكرة الديمقراطية، أو راهنا، من خلال الأحداث والوقائع الكبرى التي عرفتها وتعرفها البلاد في سياق انتقالها أو انتقالاتها المعقدة إلى الديمقراطية؛

### ثانيا

يحتاج موضوع قيم المجتمع الديمقراطي، إلى إطلاق مسلسل معرفي، بحثي وعملي من حيث التفكير، بروم التأسيس والتأصيل لمنظومة القيم المترسخة والناشئة أو الصاعدة والمأمولة، من خلال دينامية تدعو الجميع، من باحثين جامعيين متخصصين وفاعلين سياسيين ومدنيين ووسائل الإعلام ورجال العدل....، أي كل مكونات، بيت، العيش المشترك؛

### ثالثا

لا تعني الحالات والنماذج التي اعتمدها الدراسة التركيبية، أو بالأصح التقرير الموضوعاتي، الإحاطة بالوقائع والأفكار موضوع قيم المجتمع الديمقراطي، إنها نماذج دالة، من بين أخرى، وتبقى الحالات مفتوحة

و متنوعه كالمواطنة والتعدد اللغوي، ومكافحة الرشوة، والبيئة، وتدبير المنازعات  
وفضاءات ممارسة الحريات والحقوق...

## رابعاً

يحتاج الحوار حول قيم المجتمع الديمقراطي، إلى فضاء حر، قصد التناظر العمومي، يلتقي فيه الفاعلون السياسيون والمدنيون ومهنيو الإعلام المتخصصون في العلوم الإنسانية والعلوم القانونية والسياسية ذات الصلة بالموضوع؛ لقد انشغل الفقيه الراحل سي ادريس بنزكري رحمه الله، الذي يتزامن لقاء الحوار الحالي مع نهاية السنة الأولى لرحيله، انشغل بفضاء عمومي للتناظر الحر حول قضايا حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية، وهو حلم حقق بعض لحظاته البليغة عن طريق اللقاءات الحوارية الموضوعاتية التي نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة، وانصبت حول قضايا الحقيقة وعنف الدولة والإصلاحات وغيرها من القضايا، التي تفاعلت معها بإيجابية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية البصرية، وشارك فيها فاعلون ومتخصصون أكثر.

## خامساً

تبرز بعض ملامح قيم المجتمع الديمقراطي، كما رسم ذلك التقرير الموضوعاتي التركيبي الحالي، في الوطنية الموحدة، والكرامة الإنسانية، والتعايش الديمقراطي، والاعتراف والتسامح، والمعرفة، وهي القيم المضادة، "للقيم" المدانة، ذات الصلة بالتمييز والتعذيب والكرهية وسوء المعاملة والإقصاء، والرشوة واستغلال السلطة والنفوذ....؛ وستحتاج القيم الديمقراطية، المترسخة والصاعدة والمأمولة إلى تراكم من حيث المعرفة، حتى تواكب الديناميات المجتمعية السياسية والثقافية، معرفة تجمع بين التأصيل المعرفي وأنظمة التحليل، حتى تصبح قيماً متعارفاً عليها، موجبة وملهمة وقائدة، للسياسات والممارسات والسلوكيات.

اقترح مداخل لمواصلة الحوار  
حول موضوع قيم المجتمع الديمقراطي



يحتاج حوار قيم المجتمع الديمقراطي، إلى آليات ومسالك حرة غير مقيدة، تدمج بين التفكير العلمي والتفكير العملي والدراسات المجالية البحثية المتخصصة وفي هذا الإطار يمكن التفكير مثلا في:

## أولا

قيام جهة داعية أو شبكة، مثلا من الجمعيات المهتمة والمراكز البحثية المشتغلة على قضايا حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية، ومهنيي الصحافة وباحثين جامعيين ومتخصصين؛ تتولى رعاية الحوار حول موضوع قيم المجتمع الديمقراطي؛

## ثانيا

التفكير في ورشة متخصصة تتولى إعداد مشروع حول قيم المجتمع الديمقراطي المترسخة والناشئة، حتى يكون موضوعا لحوارات "قطاعية" وجهوية ووطنية، في أفق إعداد إعلان مبادئ أو ميثاق، أو أفكار مؤسسة تستوجب ترقية دستورية؛

## ثالثا

التفكير في تنظيم لقاء فكري خاص، تستدعى له شخصيات وطنية مشهود لها بالمكانة العلمية في مجالات البحوث المتصلة بالفكر والدين والسياسة وعلم الاجتماع والتواصل، لقاء يتم بمناسبة الاستماع ومحاوره آراء مختصة في مجالي الاجتهاد والتأصيل؛

## رابعا

التفكير في تنظيم أول لقاء وطني من نوعه، خاص بمراكز الاستماع والرصد، الوطنية والجهوية والمحلية العاملة في الحقوق الإنسانية وبصفة خاصة تلك

المشتغلة على ظواهر العنف وسوء المعاملة، وعلى قضايا الشفافية، بغاية تبادل الآراء والتحليل حول الظواهر والممارسات الماسة بقيمة الكرامة الإنسانية.

## خامسا

التفكير في صيغ لتوثيق الأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية والمقالات التحليلية التي تم إعدادها حول قضايا القيم وكذا سبل متابعتها ورصدها وتحليلها.  
الرباط في 7

ماي 2008

## تقرير تركيبى عن أشغال ندوة: قيم المجتمع الديمقراطي

نظم بيت الحكمة خلال أيام 8 و9 و10 ماي 2008 بمدينة مكناس لقاء حول موضوع قيم المجتمع الديمقراطي حضره عدد من الفعاليات الثقافية السياسية والحقوقية والنسائية والإعلامية.

ألفت السيدة خديجة الرويسي في افتتاح هذا اللقاء كلمة تطرقت فيها إلى الأسباب التي حدثت ببيت الحكمة إلى تنظيم اللقاء وإلى الأهداف المتوخاة منه وتناولت الخيارات الجوهرية المطروحة أمام المغرب في سياق مسار الانتقال الديمقراطي الذي اختاره، ومسؤولية النخبة بمختلف مكوناتها في هذا الباب لتسائل القيم السائدة ومدى قدرتها على مواكبة الانتقال الديمقراطي وإنجاحه وتطرح سؤال القيم الكفيلة بمواجهة الخيار السوي، ولتختتم كلمتها بالإشارة إلى الحوارات التي انطلقت في المغرب خلال السنوات الأخيرة بمناسبة تقرير الخمسينية والتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة وغيرهما.

تم خلال الجلسة الافتتاحية والتي ترأسها السيد منير بنصالح، تقديم الأستاذ أحمد شوقي بنيوب للدراسة التي أنجزها لتكون أرضية مفصلة لهذا اللقاء، وقد تعرض في تقديمه الموجز لهذه الدراسة، التي يعتبرها تقريرا، لبعض الأجزاء المهمة منطلقا من الديناميكية الملموسة التي يعرفها المغرب ومن التضارب الموجود في توصيف الأوضاع وتشخيصها ومن تحديد مفهوم القيم والذي يحيل على التفضيلات الجماعية. وبين كيف أصبحت حقوق الإنسان متلازمة مع الديمقراطية والتنمية والسلام وحكم القانون مع صدور ميثاق الأمم المتحدة وكيف تبلور ميثاق التسامح، ثم تطرق إلى ما ورد في الجزء الثاني من الدراسة بصدد الوطنية والديمقراطية وإلى تراجع دور الطبقة التي صنعت الوطنية ليتساءل عن التهديد الذي يمكن أن يحد من وظائف المجتمع المدني.

وفي سياق الديناميكية الراهنة التي تعرفها البلاد أشار إلى أهمية نجاح المغرب في تقييم خمسين سنة من التنمية من لدن خبراء محليين في شتى المجالات أسفر عملهم عن منتوج وطني هو الأول في بابه، كما أشار إلى التدبير الجيد لثلاثة قضايا كبرى هي مدونة الأسرة والأمازيغية و معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ثم تحدث عن جملة من القيم من أهمها الكرامة الإنسانية التي لاديمقراطية بدونها والتعايش الديمقراطي وحرية الرأي وإعلان شأن المعرفة، والاعتراف والحوار والتسامح، وأحال بهذا الصدد على الدراسة وما تضمنته من تصنيفات للقيم ومن استشهادات واستنتاجات مبينا سياق بلورتها ومنهجية الاشتغال عليها.

وفي نفس الجلسة، ألقى الأستاذ المحجوب الهيبية عرضا بعنوان "عناصر أساسية من أجل مواطنة بيبئية" تطرق فيه إلى اشتغال العالم خلال الستين سنة الأخيرة

بالبينة باعتبارها شرطا لتحسين جودة الحياة وبالتالي للديمقراطية وإلى غياب هذا الانشغال في المغرب في صفوف النخبة، وارتأى أن ثمة ستة عناصر أساسية للتفكير في قضايا المواطنة بارتباط مع موضوع البيئة هي :

كونية المسألة البيئية، وما تشكله من مصلحة مشتركة ومسؤولية مشتركة، والتلازم بين الحق والمسؤولية وما يستوجبه موضوع البيئة من إعمال لمبدأ الاحتراز وما يتطلبه من إقناع واقتناع.

ثم تدخل الأستاذ محمد كرين في موضوع الممارسة السياسية الكفيلة بتكريس قيم المجتمع الديمقراطي، فتطرق لبعض مظاهر الممارسة السياسية في المغرب متسائلا عن مدى احترامها لقيم المجتمع الديمقراطي ومذكرا بأوضاع الأحزاب السياسية والأداء البرلماني ومجموعة من السلوكيات السياسية التي شوهت العمل السياسي والديمقراطي وأفقدته المصداقية لدى المواطن وركز على ثقافة الفساد بمختلف مظاهره مستشهدا بما عرفه تجديد ثلاث أعضاء مجلس المستشارين يوم 8 شتنبر 2006 وتداعياته التي أدت إلى تدني المشاركة السياسية وما تثيره من انتباه إلى تدني الممارسة السياسية وتعميم نموذج الحزب الإداري، ليطرح في الأخير ضرورة تأهيل الممارسة السياسية والطبقة السياسية باعتباره مدخلا وشرطا للنهوض بالعمل السياسي خاصة وأنه لا ديمقراطية بدون أحزاب ذات مصداقية.

في آخر مداخلة خلال الجلسة الافتتاحية تناول السيد نور الدين مفتاح موضوع "الإعلام وقيم المجتمع الديمقراطي". استهل تدخله بالإشارة إلى النقد القاسي الموجه إلى الجسم الصحفي في الأونة الأخيرة. فهذا الجسم أصبح يشكو من سوء تفاهم مع النخبة ومع السلطة ومع المواطن وحتى مع نفسه، متسائلا عما إذا كانت الصحافة في مستوى لحظات الانتقال أم أن الطبيعة المتعثرة لهذا الانتقال هي التي لم تتمكن من احتضان العمل الصحفي وقد انتقل من النضالية إلى الاحترافية. فلا مجتمع ديمقراطي بدون صحافة مستقلة. وتحرير الإعلام ينبغي أن ينصب على ما هو موجود؛ فمن غير المعقول أن تبقى الصحافة خاضعة لقانون سيء وأن تظل مهددة بقضاء غير مستقل وغير متخصص وغير عادل. والاحتكام إلى القضاء عند وقوع تجاوزات، أصبحت واقعا قائما، ينبغي أن يصبح أمرا عاديا شريطة أن يحقق هذا القضاء التوازن المطلوب بين الخطأ والعقاب. صحيح أن قطاع الصحافة قطاع مريض ولكن المجتمع يتحمل المسؤولية، إذ أنه يعاقب الجودة. وتأثير الصحافة في المجتمع ضعيف.

إثر المداخلات، فتح السيد منير بنصالح رئيس الجلسة باب النقاش الأولي حول العروض المقدمة، فنوه عدد من المتدخلين بالدراسة المتخذة أرضية للقاء وأثار بعضهم ملاحظات بخصوصها تتعلق أساسا بالاختصار والاختزال اللذين طبعا مفهوم القيم وتحاشي إثارة إشكالية التوتر الدائم بين الخصوصية والكونية. وأشارت التدخلات إلى أن الديمقراطية سيرورة وبناء مستمر وأنها لا تبنى حسب خصوصية كل بلد وأن القيم مسؤولية مشتركة وشاملة غير أنها لم تتطور بما يستوعب اتساع الحريات، وأن الحاجة تدعو إلى إنتاج قيم جديدة تأخذ بعين الاعتبار كون العقل مرجعية أساسية. كما ورد فيها أن استراتيجيات الاستبعاد تولد التطرف في حين أن

استراتيجية الاستيعاب تخلق التحول، وأن التطرف الديني لابد أن يحظى بالاهتمام شأنه شأن انعزال الشباب وانحسار العمل الحزبي، وهو ما يحتم مراجعة عميقة للفكر السياسي وفتح نقاش وطني حول أزمة الأحزاب السياسية.

وزعت أشغال الندوة على ثلاثة محاور :

خصص المحور الأول لمناقشة "المعايير الإنسانية والمبادئ الدينية والرصيد الحضاري والمكتسبات الوطنية وقيم المجتمع الديمقراطي". رئيس الجلسة السيد عبد العالي مستور.

قدمت التدخلات الأولى في هذا المحور مداخل لمناقشته، فتساءلت حول العلاقة بين الرأي والعقيدة، وإذا كانت العقيدة حسب هذه التدخلات قطعية وثابتة، فإن الرأي قابل للنقاش، والديمقراطية لحظة انتقال من العقيدة إلى الرأي. إنها تقوم على مقاربات متغيرة باستمرار. ثم طرحت أزمة القيم داخل المجتمع وتساءلت حول إمكانيات النقاش والتأثير.

وفي حين سجلت بعض التدخلات أن رصيدنا الحضاري قائم على الاستبداد وأن الدين ينطوي على مضامين مناقضة لحقوق الإنسان وأن التراث لا يتضمن قيم الديمقراطية، لاحظت أخرى أن لدينا تاريخا ورسيدا مهمين وأن ثمة حاجة للنش في هذا التاريخ ورد الاعتبار إليه والكشف عن محطاته.

وفيما يتعلق بمسألة الخصوصية، اعتبرها أحد المتدخلين منطقا محافظا بطبيعته يضع المتشبهين به خارج التاريخ. فمرجعيات القيم متعددة وهو ما يقتضي تجاوز منطوق الخصوصية والتحرر من الافتراضات المسبقة واستحضار الرصيد المجتمعي بما تراكم فيه من اجتهاد وتفاعل وتعايش.

وقد ورد في تدخل آخر أن الممارسات السياسية وخاصة ممارسات القوى ذات المرجعية الدينية بعيدة عن الممارسة الديمقراطية بدعوى هذه الخصوصية بالذات، في غياب كل نقاش مسنول حقيقي في المجال العمومي وفي غياب اضطلاع الإعلام بدوره في التوضيح والتدقيق والتنوير.

بيد أن التعايش يقتضي أولا حسب أحد المتدخلين الولاء للوطن باعتباره مشتركا ثم مراعاة ما تشمله قيم الديمقراطية من مساواة وكرامة ومن اعتبار للفرد، فهذه القيم محصلة لمساهمات شتى الحضارات. إن ثمة ضرورة لطرح الأسئلة التي لا مندوحة عنها لبناء المجتمع الديمقراطي ووضع عناصر جواب عنها ومعاينة تمظهراتها وإنجاز تصور تركيبى يساعد على الخروج من حالة عدم الاقتدار الديمقراطي وعلى التخلص من الشعور بهشاشة الالتزام ببناء الديمقراطية، في حين اعتبر البعض أن الديمقراطية تبنى انطلاقا من خصوصيات كل بلد.

والجدير بالإشارة أن فكرة تجاوز الخصوصية استأثرت باهتمام المشاركين والمشاركات وخاصة بالنظر إلى مصدرها. وقد وردت بشأنها تعاليق حول مدى الانسجام بين الخطاب والممارسة مع التشديد على أن الممارسة هي المحك

إن هنالك قيما مشتركة تتجلى في المعرفة والتعليم والحوار وتدبير الاختلاف والإنصات الوجداني وإعادة النظر في اللغة الإقصائية والإتهامية واللغة التي تغيب المسؤولية ولا تعترف بالآخر.

وانطلاقا من التأكيد على أزمة القيم داخل النخبة وداخل المجتمع أثرت مسؤولية الدولة في تعميم الرصيد الحامل للقيم ووجوب إنجاز بناء مشترك جماعي قائمة على الثقة تلعب فيه النخبة دورا أساسيا، إلى جانب الدور الذي ينبغي أن تلعبه التنشئة والتربية والمدرسة والإعلام في إنتاج القيم وتأسيسها بما يمكن من التمييز بين القيم المزكية والمؤسسة للمجتمع الديمقراطي والقيم المضادة له، دون إغفال التطور التكنولوجي والمعلوماتي وما صاحبه من ظهور قيم جديدة ومن طبيعة اجتماعية بين الأجيال تفرض ضرورة استيعاب الآليات والوسائل التي يفكر فيها الشباب ومواكبتها.

وخلص النقاش إلى أن موضوع القيم وعلاقتها بالديمقراطية والمرجعيات والرصيد التاريخي والمكتسبات يحتاج إلى نقاش واضح وعميق ومستمر داخل المجال العمومي. وقد اعتبرت الندوة بداية لهذا النقاش الجدي والمسؤول.

تطرق المحور الثاني لسؤال: "أي قيم لانتقالنا إلى الديمقراطية؟" رئيسة الجلسة السيدة خديجة المروزي وقد مهدت للجلسة بالقول إن تطور الديمقراطية مشروط بالتعددية وبالتوازن الحرج بين مختلف القوى السياسية والتعلم الذي يسمح بإمكانية الحل السلمي للصراع، علاوة على مسؤولية الدولة ومختلف الفاعلين في حماية الحقوق والحريات.

انصب النقاش على أهمية القيم ومفهومها وترتيبها وعلى مفاهيم الديمقراطية والتناوب والمحاسبة والمسؤولية وحرية التعبير التي تتعارض مع نشر الأكاذيب، والانتقال إلى الديمقراطية وما يقتضيه من إنصات ومساواة بين الجنسين، واحترام القانون والكفاءة في ممارسة الحقوق.

وقد اختلفت التدخلات حول سلم ترتيب القيم في مرحلة الانتقال السياسي إلى الديمقراطية، فأعلى البعض من شأن الذكاء والمعرفة، في حين ركز آخرون على أن الديمقراطية تقتضي أولا الإيمان بحقوق الإنسان ثم الاعتراف المتبادل بكافة المكونات والقوى بغض النظر عن مرجعيتها والنزاهة والدولة بما هي قيمة والثقافة والعقلانية والحق في الاختلاف.

إثر ذلك انتقل النقاش إلى مساءلة العمل السياسي وممارساته وما نتج عنها من عدم تحقيق الديمقراطية لوظائفها بما فيه وظيفة الانتخابات وما خلفته من أزمة ثقة في الانتخابات كما في مؤسسات الدولة ومن تمثيلية سياسية هزيلة وعزوف عن المشاركة، فدعا النقاش من ثمة إلى ضرورة التوافق بشأن المشروع الديمقراطي ومرتكزاته وآلياته بما يقتضيه ذلك من تفكير في الاختلافات القائمة بين الأطراف داخل المجتمع وتأسيس للقيم وإعمال لمبادئ المساءلة والمحاسبة ومن دعوة للحركة الإسلامية التي تتبنى الديمقراطية إلى الوضوح والتخلي عن عقيدة الولاء والبراء وعن التمييز بين القوانين الإسلامية والقوانين الوضعية، ومن مراعاة على النخبة في

هذا النقاش استنادا على المشترك بين الجميع في باب الديمقراطية التي تلعب القيم دورا أساسيا في صيانتها من الأخطار التي تتهددها من خصوم القيم الذين يستعملونها ويتحايلون عليها من أجل الوصول إلى السلطة.

وبالرغم من استنثار إشكالية المصطلح وتحديد المفاهيم بالنقاش، فقد عبر البعض عن تحفظه بخصوص مصطلح الانتقال إلى الديمقراطية، وعن ميله إلى استبداله بمصطلح البناء الديمقراطي أحيانا وبالانتقال السياسي أحيانا أخرى تبعا لتباين المنطلقات، بيد أن الاتفاق قد حصل حول القيم الوظيفية التي تضيء طابعا إيجابيا على السلوك السياسي في إطار مشروع سياسي بغض النظر عن صحة نتائج هذا المشروع القائم على تحليلات فكرية وغير المقنن على التحليل السياسي الذي يفضي إلى انزلاقات، بقدر ما حصل حول دور المؤسسات التربوية والتعليمية والأحزاب الجمعيات والصحافة... في إنتاج القيم وصيانتها، مما يتطلب التفاهة هذه المؤسسات جميعا حول ميثاق أخلاقي يتضمن قيما غير قابلة للانتقائية، قائمة على أولويات تراهن على المؤسسات عوض الأشخاص وعلى الاستثمار في مجال القيم وفي مجال تصفية الالتباس المتصل باللغة واستعمالاتها.

إن احترام القوانين، بغض النظر عن الموقف منها، وحب الوطن الذي يجب تلقينه بوصفه قيمة وترجيح المصلحة العامة وتغيير أنماط والسلوك وجودة التعليم ومواجهة الانحسار الثقافي بالمعرفة والمساواة بين الجنسين والحق في الاختلاف والثقة في إمكانية البناء بالارتكاز على ما هو مشترك وضرورة بناء دولة حديثة باعتبارها شرط وجوب للدولة الديمقراطية، أمور تجاذبها النقاش في سياقات القيم أحيانا، وفي سياق شروط الانتقال إلى الديمقراطية أحيانا أخرى، وهي شروط موضوعية بامتياز بالنسبة لكل نقاش حول القيم بجميع حمولاتها الأخلاقية، واللازمة لبناء مجتمع ديمقراطي بجميع حمولاته السياسية.

تناول المحور الثالث " فضاءات وآليات تدبير النزاعات الناشئة عن

*انتهاك القيم*" رئيس الجلسة السيد نور الدين أفاية.

وطأت له رئاسة الجلسة بتقديم مسهب أوضح أن النزاع جزء من الواقع والوجود، وقد يكون محركا أساسيا للتغيير، لكن لا بد من تسويته عبر تحديد نوع النزاع وطبيعته واختيار الطريقة المناسبة لحله. وبخصوص هذه النقطة أشار التقديم إلى وجود طريقتين بارزتين لفض النزاعات، أولاهما يمكن استنباطها من تحليلات مكيافيلي، ومفادها أن فض النزاع لا يمكن أن يتم إلا عن طريق العنف، وثانيهما أطروحة من أبرز ممثليها جورجين هابرماس، وتقوم على الحوار المحتكم إلى العقل وغير المنفصل عن التربية على السلم، فأصل الديمقراطية هو الحوار القائم على التفاهم والتفاهم والاعتراف بالآخر والاستعداد للتنازل الجزئي عن الذات وإدارة التفاهم مع الآخر باعتباره ذاتا تمتلك كرامة مما ينطوي على عنصر الاحترام الذي لا تقوم له قائمة بدون الإنصات بما يستتبعه من حرية التعبير والالتزام بالجواب وإرادة البحث الجماعي عن الحقيقة، فهذه هي شروط الحوار الحقيقي القائم على الحجة والإقناع.

وطرح التقديم تساؤلات تشكل مداخل للنقاش وتتعلق بكيفية النظر إلى النزاعات التي تفرضها التحولات العميقة للمجتمع وعلاقتها بالحدثة والتركيبية الثقافية المتعددة وما تفرزه من أنسجة للتضامن على رأسها التضامن الأبوي (حسب بول باسكون) وبالحركية الفائزة والرضات التي يعرفها المجتمع وما أفرزته من نزاعات متعددة ومظاهر جديدة للاحتجاج وبآليات فضها ومدى جدوى المراهنة على القضاء وحده في حلها.

تمحورت التدخلات حول صعوبة تحديد النزاعات وطبيعتها ومداهها وأبعادها وحول وجوب الاتفاق على حد أدنى ضروري لفضها، وبناء أرضية للفهم وأشارت إلى أن النزاعات داخل الأحزاب توطر دائما بأنها نزاعات حول قيم، والحال أنها غالبا ما تكون قائمة على مصالح، وأنها تؤدي إلى انشقاقات تعبر عن عدم استيعاب التعايش داخل نفس الإطار بين الرأي والرأي المخالف مما يؤول إلى استنساخ النموذج المخزني، فمن الضروري إذن فرز آليات جديدة لحل هذه النزاعات. ولاحظت اللجوء المتزايد إلى آليات خارجية من ضمنها القضاء في غياب الآليات الديمقراطية الداخلية واقترحت التدخل الخارجي الطوعي والقبول بتحكيم المجتمع المدني في النزاعات الحزبية والإشراف على انتخابات هيئاتها وهياكلها.

وسجلت تدخلات أخرى أن الوضع الراهن السائد في هذا الباب له جذور تاريخية تتمثل في الازدواجية الموروثة عن المرحلة الكولونيالية والتي أنتجت نوعا من انفصام الشخصية وفي محاولات إرجاع المجتمع المغربي إلى التقليدية رغم ما ساد من تطلع إلى التحديث، فالنزاعات تنشأ عن تدبير غير كاف أو غير منصف لحالة معينة وعن التلاحن بين قيم متعارضة والجنوح إلى التحريض والصراع أكثر مما إلى فض النزاع.

ومن أسباب هذا الجنوح تغليب المواقف السياسية والحسابات الظرفية وغياب الفكر والتحليل الموضوعيين والاستماع المتبادل وحضور العنف بشقيه الرمزي والمادي، بيد أن فض النزاع يقوم على منطق التنازلات الحكيمة أكثر مما يقوم على منطق الحقيقة والخطأ. ويقتضي تصحيح هذا الوضع إعادة النظر في المنظومة التربوية وترشيد الحوار الوطني والنقاش العمومي مع احتواء غلواء الصحافة المستقلة والتخفيف من حدة الحسابات السياسية الظرفية واستعمال المؤسسات الوسيطة أو الوسطاء المدنيين.

ومن المتدخلين من يرى أن جوهر النزاعات وأصولها هي :

أولا: توزيع الثروة وإنتاجها؛

ثانيا: إقصاء بعض المكونات وتهميشها؛

ثالثا: السعي المحموم نحو التحديث الاقتصادي أو الوظيفي.

فالحاجة تدعو إلى إصلاح الإطار العام وهو الإطار السياسي والمؤسسي والقانوني. والواقع أن مقولة النزاع وفض النزاع تحيل على الإنسان مع نفسه ومع الآخر داخل جميع فضاءات الحياة، وعلى مدى وعي الإنسان بمكانته وقيمه ووجوده داخل المجتمع. ويقتضي فض النزاع خضوع آلياته وقواعده للعقل ولمبادئ



الديمقراطية. ويبدأ العمل على هذا الصعيد من الأسرة التي ينبغي أن تكون فضاء للحوار ولثقافة الحوار.

وقد تم التذكير في هذا الباب بتجربة المجتمع الأمريكي في ترسيخ مفاهيم التنشيط والتفاوض وإحداث آليات لذلك على جميع الأصعدة وبشروط الحوار من حجاج وإقناع ومن بناء خطاب مهيكّل ومؤسس ومعلّل.

ولوحظ من خلال تدخلات أخرى غياب جهات يمكن الاحتكام إليها في حال وجود نزاعات، وغياب الحوار المنافي للزعامة مع وجود زعامة تشل الحوار، والحال أن أسباب النزاع تتغذى من الظلم الاجتماعي والفساد وانعدام فصل السلط وعدم استقلال القضاء وافتقار الأحزاب إلى الديمقراطية. وهي أمور أدت، من بين ما أدت إليه، إلى عزوف المواطن عن انتمائه إلى المجموعة.

والشروط الأولى لتجاوز هذا الوضع هي صيانة المشترك وتقويته وتدعيمه والتركيز على التنشئة الاجتماعية ودور الإعلام ووسائل الاتصال السمعي البصري وتعزيز القضاء والنهوض به وبأدواره، والاشتغال بوضوح وشفافية على بؤر التوتر (الشان الديني، اللغات...) والنهوض بدور ومؤسسات المجتمع المدني وتجديد الثقافة السياسية وإسهام الجامعة في النقاش حول هذه الموضوعات وتحليلها وإمكانية الاحتكام إلى منظومة قيمية والكشف عن الحقيقة ووضع ضمانات حقيقية لعدم تكرار ما جرى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة...

وفي خضم النقاش شددت العديد من التدخلات على الصراع المجتمعي الذي تخوضه فئة اجتماعية وازنة هي فئة النساء داخل الأحزاب ومؤسسات المجتمع والدولة من أجل التحرر والمساواة الكاملة بما يمكنها من المساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي وعلى ضرورة التأصيل الدستوري والتشريعي والمؤسساتي لمكانة النساء ودورهن في البناء الديمقراطي إلى جانب باقي الآليات الأخرى المقترحة لفض النزاعات.

ومن أهم ما يمكن استخلاصه من أشغال الندوة أن النقاش حول قيم المجتمع الديمقراطي، كائنها وممكنها، جذورها ومحملاتها، شروطها ومكوناتها، كما حول اعتبارها شرطاً للبناء الديمقراطي، نقاش بدأ ليستمر ويتوسع ويتغذى بمساهمات مختلف الفاعلين والمتقنين والمهتمين، وأنه بداية موفقة وخطوة أولى يشكر كل من ساهم في تحقيقها.

**Valeurs de la Société Démocratique**  
**Conférence Meknès**  
**Rapport de synthèse**

Bayt Al Hikma a organisé les 8, 9 et 10 mai dans la ville de Meknès une rencontre autour du thème : « Les valeurs de la société démocratique », à laquelle ont pris part plusieurs personnalités du monde de la culture, de la politique, des droits de l'Homme, des femmes et des médias.

A l'ouverture de cette rencontre, Mme Khadija Rouissi a prononcé une allocution dans laquelle elle a expliqué les raisons qui ont conduit Bayt Al Hikma à organiser cette rencontre et les buts escomptés d'une telle initiative. Elle a ainsi rappelé les options essentielles qui s'offrent au Maroc dans le contexte du processus de transition démocratique qu'il a choisi. A cet égard, elle a évoqué la responsabilité de l'ensemble des composantes de l'élite à interpeller les valeurs dominantes et leur capacité à accompagner la transition démocratique, à lui assurer le succès. Elle s'est interrogée sur les valeurs susceptibles de contrecarrer la mauvaise option et a conclu en rappelant les dialogues qui ont été lancés au Maroc ces dernières années à l'occasion de la présentation du rapport du cinquantenaire et le rapport final de l'Instance Equité et Réconciliation.

Au cours de la séance d'ouverture qui a été présidée par M. Mounir Bensalah, M. Ahmed Chawki Benyoub a présenté l'étude qu'il a réalisée en guise de plateforme détaillée pour cette rencontre. Dans sa brève présentation de cette étude qu'il considère comme un rapport, il a exposé certaines parties importantes en partant de la dynamique concrète que connaît le Maroc et du paradoxe observé dans la description et le diagnostic de la situation et en définissant le concept des valeurs qui nous réfère aux choix collectifs. Il a rappelé que les droits humains sont devenus inséparables de la démocratie, du développement, de la paix et de l'Etat de droit, avec la promulgation de la Charte des Nations Unies et la promotion des valeurs de tolérance. Il a ensuite exposé les idées

essentielles de la seconde partie de l'étude relatives au patriotisme et à la démocratie, rappelant l'affaiblissement du rôle des classes qui ont été à l'origine du patriotisme et s'est interrogé sur les menaces qui peuvent limiter les fonctions de la société civile.

Par ailleurs, et dans le contexte de la dynamique actuelle que connaît le pays, il a mis en exergue la réussite de l'opération d'évaluation des cinquante ans de développement au Maroc de la part d'experts locaux dans les différents domaines et dont les travaux ont généré un produit national qui est le premier dans son genre. Il a également fait état de la bonne gestion de trois grandes problématiques qui sont celles du Code de la Famille, de l'amazighité et du traitement du dossier des graves violations des droits humains dans le pays. Il a ensuite examiné plusieurs valeurs dont celle de la dignité humaine indispensable dans tout système démocratique, ainsi que celles de la coexistence démocratique, de la liberté d'expression, de l'importance de la connaissance, de la reconnaissance, du dialogue et de la tolérance. A ce propos, il a rappelé les différentes classifications de valeurs ainsi que les témoignages et les conclusions rapportés dans l'étude, tout en soulignant le contexte de leur manifestation et la manière dont ces valeurs sont appréhendées.

Au cours de la même séance, M. Mahjoub El Hiba a présenté un exposé sous le titre : « *Eléments fondamentaux pour une citoyenneté écologique* » dans lequel il a traité de la préoccupation du monde au cours des soixante dernières années pour l'environnement en tant que condition pour l'amélioration de la qualité de la vie et partant la démocratie. Il a fait notamment état de l'absence de cette préoccupation parmi l'élite au Maroc. Il a estimé qu'il existait six éléments fondamentaux à la base de la citoyenneté en liaison avec le sujet de l'environnement : l'universalité de la question environnementale qui constitue un intérêt commun et une responsabilité partagée, le lien indissociable entre le droit et la responsabilité, la nécessité de mettre en œuvre le principe de précaution en

matière d'environnement ainsi que l'importance de la conviction et de la persuasion.

Ensuite, M. Mohamed Grine a intervenu pour traiter de la question de la pratique politique qui est susceptible de consacrer les valeurs de la société démocratique. Il a ainsi rappelé certaines manifestations de la pratique politique au Maroc en s'interrogeant sur leur respect des valeurs de la société démocratique et en rappelant la situation des partis politiques, de la pratique parlementaire ainsi que d'autres comportements politiques qui ont contribué à dénaturer l'action politique et démocratique et lui ont ôté toute crédibilité auprès du citoyen. Il a également insisté sur la culture de la corruption politique sous toutes ses formes, illustrant ses dires par les pratiques malsaines qui ont entaché le renouvellement du tiers des membres de la Chambre des Conseillers le 8 septembre 2006 et leurs répercussions qui ont conduit au recul de la participation politique, à l'affaiblissement de la pratique politique et à la généralisation du modèle des partis administratifs. Enfin, il a souligné la nécessité de mettre à niveau la pratique politique et de la classe politique comme condition préalable pour le redressement de l'action politique, affirmant qu'il ne saurait y avoir de démocratie sans partis crédibles.

Dans une dernière intervention au cours de cette séance d'ouverture, M. Noureddine Miftah a traité du thème des « *Médias et des valeurs de la société démocratique* ». Il a ainsi commencé par rappeler la critique sévère adressée au corps des médias au cours de la dernière période. Ce corps souffre actuellement de mécontentement avec l'élite, le pouvoir, le citoyen et même en son sein. A cet effet, il s'est demandé si c'est la presse qui n'arrive pas à se mettre au niveau de la transition ou si c'est la nature incertaine de cette transition qui ne permet pas d'intégrer l'action journalistique au moment où celle-ci est passée du stade du militantisme à celui du professionnalisme. Ceci dit, il ne saurait y avoir de société démocratique sans presse indépendante. La libéralisation des médias doit tenir

compte de l'existant. Il n'est pas normal que la presse demeure soumise à une législation de mauvais aloi et qu'elle reste menacée par une justice non indépendante, non spécialisée et inéquitable. En cas de dépassements, le recours à la justice est devenu une pratique courante ; il doit en fait devenir une chose normale à condition que la justice puisse instaurer l'équilibre souhaité pour que la sanction soit proportionnelle à la faute. Il est vrai que le secteur de la presse est malade, mais c'est la société qui en assume la responsabilité car elle sanctionne la qualité, alors que l'influence de la presse sur la société demeure faible.

A l'issue des interventions, le président de séance, M. Mounir Bensalah, a ouvert les débats à propos des exposés qui ont été présentés. Plusieurs intervenants ont tenu à saluer la qualité de l'étude qui a été présentée en tant que plateforme de la rencontre et ont formulé un certain nombre de remarques à ce sujet. Ils ont ainsi relevé que le traitement du concept des valeurs a été présenté de façon concise et généralisatrice, évitant de soulever la problématique du conflit permanent entre la spécificité et l'universalité. Les interventions ont également indiqué que la démocratie est un processus et une construction continue. La démocratie ne se construit pas suivant les spécificités de chaque pays, les valeurs sont une responsabilité globale partagée, mais elles n'ont pas évolué de sorte à intégrer les libertés. Il est donc nécessaire de produire de nouvelles valeurs qui mettent en avant la raison comme référentiel de base. Certains ont également souligné que la stratégie d'exclusion génère l'extrémisme alors que la stratégie d'inclusion crée la transformation et que l'extrémisme religieux doit être l'objet de l'intérêt de tous au même titre que l'isolement de la jeunesse et l'affaiblissement de l'action partisane, ce qui nécessite une révision profonde de la pensée politique et l'ouverture d'un débat national autour de la crise des partis politiques.

Les travaux de la rencontre se sont articulés autour de trois axes :

Le premier axe a été consacré à la discussion des « *Normes humaines, des principes religieux, de l'héritage civilisationnel, des acquis nationaux et des valeurs de la société démocratique* ». Président de séance : M. Abdelali Mestour.

Les premières interventions autour de cet axe se sont interrogées sur la relation entre l'opinion et le dogme, précisant selon elles, que si le dogme était absolu, l'opinion était discutable, et que la démocratie était un moment de transition du dogme à l'opinion et qu'elle est basée sur des approches en changement continu. Les intervenants ont ensuite soulevé la question de la crise des valeurs au sein de la société, s'interrogeant sur les possibilités de la discussion et de persuasion.

Alors que certaines interventions ont souligné que notre legs civilisationnel est fondé sur l'autoritarisme et que la religion intègre des contenus opposés aux droits humains et que l'héritage ne comprend pas les valeurs de la démocratie, d'autres ont estimé que nous disposons d'une histoire et d'un héritage dominants et qu'il est nécessaire d'explorer cette histoire, d'en étudier les différentes étapes et de l'apprécier à sa juste valeur.

S'agissant de la question de la spécificité, l'un des intervenants a estimé qu'il s'agit d'une logique de nature conservatrice qui place ceux qui y sont attachés en dehors de l'histoire. Les référentiels des valeurs sont multiples, et cela suppose de dépasser la logique de la spécificité, de se libérer des préjugés et de prendre en considération le legs sociétal avec toutes les contributions, les interactions et la coexistence qui s'y sont accumulées.

Un autre intervenant a souligné que les pratiques politiques et notamment celles des forces ayant un référentiel religieux sont éloignées de la pratique démocratique sous le prétexte même de cette spécificité, en l'absence de tout véritable débat responsable dans l'espace public et en l'absence d'une presse qui joue le rôle de clarification, d'explicitation et d'éclairage.

Alors que la coexistence suppose tout d'abord, selon un intervenant, l'allégeance à l'égard de la patrie puisqu'il s'agit d'un legs commun, elle nécessite ensuite le respect des valeurs

de la démocratie telles que l'égalité, la dignité et le respect de l'individu, ces valeurs constituent le résultat des contributions de diverses civilisations. Il est nécessaire de poser les questions indispensables à l'édification de la société démocratique, d'y apporter les éléments de réponse, de prendre acte de ses manifestations et d'aboutir à une vision synthétique qui permette de sortir de la situation d'incapacité démocratique et de se défaire du sentiment de faible engagement à l'égard de la construction démocratique, alors que d'autres ont estimé que la démocratie se construit à partir des spécificités de chaque pays.

Il est bon de rappeler que l'idée d'aller au-delà de la spécificité a retenu l'attention des participants et participantes et notamment eu égard à sa source. Plusieurs remarques ont été faites à cet égard à propos de l'adéquation entre le discours et la pratique en insistant sur le fait que le vrai test réside plutôt dans la pratique.

Il existe des valeurs communes qui se manifestent dans la connaissance, l'éducation, le dialogue, la gestion des divergences, l'écoute consciencieuse et la remise en question du langage d'exclusion et d'accusation et du discours qui rejette la responsabilité et la reconnaissance de l'autre.

Ayant évoqué la crise des valeurs au sein des élites et de la société, les intervenants ont rappelé la responsabilité de l'Etat dans la diffusion de l'héritage porteur de valeurs et la nécessité de construire un édifice commun collectif fondé sur la confiance où l'élite joue un rôle fondamental à côté de celui que doivent jouer l'éducation, l'école, les médias dans la production de valeurs et de leur ancrage dans la société pour favoriser la distinction entre les valeurs fondatrices de la société démocratique et celles qui y sont opposées, sans négliger l'évolution de la technologie et de l'information qui s'est accompagnée de nouvelles valeurs et de rupture sociale entre les générations, ce qui nécessite une réelle compréhension et une adaptation aux mécanismes et moyens par lesquels les jeunes d'aujourd'hui pensent.

Le débat a conduit à la conviction que le sujet des valeurs et de leurs relations avec la démocratie, les référentiels, l'héritage

historique et les acquis, nécessite une discussion claire, approfondie et continue au sein de l'espace public. Cette rencontre a été considérée comme étant le commencement de ce débat sérieux et responsable.

Le second axe s'est intéressé à la question suivante : « *Quelles valeurs pour notre transition démocratique ?* ». Présidente de séance : Mme Khadija Marouazi. Celle-ci a introduit le sujet en soulignant que l'évolution démocratique est conditionnée par le pluralisme et l'équilibre délicat entre les différentes forces politiques ainsi que par l'apprentissage qui favorise la solution pacifique des conflits, outre la responsabilité de l'Etat et des différents acteurs dans la protection des droits et des libertés.

La discussion a porté sur l'importance des valeurs, leur conception et leur classification et sur les concepts de démocratie, d'alternance, d'obligation de rendre compte, de responsabilisation et de liberté d'expression, qui s'opposent à la diffusion des mensonges, et la transition vers la démocratie avec tout ce que cela nécessite en termes d'écoute et d'égalité entre les sexes, de respect de la loi et des compétences dans l'exercice des droits.

Les interventions ont divergé à propos de la classification des valeurs dans la phase de transition politique vers la démocratie. Certains ont accordé la primauté à l'intelligence et à la connaissance, alors que d'autres ont insisté sur le fait que la démocratie suppose d'abord la foi dans les droits humains et ensuite la reconnaissance mutuelle de toutes les composantes et des forces quels que soient leurs référentiels, puis l'honnêteté, la culture, la rationalité et le droit à la différence.

La discussion s'est ensuite focalisée sur l'interrogation de l'action et la pratique politiques et sur leur incapacité à remplir les fonctions de la démocratie et notamment la fonction électorale et la crise de confiance dans les élections et dans les institutions de l'Etat, la représentation politique insignifiante et l'abstentionnisme qui en ont découlé. La discussion a également appelé à la nécessité d'aboutir à un consensus sur le projet démocratique, ses fondements et ses mécanismes, et de mener



une réflexion sur les divergences existant entre les différentes parties au sein de la société et sur la nécessité d'ancrer les valeurs et de mettre en œuvre les principes de responsabilisation et d'obligation de rendre compte, en appelant le mouvement islamiste qui se réclame de la démocratie à opter pour la clarté, à rompre avec le dogme de l'allégeance et de l'excommunication et avec la distinction entre les lois islamiques et les lois positives. Dans ce débat, il faudrait miser sur l'élite en se fondant plutôt sur les valeurs communes de la démocratie, car elles sont un rempart essentiel contre les menaces des adversaires de la démocratie qui l'utilisent et la manipulent en vue d'arriver au pouvoir.

Malgré l'intérêt porté à la problématique des termes et à la définition des concepts, certains intervenants ont exprimé leurs réserves quant à l'utilisation du terme de transition vers la démocratie, lui préférant parfois celui de construction démocratique et parfois de transition politique au vu des différentes prémisses. Toutefois, un accord a été trouvé autour des valeurs fonctionnelles qui confèrent au comportement politique une nature positive dans le cadre d'un projet politique, quels que soient les résultats d'un tel projet fondé sur des analyses intellectuelles, mais qui ne se limitent pas à l'analyse politique qui peut elle conduire à des dérives. De même qu'un accord a été trouvé autour du rôle des institutions d'éducation et d'enseignement, des partis, des associations et des médias dans la production et la préservation des valeurs. Ces institutions sont justement toutes appelées à se coaliser autour d'une charte éthique comprenant des valeurs qui rejettent l'éclectisme, fondées sur des priorités qui misent sur les institutions plutôt que les individus et sur l'investissement dans le domaine des valeurs en rompant avec la confusion liée au langage et à ses usages.

Certains ont également souligné l'importance du respect des lois, quelle soit la position que l'on puisse avoir à leur égard, ainsi que la nécessité d'enseigner l'amour de la patrie comme valeur, d'accorder la priorité à l'intérêt général, d'agir en vue de changer les comportements et les stéréotypes, d'améliorer la

qualité de l'enseignement, de faire face à l'appauvrissement culturel par la connaissance et l'égalité entre les sexes, de promouvoir le droit à la différence et la confiance dans la possibilité de construire sur la base de ce qui est commun, la nécessité d'édifier un Etat moderne condition sine qua non d'un Etat démocratique, toutes ces considérations ont fait l'objet de discussions soit dans le contexte des valeurs, soit dans le cadre de la transition vers la démocratie. Il s'agit là de conditions, objectives par excellence, à tout débat sur les valeurs avec toute leur portée éthique nécessaire à la construction d'une société démocratique dans toutes ses dimensions politiques.

Le troisième axe a porté sur les « *Espaces et mécanismes de gestion des conflits nés de la violation des valeurs* ». Président de séance : M. Nouredine Afaya.

Le président de la séance a expliqué dans son mot introductif que le conflit fait partie de la réalité et de la vie et qu'il peut être un moteur essentiel de changement. Cependant, il faut le résoudre en en définissant le type et la nature et en choisissant la méthode appropriée pour sa résolution. A propos de ce point, l'intervenant a indiqué qu'il existe deux façons principales pour mettre un terme à un conflit. L'une d'entre elles peut être déduite d'une analyse machiavélique, à savoir que le conflit ne peut être résolu qu'à travers la violence, alors que l'autre, dont Jürgen Habermas est l'un des représentants les plus illustres, est fondée sur le dialogue qui s'inspire de la raison et qui n'est pas dissocié de l'éducation à la paix. A la base de la démocratie, il y a le dialogue basé sur la compréhension, l'entente, la reconnaissance d'autrui, la prédisposition à l'abnégation et la gestion de l'entente avec l'autre que l'on doit considérer comme un être qui a sa dignité, qu'il faut respecter et écouter, ce qui suppose la liberté d'expression et l'engagement à répondre et la volonté collective de rechercher la vérité. Ce sont là les conditions d'un véritable dialogue fondé sur l'argumentation et la persuasion.

Dans son introduction, le président de la séance a également soulevé des interrogations qui font figure d'entrée en matière

pour le débat et qui ont trait à la manière d'appréhender les conflits dictés par les mutations profondes de la société et leurs relations avec la modernité et la structure culturelle plurielle qui génère de nombreux liens de solidarité et d'abord la solidarité paternaliste (selon Paul Pascon) ainsi que le dynamisme bouillonnant et les contradictions qui traversent la société et qui donnent lieu à de multiples conflits et à de nouvelles manifestations de protestation ainsi que les mécanismes pour leur résolution et les limites de la justice à les résoudre à elle seule.

Les interventions se sont articulées autour de la difficulté à définir les conflits, leur nature, leur portée et leur dimension et autour de la nécessité de s'entendre sur une base minimum pour leur résolution et de mettre en place une plateforme d'entente. Elles ont également souligné que les conflits au sein des partis sont toujours considérés comme étant des conflits autour des valeurs, alors qu'ils sont souvent des conflits d'intérêts qui conduisent à des scissions reflétant ainsi la non assimilation du principe de coexistence au sein du même cadre entre une opinion donnée et une opinion opposée, ce qui revient à reproduire le modèle *makhzénien*. Il est donc nécessaire d'identifier de nouveaux mécanismes pour la résolution de ces conflits. Les interventions ont par ailleurs relevé le recours croissant à des mécanismes externes dont la justice en l'absence de mécanismes démocratiques internes et ont proposé l'intervention externe volontaire et l'acceptation de l'arbitrage de la société civile dans les conflits au sein des partis et la supervision des élections de leurs organes et de leurs structures. D'autres interventions ont expliqué que la situation actuelle trouve ses racines historiques dans le dualisme hérité de l'ère coloniale qui a produit une sorte de schizophrénie, ainsi que dans les tentatives visant à ramener la société marocaine dans le giron traditionaliste, malgré la prédominance de l'aspiration à la modernisation. Les conflits naissent d'une gestion insuffisante ou inéquitable d'une situation donnée et de la confrontation entre des valeurs opposées ainsi que de la tendance à la

provocation et à la confrontation plus qu'à la résolution des conflits.

Parmi les raisons de ces tendances, il faut souligner la primauté accordée aux positions politiques, aux calculs conjoncturels et à l'absence de la pensée et l'analyse objectives ou encore de l'écoute réciproque et à la présence de la violence tant symbolique que matérielle, alors que la résolution des conflits doit être fondée sur la logique des concessions sages beaucoup plus que sur la logique du vrai et du faux. Pour redresser une telle situation, il faut revoir le système éducatif, rationaliser le dialogue national et le débat public tout en contenant les excès de la presse indépendante et en apaisant l'intensité des calculs politiques conjoncturels et en utilisant les institutions de médiation ou les médiateurs civils.

D'autres intervenants encore ont estimé que les conflits trouvent leur essence et leur origine dans :

- 1- la répartition et la production des richesses ;
- 2- l'exclusion et la marginalisation de certaines composantes ;
- 3- la course frénétique vers la modernisation économique ou fonctionnelle.

Il est donc nécessaire de réformer le cadre général, c'est-à-dire le cadre politique, institutionnel et juridique.

En réalité, lorsqu'on parle de conflits et de résolution des conflits, cela nous réfère à la personne humaine dans sa relation avec soi et avec autrui au sein des différents espaces de la vie, cela nous ramène à la conscience que l'être humain a de sa position, de sa valeur et de son existence au sein de la société. La résolution des conflits suppose que nous en soumettions les mécanismes et les règles à la raison et aux principes démocratiques. Pour ce faire, le travail doit commencer au niveau de la famille qui doit devenir un espace de dialogue et de culture du dialogue.

A cet égard, un rappel a été fait de l'expérience de la société américaine en matière de mise en œuvre des concepts d'animation, de négociation et de création de mécanismes

pertinents à tous les niveaux et dans les conditions du dialogue, à savoir l'argumentation, la persuasion, la construction d'un discours structuré fondé et justifié.

Dans d'autres interventions, l'accent a été mis sur l'absence de structures auxquelles on pourrait recourir en cas de conflit, l'absence de dialogue qui est incompatible avec le leadership alors qu'existe un leadership qui gèle le dialogue. Les conflits sont justement alimentés par l'injustice sociale, la corruption, l'absence de séparation des pouvoirs, la non indépendance de la justice et l'absence de démocratie au sein des partis. C'est tout cela qui a conduit le citoyen à s'abstenir d'appartenir à la communauté.

Pour dépasser cette situation, il faut tout d'abord préserver ce qui nous est commun, le renforcer, l'appuyer et mettre l'accent sur l'éducation sociale et le rôle des médias et des moyens de communication audio-visuelle, redresser et renforcer la justice et ses missions, agir dans la clarté et la transparence sur les sources de tension (le fait religieux, les langues, etc.), promouvoir le rôle des organisations de la société civile, rénover la culture politique, impliquer l'université dans le débat et l'analyse autour de ces problématiques, favoriser le recours à un système de valeurs, dévoiler la vérité, fournir de véritables garanties pour éviter la répétition des violations graves des droits humains et mettre en œuvre les recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation...

Dans le sillage de ces discussions, plusieurs interventions ont mis l'accent sur la lutte sociétale que mène un pan important de la société, à savoir les femmes, au sein des partis et des institutions de la société et de l'Etat pour la libération, l'égalité complète, pour qu'elles puissent contribuer à l'édification de la société démocratique. A ce propos, les intervenants ont souligné la nécessité d'inscrire dans la constitution, dans les lois et dans les institutions la place et le rôle des femmes dans la construction démocratique en plus des autres mécanismes proposés pour la résolution des conflits.

Une des conclusions les plus importantes à tirer des travaux de cette rencontre est que le débat autour des valeurs de la société démocratique, au niveau du réel et du possible, de leurs racines et de leurs portées, de leur conditionnalité et de leur composition, ainsi que de leur considération comme une condition à la construction démocratique, un tel débat doit maintenant se poursuivre, s'étendre et s'enrichir des contributions des différents acteurs, des intellectuels et de tous ceux qui s'y intéressent. C'est là un très bon début, un premier pas dont il faut remercier tous ceux qui ont contribué à son initiation.

## AVANT PROPOS

Nous vous soumettons, ci-après, la première édition de l'étude et des travaux de la Conférence « Valeurs de la société démocratique » organisée par Bayt Al Hikma du 8 au 10 mai 2008 à Meknès.

Nous tenons à remercier vivement l'Ambassade Suisse, la Fondation Friedrich Ebert et Monsieur Hassan Aourid, Wali de Meknès qui ont soutenu cette conférence.

Plusieurs personnalités, des chercheurs, des universitaires, des militants de la société civile, des femmes et des hommes du monde de la presse et du champs politique et syndical ont participé aux débats.

L'édition de l'étude et des travaux était une des recommandations de la conférence de Meknès.

Bayt Al Hikma accompagné d'une cellule scientifique, de haut niveau, constituée d'universitaires et de chercheurs a poursuivi la réflexion sur la création d'un observatoire des valeurs, deux activités ont été organisées dans ce sens :

- Une conférence à Rabat sous le thème « Quelle valeurs pour quelle société ? » avec le soutien du Ministère de l'Education Nationale.
- Une table ronde à Dayet Roumi pour discuter de la plate forme et des modalités de la création de l'Observatoire avec le soutien de la Fondation Friedrich Ebert.

Bayt Al Hikma a également organisé trois tables rondes :

- « La liberté » à l'école Nationale d'Administration
- « La violence » à la Bibliothèque Nationale à Rabat
- « L'égalité » à la Bibliothèque Nationale à Rabat

L'ensemble de ces travaux vont être édités au cours de l'année 2010.

Bonne lecture